



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 33
"تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية
على أساس الاستحقاق لأول مرة"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معييار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معييار المحاسبة للقطاع العام بموجب الإصدارات الآتية:

- معييار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار (2023)
- معييار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة (2023)
- معييار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات (2024)
- معييار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس (2024)
- قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33

الفقرة المعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
9	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
36	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
36	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
41أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى فقرة 43أ	عنوان جديد	قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية
فقرة 43أ	فقرة جديدة	قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية
العنوان أعلى فقرة 46	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
46	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
47	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
48	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
49	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
64	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
64	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
64	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
64أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
65	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
66	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
66	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
67	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
67	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
68	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
68	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
69	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
69	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
70	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
71	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
72	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى فقرة 95	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
95	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
96	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
96أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
96ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
96ب	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

33

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
96ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
96د	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
129	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
العنوان أعلى فقرة 131أ	عنوان جديد	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
131أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
العنوان أعلى فقرة 148	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
148	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
148	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152د	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
152و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
154ي	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
154ك	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
154ل	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
154م	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
154م م	فقرة جديدة	قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية
فقرة إرشادات التنفيذ 14	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
العنوان أعلى فقرة إرشادات التنفيذ 20	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 20	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 21	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 22	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 23	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 51	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
العنوان أعلى فقرة إرشادات التنفيذ 52	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

33

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
فقرة إرشادات التنفيذ 52	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
العنوان أعلى فقرة إرشادات التنفيذ 53	عُدل نص العنوان	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 53	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 54	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 55	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 56	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 57	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 58	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 91	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 91	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 91	عُدل نص الفقرة	قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية
ملحق: التمييز بين الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيقها و/أو يمكن لها أن تختار تطبيقها عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	عُدل نص الملحق	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023) معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024) قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
8-2	النطاق
14-9	تعريفات
10	تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام
11	أول قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام
12	أساس المحاسبة السابق
14-13	القوائم المالية الانتقالية وفق معايير المحاسبة للقطاع العام
22-15	الإثبات والقياس
15	قائمة المركز المالي الافتتاحية عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام
22-16	السياسات المحاسبية
26-23	الاستثناءات من تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بأثر رجعي
32-27	العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام
62-33ج	الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول
62-36ج	فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات
134-63	الإعفاءات التي لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التطبيق
70-64	استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول و/أو الالتزامات
71	استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية
73-72	استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والمشاريع المشتركة والجهات الزميلة (معييار المحاسبة للقطاع العام 34)
76-74	التاريخ الذي يمكن فيه تحديد التكلفة المفترضة
84-77	معييار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية
87-85	معييار المحاسبة للقطاع العام 4، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
90-88	معييار المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض
94-91	معييار المحاسبة للقطاع العام 10، التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح
96-95	معييار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار
97	معييار المحاسبة للقطاع العام 18، التقارير القطاعية
100-98	معييار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد
107-101	معييار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين
110-108	معييار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد
112-111	معييار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض
122-113	معييار المحاسبة للقطاع العام 40، الأدوات المالية

124-123	معيير المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات
126-125	معيير المحاسبة للقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة
128-127	معيير المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات
130-129	معيير المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة ومعيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
131	معيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة
134-132	معيير المحاسبة للقطاع العام 37، الترتيبات المشتركة
134-أ134-ب	معيير المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية
152-135	الإفصاحات
141	توضيح التحول إلى المعايير المحاسبة للقطاع العام
147-142	المطابقات
148	الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للمخزون، أو العقارات الاستثمارية، أو العقارات والآلات والمعدات، أو الأصول غير الملموسة، أو الأدوات المالية، أو أصول امتياز تقديم الخدمات
150-149	الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها، أو المشاريع المشتركة أو الجهات الزميلة
152-151	الإعفاء من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة للقطاع العام خلال فترة التحول
153	أحكام انتقالية
154	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيير

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة" في الفقرات 1-154. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 33 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 33 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 33 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 33 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، ومع قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تقديم إرشادات للجهة المطبقة لأول مرة والتي تعد وتعرض قوائم مالية بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، من أجل عرض معلومات ذات جودة عالية:
 - أ. تقدم تقارير شفافة عن تحول الجهة المطبقة لأول مرة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و
 - ب. تكون بمثابة نقطة انطلاق مناسبة للمحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق بغض النظر عن أساس المحاسبة الذي استخدمته الجهة المطبقة لأول مرة قبل تاريخ التطبيق؛ و
 - ج. عندما تتجاوز المنافع المتوقعة التكاليف.

النطاق

2. يجب أن تطبق الجهة هذا المعيار عندما تعد وتعرض قوائمها المالية السنوية عند تطبيق، وأثناء التحول إلى، معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.
3. ينطبق هذا المعيار عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة وخلال الفترة الانتقالية المسموح بها في هذا المعيار. لا يطبق المعيار، على سبيل المثال، عندما تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بما يلي:
 - أ. توقف عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات مقرر، والتي سبق عرضها إلى جانب مجموعة أخرى من القوائم المالية التي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو
 - ب. عرضت القوائم المالية في فترة القوائم المالية السابقة وفقاً لمتطلبات مقرر وتلك القوائم المالية التي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو
 - ج. عرضت القوائم المالية في فترة القوائم المالية السابقة والتي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حتى وإن قام مراجعو الحسابات بتعديل تقرير المراجعة عن تلك القوائم المالية.
4. يجب تطبيق هذا المعيار من تاريخ تطبيق الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وخلال الفترة الانتقالية. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بتطبيق إعفاءات وأحكام انتقالية قد تؤثر على العرض العادل. عند تطبيق الإعفاءات والأحكام الانتقالية، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن معلومات عن الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي طبقت، وعن التقدم نحو تحقيق العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.
5. في نهاية الفترة الانتقالية يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تلتزم بمتطلبات الإثبات، والقياس، والعرض والإفصاح الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق من أجل تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية*.
6. لا ينطبق هذا المعيار على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تجربها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام. تتعلق هذه التغييرات بما يلي:

- أ. متطلبات التغييرات في السياسات المحاسبية في معيار المحاسبة للقطاع العام 3،
السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛ و
ب. المتطلبات الانتقالية المحددة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. تطبق الأحكام
الانتقالية الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى فقط على التغييرات في
السياسات المحاسبية التي تجريها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام
المبنية على أساس الاستحقاق؛ ولا تنطبق على تحول الجهة المطبقة لمعايير المحاسبة
للقطاع العام لأول مرة، باستثناء ما هو محدد في هذا المعيار.

7. [حذفت].

8. [حذفت].

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:
- تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة معايير المحاسبة
للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، وهو بداية فترة القوائم المالية التي
تطبق فيها الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس
الاستحقاق والتي تعرض الجهة عنها أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة
للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.
- أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي أول قوائم مالية سنوية تلتزم
فيها الجهة بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق ويمكنها فيها
تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بتلك المعايير لأنها طبقت واحد أو أكثر من
الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية
وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.
- الجهة المطبقة لأول مرة هي الجهة التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على
أساس الاستحقاق لأول مرة وتعرض أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة
للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.
- قائمة المركز المالي الافتتاحية هي قائمة المركز المالي للجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ
تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.
- فترة التحول هي الفترة التي تطبق خلالها الجهة المطبقة لأول مرة واحداً أو أكثر من
الإعفاءات الواردة في هذا المعيار قبل أن تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على
أساس الاستحقاق، وقبل أن تكون قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها
بمعايير المحاسبة للقطاع العام.
- أساس المحاسبة السابق هو أساس المحاسبة الذي كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستخدمه
مباشرة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.
- القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي القوائم المالية المعدة
وفقاً لهذا المعيار التي لا يمكن فيها للجهة المطبقة لأول مرة تقديم نص صريح وغير متحفظ
يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى وذلك بسبب تطبيقها واحد أو أكثر من
الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى

قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام

10. يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. هو بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق وتعرض عنها أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام. في حال استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62) في إعداد أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه يمكن للجهة تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/ أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة، و/ أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/ أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). لا يجوز وصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات جميع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.

أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام

11. أول قوائم مالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي أول قوائم مالية سنوية يمكن فيها للجهة المطبقة لأول مرة أن تقدم نصاً صريحاً وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. في حال لم تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)، فإن أول قوائم مالية لها بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق ستكون أيضاً هي أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.

أساس المحاسبة السابق

12. أساس المحاسبة السابق هو أساس المحاسبة الذي كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستخدمه مباشرة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. قد يكون الأساس النقدي المحاسبي أو أساس الاستحقاق المحاسبي أو نسخة معدلة من الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق المحاسبي أو أي أساس آخر كان مقررًا.

القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام

13. القوائم المالية الانتقالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي القوائم المالية السنوية التي تتحول فيها الجهة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق وتطبق بعض الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى مقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في هذا المعيار

والتي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)، فإنها لن تكون قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبينة على أساس الاستحقاق إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح في هذا المعيار و/أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر). لا يجوز وصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات جميع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.

14. القوائم المالية الانتقالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي تلك القوائم المالية، التي تتحول فيها الجهة من أساس محاسبي آخر، مثلاً عندما تكون:
أ. أعدت أحدث قوائمها المالية السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام، *اتقرير المالي بموجب الأساس النقدي المحاسبي*؛
ب. عرضت أحدث قوائمها المالية السابقة؛

(1) وفقاً لمتطلبات مقررة لا تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام من جميع النواحي؛ أو

(2) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام من جميع النواحي، باستثناء أن القوائم المالية لم تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ أو

(3) تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها ببعض، وليس كل، معايير المحاسبة للقطاع العام، بما في ذلك تطبيق الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)؛ أو

(4) وفقاً لمتطلبات مقررة لا تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام، باستخدام بعض معايير المحاسبة للقطاع العام الفردية للمحاسبة عن بنود لم تكن توجد متطلبات مقررة بشأنها؛ أو

(5) وفقاً لمتطلبات محددة، مع إجراء مطابقة لبعض المبالغ مع المبالغ المحددة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.

ج. أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام للاستخدام الداخلي فقط، دون إتاحتها للمستخدمين الخارجيين؛ أو

د. أعدت مجموعة التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام لأغراض التوحيد دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1؛ أو

هـ. لم تعرض القوائم المالية للفترات السابقة.

الإثبات والقياس

قائمة المركز المالي الافتتاحية عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام
15. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تعد وتعرض قائمة المركز المالي الافتتاحية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. تعتبر هذه هي نقطة البداية للمحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.

السياسات المحاسبية

16. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام بأثر رجعي إلا إذا كان هذا

المعيار يتطلب أو يسمح بخلاف ذلك.

17. يجب أن تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة نفس السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية وخلال جميع الفترات المعروضة، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 36-134. يجب أن تلتزم السياسات المحاسبية بكل معيار ساري المفعول من معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 36-134.
18. سوف يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة، والتي تستفيد من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-134 تعديل سياساتها المحاسبية بعد انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر).
19. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة إصدارات معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق والتي تكون سارية المفعول في تاريخ تطبيق تلك المعايير. يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المعايير الجديدة التي لم تصبح إلزامية بعد إذا كانت تلك المعايير تسمح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق أي معايير محاسبة للقطاع العام جديدة تصبح سارية المفعول خلال الفترة الانتقالية من قبل الجهة المطبقة لأول مرة بدءاً من التاريخ الذي تصبح فيه سارية المفعول.
20. باستثناء ما ورد في الفقرات 36-134، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة، في قائمة المركز المالي الافتتاحية:
 - أ. إثبات جميع الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام إثباتها؛ و
 - ب. عدم إثبات البنود على أنها أصول أو التزامات إذا لم تكن معايير المحاسبة للقطاع العام تسمح بمثل هذا الإثبات؛ و
 - ج. إعادة تصنيف البنود التي قامت بإثباتها وفق أساس المحاسبة السابق كنوع واحد من الأصول أو الالتزامات أو أحد مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية، لكنها نوع مختلف من الأصول، الالتزامات أو أحد مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و
 - د. أن تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام في قياس جميع الأصول والالتزامات المثبتة.
21. قد تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها الجهة المطبقة لأول مرة في القوائم المالية عن تلك التي استخدمتها في نهاية الفترة المقارنة بموجب أساسها المحاسبي السابق. تنشأ التعديلات الناتجة عن معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. لذلك، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت تلك التعديلات على الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم في الفترة التي يتم فيها إثبات البنود و/أو قياسها (أو، حيث يكون مناسباً، لصنف آخر في صافي الأصول/ حقوق الملكية). يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة هذه التعديلات في أبكر فترة معروضة.
22. تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تجربها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في هذا المعيار على الجهة المطبقة لأول مرة التي تعد وتعرض قوائمها المالية السنوية عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، وخلال فترة التحول إلى تلك المعايير.

الاستثناءات من تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بأثر رجعي

23. يجب أن تكون تقديرات الجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير، متسقة مع التقديرات التي تتم وفق أساس المحاسبة السابق (بعد التعديلات لتعكس أي اختلاف في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي يثبت أن تلك التقديرات كانت غير متسقة مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام.
24. يحظر هذا المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. يجوز أن تحصل الجهة المطبقة لأول مرة على معلومات بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام عن التقديرات التي أجرتها وفق الأساس المحاسبي السابق. وفقاً للفقرة 23، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تعالج الحصول على تلك المعلومات بنفس الطريقة التي تعالج بها الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والتي لا يترتب عليها تعديلات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 14، *الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية*.
25. قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى إجراء تقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير أو خلال فترة التحول والتي لم تكن مطلوبة في ذلك التاريخ وفق أساس المحاسبة السابق. لتحقيق الاتساق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 14، يجب أن تعكس تلك التقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأوضاع التي كانت سائدة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو في تاريخ خلال فترة التحول. تحديداً، يجب أن تعكس التقديرات المحددة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية وأوضاع السوق في ذلك التاريخ. بالنسبة للأصول غير المالية، مثل العقارات والآلات والمعدات، يجب أن تعكس التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي للأصل أو قيمته المتبقية أو حالته توقعات وحكم الإدارة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو التاريخ خلال فترة التحول.
26. تطبق الفقرات 23-25 على قائمة المركز المالي الافتتاحية. كما تطبق أيضاً على فترة المقارنة التي تختار فيها الجهة عرض المعلومات المقارنة وفقاً للفقرة 78، وفي هذه الحالة تُستبدل الإشارات إلى تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بإشارات إلى نهاية تلك الفترة المقارنة.

العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام

27. يجب أن تعرض أول قوائم مالية للجهة المطبقة لأول مرة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. يتطلب العرض العادل التعبير الموثوق عن آثار المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع وفقاً لتعريفات وضوابط إثبات الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام. إذا استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، فإن هذه الإعفاءات سوف تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى قدرة الجهة المطبقة لأول مرة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو أن يتم إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).
28. يجب أن تعلن الجهة المطبقة لأول مرة عن الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة للقطاع العام

فقط عند التزامها بجميع متطلبات تلك المعايير التي تنطبق والتي تكون سارية المفعول في ذلك التاريخ، مع مراعاة الفقرة 11. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة إعفاءً واحدًا أو أكثر من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، فسوف يتأثر العرض العادل للقوائم المالية وقدرة الجهة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. يجب على الجهة التي تلتزم قوائمها المالية بمعايير المحاسبة للقطاع العام أن تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بذلك الالتزام في الإيضاحات. لا يجوز أن توصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات المعايير ويجب أن تكون مؤهلة لوصفها كقوائم مالية تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

29. وفقًا للفقرة 29 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، يتحقق العرض العادل في جميع الظروف تقريبًا عن طريق الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق. لكي تعلن الجهة المطبقة لأول مرة عن الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة للقطاع العام، يجب الالتزام بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام القابلة للتطبيق لضمان عرض تلك المعلومات بأسلوب يحقق الخصائص النوعية، مع مراعاة الفقرة 11.

30. تقدم الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62 إعفاءً من متطلبات الإثبات، القياس، العرض و/أو الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير وخلال فترة التحول. قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق هذه الإعفاءات، لكن يجب أن تأخذ في الاعتبار أن تطبيق هذه الإعفاءات سوف يؤثر على العرض العادل لقوائمها المالية وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وفقًا للفقرتين 27 و28 إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عند إثبات البنود ذات الصلة وقياسها و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر). قبل الاستفادة من هذه الإعفاءات، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تأخذ في اعتبارها جميع الحقائق والظروف ذات الصلة والتأثير المحتمل على قوائمها المالية.

31. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كانت الإعفاءات الانتقالية التي طُبِّقت تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى قدرة الجهة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

32. على سبيل المثال، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات فيما يخص إثبات الغرامات المروية وقياسها لعدم توافر بيانات كافية عن قيمة الغرامات الصادرة والغرامات المشطوبة والتسويات التي تُوصَل إليها مع المخالفين إلخ. لا تطبق فترة السماح على أي فئة أخرى من الإيرادات غير التبادلية. لا تعتبر الإيرادات التي يُحصَل عليها من الغرامات ذات أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية ككل. تخلص الجهة إلى أن العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام لن يتأثر بتطبيق الإعفاءات والأحكام الانتقالية. نتيجة لذلك، فإن الجهة المطبقة لأول مرة سوف تظل قادرة على تحقيق العرض العادل وتأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في تاريخ تطبيق تلك المعايير أو خلال فترة التحول.

الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول

33. يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62. وسوف تؤثر هذه الإعفاءات على العرض العادل للقوائم المالية للجهة المطبقة لأول مرة، وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول وفقاً للفقرتين 27 و 28 خلال تطبيقها. لا يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذه الإعفاءات قياساً ببند آخرى.

34. على الرغم من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، تشجع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تلتزم بشكل كامل بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق في أقرب وقت ممكن.

35. إلى الحد الذي تطبق فيه الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، لا يجب عليها تطبيق أي متطلبات ذات صلة خاصة بالعرض و/أو الإفصاح في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات المطبقة أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات
إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات

36. إذا لم تكن الجهة المطبقة لأول مرة قد أثبتت الأصول و/أو الالتزامات وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يطلب منها إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات التالية لفترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام:

- أ. المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*)؛ و
- ب. العقارات الاستثمارية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*)؛ و
- ج. العقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*)؛ و
- د. برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*)؛ و
- هـ. الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، *الزراعة*)؛ و
- و. الأصول غير الملموسة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*)؛ و
- وَأ. أصول حقوق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار المتعلقة بها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار*)؛ و
- ز. أصول امتياز تقديم الخدمات والالتزامات ذات العلاقة، سواء بموجب نموذج الالتزام المالي أو نموذج منح الحق للمشغل (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 32، *ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح*)؛ و

ح. الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*)؛ و

ط. المنافع الاجتماعية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية*)

37. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 (د)، فإنه يجب عليها إثبات

الواجب وأي أصول للبرنامج ذات علاقة في الوقت نفسه.

38. إذا أثبتت الجهة المطبقة لأول مرة الأصول و/أو الالتزامات المصنفة في الفقرة 36 وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يتطلب منها تغيير سياستها (سياساتها) المحاسبية فيما يخص قياس هذه الأصول و/أو الالتزامات في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع خلال السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

39. مع مراعاة الفقرتين 36 و38، لا يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير سياستها (سياساتها) المحاسبية بشأن إثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. تهدف الإعفاءات الانتقالية الواردة في الفقرتين 36 و38 إلى السماح للجهة المطبقة لأول مرة بتطوير نماذج موثوقة¹ لإثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات خلال فترة التحول. ويمكن أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية لإثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها والتي لا تلتزم بأحكام معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

40. مع مراعاة أحكام الفقرتين 36 و38، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير فقط سياساتها المحاسبية خلال فترة التحول للتأكد من الالتزام بشكل أفضل بالسياسات المحاسبية المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، ويمكن أن تبقى على سياساتها المحاسبية الحالية إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاقت فترة السماح أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). ويمكن أن تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها المحاسبية بشأن إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات على أساس كل فئة أو كل صنف على حدة عندما يكون استخدام الفئات أو الأصناف مسموحاً به في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.

41. إلى الحد الذي تطبق فيه الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرتين 36 و38 اللتين تتيحان فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول المالية، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس أي إيراد ذي علاقة وفقاً لشروط معيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية، أو ذمم مدينة أخرى يتم تسويتها نقداً أو بأصل مالي آخر وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).

41أ. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس عند قياس الأصول و/أو الالتزامات.

إثبات و/أو قياس الإيراد غير التبادلي

42. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة تغيير سياستها المحاسبية بشأن إثبات وقياس الإيرادات غير التبادلية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. قد تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها بشأن الإيراد من المعاملات غير التبادلية على أساس كل فئة على حدة.

43. إن الغرض من الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 42 هو السماح بفترة معينة للجهة المطبقة

¹ المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

لأول مرة لتطوير نماذج موثوقة لإثبات وقياس الإيرادات المحققة من المعاملات غير التبادلية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) خلال فترة التحول. قد تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية لإثبات و/أو قياس الإيراد من المعاملات غير التبادلية التي لا تلتزم مع أحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 23. يسمح الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 42 للجهة المطبقة لأول مرة بتطبيق المعيار 23 تدريجياً على الفئات المختلفة من الإيرادات المحققة من المعاملات غير التبادلية. على سبيل المثال، قد تكون الجهة المطبقة لأول مرة قادرة على إثبات وقياس ضرائب الممتلكات وبعض الفئات الأخرى من التحويلات وفقاً للمعيار 23 بدءاً من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنها قد تشترط ثلاث سنوات لوضع نموذج موثوق وكامل لإثبات وقياس إيراد ضريبة الدخل.

الإعفاءات الأخرى

معيير المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة: إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية

43. على الرغم من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 وهذا المعيار ومعيير المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36 المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية، يجوز للجهات التي استفادت من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار المؤثرة على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024 الآتي:

أ. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في المعايير المشار إليها سالفاً المتضمنة أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبيانات المتماثلة ومن فترة لأخرى، وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تطبق جهات القطاع العام المستهدفة السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً لما تتطلبه المعايير سالفه الذكر بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024.

ب. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36 المتضمنة أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تطبق جهات القطاع العام المستهدفة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36 الخاصة باستخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) على جميع الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشاريع المشتركة بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024.

إذا طُبِّق أي من الإعفاءات الواردة في الفقرتين 43أ) و 43ب) أعلاه، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة في القوائم المالية.

معيير المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض

44. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو قياسها، واختيار المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفق المعالجة البديلة المسموح بها، فإنه لا يتطلب من الجهة رسملة أي تكاليف اقتراض على الأصول المؤهلة التي يسبق تاريخ بدء الرسملة فيها تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

45. تسمح الفقرة 36 للجهة المطبقة لأول مرة بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45 لمدة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. خلال هذه الفترة، قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة الأخذ في الاعتبار متطلبات تلك المعايير في نفس الوقت الذي يتم فيه رسملة تكاليف الاقتراض والتي تطبق فيها المعالجة البديلة المسموح بها. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة الإعفاء الانتقالية فيما يخص إثبات الأصول و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45، فإنه لا يتطلب منها رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الأصول المؤهلة قبل فترة التحول أو خلالها. وسوف يسمح للجهة المطبقة لأول مرة برسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الأصول المؤهلة وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها فقط عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عند إثبات و/أو قياس الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

معيير المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار

46. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول، فإنه لا يتطلب منها تطبيق المتطلبات المتعلقة بعقود الإيجار إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

47. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بفترة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بعدم إثبات الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45. خلال هذه الفترة، قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الأخذ في الاعتبار متطلبات الإثبات الواردة في تلك المعايير في نفس الوقت الذي ينظر فيه في إثبات عقود الإيجار في هذا المعيار. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45 فإنه لا يتطلب منها إثبات أصول و/أو التزامات عقود الإيجار إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات ذات العلاقة و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

معيير المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة

48. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات والآلات والمعدات، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس الالتزامات المتعلقة بالتقدير الأولى لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة

الموقع الذي يقع عليه إلى حالته الأصلية إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المنصوص عليه في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، و/أو عند إثبات الأصل ذي الصلة و/أو قياسه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر).

49. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بمدة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بعدم إثبات و/أو قياس العقارات والآلات والمعدات. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 من الجهة أن تدرج كجزء من تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات، التقدير الأولي لتكاليف إزالة البند وإعادة تأهيل الموقع الذي يقع عليه. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات والآلات والمعدات، فإنه لا يتطلب منها تطبيق المتطلبات المتعلقة بالتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يقع عليه إلى حالته الأصلية إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصل ذي الصلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر). يجب قياس الالتزام كما في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصل، وهو التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الذي يتيح فترة السماح و/أو الذي يُثبت فيه و/أو يُقاس الأصل وفق معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.

50. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 48، فيجب عليها إثبات و/أو قياس الواجب وأي أصل ذي علاقة في نفس الوقت.

معيير المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

51. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومعلومات عن كبار موظفي الإدارة في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

52. على الرغم من الحكم الانتقالي المنصوص عليه في الفقرة 51، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تفصح عن معلومات عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومعلومات عن كبار موظفي الإدارة، التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

معيير المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة

53. إذا لم تثبت الجهة المطبقة لأول مرة حصصها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس حصصها في الجهات الأخرى على أنها جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروع مشترك في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

54. مع مراعاة الفقرة 53، لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير سياستها المحاسبية بشأن إثبات و/أو قياس حصصها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع

المشتركة في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، الغرض من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 هو السماح للجهة المطبقة لأول مرة بفترة لتحديد وتصنيف حصصها بشكل مناسب في الجهات الأخرى إما كجهات مسيطر عليها أو كجهات زميلة أو مشاريع مشتركة خلال فترة التحول. قد تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية لإثبات و/أو قياس حصصها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي لا تلتزم بأحكام معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

معيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة
55. مع مراعاة الفقرة 53، يجب أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة قوائم مالية للجهة الاقتصادية بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. مع ذلك، لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة والتي تعرض قوائم مالية للجهة الاقتصادية أن تستبعد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات، بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

56. عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، قد يكون لدى الجهة جهات مسيطر عليها مع عدد مهم من المعاملات بين الجهات المسيطر عليها. وتبعاً لذلك، قد يكون من الصعب تحديد بعض المعاملات والأرصدة التي هي بحاجة لاستبعادها لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية. لهذا السبب، تقدم الفقرة 55 فترة سماح لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لاستبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية بشكل كامل.

57. على الرغم من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 55، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تستبعد تلك الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام من أجل الالتزام بأحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 35 بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.

58. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 و/أو الفقرة 55، فإنه لا يجوز أن تعرض القوائم المالية على أنها قوائم مالية موحدة حتى:
أ. ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح؛ و
ب. عند إثبات حصصها في الجهات الأخرى بشكل مناسب كجهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة؛ أو
ج. استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية (أيهما أبكر).

معيير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
59. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة طريقة حقوق الملكية عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 36، فإنه لا يطلب من المستثمر استبعاد حصته في الفائض والعجز الناتج عن المعاملات الصاعدة والنازلة بين المستثمر والجهة الزميلة أو المشروع المشترك التابع له في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

60. عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، قد تكون الجهة المطبقة لأول مرة هي مستثمر

في واحدة أو أكثر من الجهة الزميلة أو المشاريع المشتركة مع عدد مهم من المعاملات الصاعدة والنازلة بين المستثمر والجهة المستثمر بها. تبعًا لذلك، قد يكون من الصعب تحديد بعض المعاملات الصاعدة و/أو النازلة التي تتطلب استبعاد حصة المستثمر في فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك في تطبيق طريقة حقوق الملكية. لهذا السبب، تقدم الفقرة 59 فترة سماح المستثمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لاستبعاد حصته بشكل كامل في فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الناتج عن المعاملات الصاعدة و/أو النازلة.

61. على الرغم من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 59، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تستبعد حصتها في فائض وعجز الجهة الزميلة والمشروع المشترك الناتجة عن المعاملات الصاعدة والنازلة التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، من أجل الالتزام بشكل كامل لأحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 36 في أقرب وقت ممكن.

62. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 و/أو الفقرة 59، فإنه لا يجوز لها عرض القوائم المالية على أنها قوائم مالية تتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية حتى:

- أ. ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح؛ و
- ب. عند إثبات حصصها في الجهات الأخرى بشكل مناسب كجهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة؛ أو
- ج. استبعاد حصتها في فائض وعجز الجهة الزميلة الناتجة عن المعاملات الصاعدة والنازلة بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها (أيهما أبكر).

معيّار المحاسبة للقطاع العام 40، تجميع العمليات في القطاع العام

62أ. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات، فإن الجهة المطبقة لأول مرة قد تكون طرفًا في تجميع لعمليات في القطاع العام يحدث خلال فترة السماح الانتقالية تلك. ولا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات المرتبطة بتجميع العمليات في القطاع العام، حتى انقضاء فترة السماح للإعفاء الانتقالي و/أو إثبات و/أو قياس الأصول ذات الصلة و/أو الالتزامات ذات الصلة وفق معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

62ب. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 62أ، فلا يجوز لها أن تُثبت شهرة فيما يتعلق باستحواذ. ويجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تُثبت الفرق بين (أ) و(ب) أدناه ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية:

- أ. المبلغ المجمع لما يأتي:
 - (1) أي عوض محول؛ و
 - (2) أي حصة غير مسيطر عليها في العملية المستحوذ عليها؛ و
 - (3) أي حصص حقوق ملكية محتفظ بها سابقًا في العملية المستحوذ عليها.
- ب. القيم الصافية لأية أصول قابلة للتحديد مقتناة والالتزامات التي تم تحملها.

62ج. يطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 بآثر مستقبلي. وبناءً على ذلك، لا تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بتعديل أي مبلغ للشهرة أثبت نتيجة لتجميع عمليات في القطاع العام سبق تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 40.

الإعفاءات التي لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق خلال فترة التطبيق

63. يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة، أو يجوز أن تختار، تطبيق الإعفاءات الواردة في الفقرات 64-134. لن تؤثر هذه الإعفاءات على العرض العادل للقوائم المالية للجهة وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول وفقاً للفقرتين 27 و28 عند تطبيقهما. ولا يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذه الإعفاءات قياساً بنود أخرى.

استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول و/أو الالتزامات
64. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس الأصول و/أو الالتزامات التالية بقيمتها العادلة عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصول والالتزامات، وأن تستخدم تلك القيمة العادلة على أنها التكلفة المفترضة لما يلي:

- أ. المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12)؛ أو
 - ب. العقارات الاستثمارية، إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة استخدام نموذج التكلفة التاريخية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16؛ أو
 - ب. أصول حقوق الاستخدام (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43)؛ أو
 - ج. [حذفت]
 - د. الأصول غير الملموسة، بخلاف الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 31) التي تستوفي:
- (1) ضوابط الإثبات في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 (باستثناء ضابط القياس الموثوق)؛ و
 - (2) ضوابط إعادة التقييم في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 (بما في ذلك وجود سوق نشطة)؛ أو

هـ. الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ أو
و. أصول امتياز تقديم الخدمات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 32).

64أ. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة المفترضة، متمثلة في القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 46، عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصول. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله يُحتفظ بالجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس ببند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس ببند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.

65. يمكن تحديد التكلفة المفترضة فقط عندما لا تتوافر تكلفة اقتناء الأصل و/أو الالتزام. تفترض التكلفة المفترضة أن الجهة قد أثبتت أولياً الأصل و/أو الالتزام في تاريخ معين. يكون الاستهلاك أو الاستنفاد اللاحق مبنياً على تلك التكلفة المفترضة على أساس افتراض أن تكلفة الاقتناء تساوي التكلفة المفترضة. على سبيل المثال، قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس بند العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة المفترضة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام لأن المعلومات عن تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات لم تكن متوافرة في ذلك التاريخ، وتستخدم القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة على أنها تكلفته المفترضة في ذلك التاريخ. ويكون أي استهلاك لاحق مبنياً على القيمة التي تم قياسها في

ذلك التاريخ ويبدأ من التاريخ الذي حُدِّت فيه التكلفة المفترضة.

66. لا يُعدُّ استخدام التكلفة المفترضة إعادة تقييم أو تطبيق لنموذج القيمة الجارية للقياس اللاحق وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

67. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار استخدام مبلغ إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بموجب أساسها المحاسبي السابق على أنه تكلفة مفترضة إذا كانت القيمة الناتجة من إعادة التقييم، في تاريخ إعادة التقييم، قابلة للمقارنة عموماً مع:
أ. القيمة العادلة، عندما يكون بند العقارات والآلات والمعدات محتفظاً به من أجل طاقته المالية؛ أو

أب. القيمة التشغيلية الجارية، عندما يكون بند العقارات والآلات والمعدات محتفظاً به من أجل طاقته التشغيلية.
ب. [حذفت].

68. يجوز أن تكون الجهة المطبقة لأول مرة قد وضعت تكلفة مفترضة للعقارات والآلات والمعدات وفقاً لآساسها المحاسبي السابق من خلال قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في تاريخ معين بسبب حدث محدد:

أ. إذا كان تاريخ القياس يصادف أو يسبق تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، يجوز أن تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة الناتجة بسبب حدث محدد على أنها تكلفة مفترضة لأغراض معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ ذلك القياس.

ب. إذا كان تاريخ القياس بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنه يقع خلال فترة التحول التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بعض الأصول، يجوز استخدام قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة الناتجة بسبب حدث محدد على أنها تكلفة مفترضة عند وقوع الحدث. يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة التعديلات الناجمة مباشرة في الفائض أو العجز المتراكم عند إثبات و/أو قياس الأصل.

69. عند تحديد القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وفقاً للفقرة 67، يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة تعريف القيمة التشغيلية الجارية أو تعريف القيمة العادلة وأن تطبق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 46.

70. إذا لم تتوافر مُدخلات يمكن رصدها للقيمة الجارية للمخزون، أو للعقارات الاستثمارية ذات الطبيعة المتخصصة، أو للعقارات والآلات والمعدات، فيجوز أن تنظر الجهة المطبقة لأول مرة في أساليب قياس أخرى عند تحديد تكلفة مفترضة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 46.

استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية

71. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس الأصل المقتنى من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته العادلة، أو بقيمته التشغيلية الجارية أو قيمته العادلة فيما يخص العقارات والآلات والمعدات، عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصل، وأن تستخدم تلك القيمة على أنها تكلفته المفترضة. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل

طاقته المالية بالقيمة العادلة.

استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والمشاريع المشتركة والجهات الزميلة (معيير المحاسبة للقطاع العام 34)

72. عندما تقيس الجهة المطبقة لأول مرة الاستثمارات في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة بسعر التكلفة ضمن قوائمها المالية المنفصلة، فإنها يجوز أن تختار في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام قياس ذلك الاستثمار بأحد المبالغ التالية في قائمة المركز المالي الافتتاحية المنفصلة:

أ. التكلفة؛ أو
ب. التكلفة المفترضة. يجب أن تكون التكلفة المفترضة لهذا الاستثمار هي قيمته العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام الخاص بالجهة المطبقة لأول مرة في قوائمها المالية المنفصلة.

73. يجوز أن تنشئ الجهة المطبقة لأول مرة تكلفة مفترضة للاستثمار في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة وفق أساسها المحاسبي السابق من خلال قياسه بقيمته العادلة في تاريخ معين بسبب حدث محدد. في هذه الحالات، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الفقرة 72 (أ) و (ب).

التاريخ الذي يمكن فيه تحديد التكلفة المفترضة

74. يجوز أن يختلف التاريخ الذي تحدد فيه التكلفة المفترضة تبعًا لما إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستفيد من الإعفاء الانتقالي الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم ثبات و/أو قياس بعض الأصول و/أو الالتزامات. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء، يمكن تحديد التكلفة المفترضة في أي تاريخ خلال تلك الفترة، أو في التاريخ الذي ينقضي فيه الإعفاء (أيهما أبكر)، ويجب إثباتها وفقًا للفقرة 76. في حالة عدم تطبيق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء، فإنه يجب أن تحدد التكلفة المفترضة في بداية أول فترة تعرض عنها الجهة المطبقة لأول مرة قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.

75. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس أصول و/أو التزامات معينة، فإنه قد تحدد تكلفة مفترضة لذلك الأصل و/أو الالتزام في أي لحظة زمنية ضمن فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات.

76. عند تحديد التكلفة المفترضة خلال الفترة التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح إعفاء انتقالي لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس أصل و/أو التزام معين، فيجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة التعديل في الفائض أو العجز المتراكم في بداية السنة التي يُثبت فيها التكلفة المفترضة و/أو يُقاس الأصل و/أو الالتزام.

معيير المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية المعلومات المقارنة

77. تشجع الجهة المطبقة لأول مرة، ولكنه غير مطلوب منها، على أن تقوم بعرض المعلومات المقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقًا لهذا المعيار. عندما تعرض الجهة المطبقة لأول مرة المعلومات المقارنة، فإنه يجب عرضها وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1.

78. عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة عرض المعلومات المقارنة، يجب أن تتضمن أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقاً لهذا المعيار ما يلي:
- أ. قائمة واحدة للمركز المالي مع معلومات مقارنة للفترة السابقة، وقائمة المركز المالي الافتتاحية كما في بداية فترة القوائم المالية قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و
 - ب. قائمة واحدة للأداء المالي مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و
 - ج. قائمة واحدة للتغير في صافي الأصول / حقوق الملكية مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و
 - د. قائمة تدفقات نقدية واحدة مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و
 - هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة الحالية كقائمة مالية إضافية منفصلة أو كعمود لمبالغ الموازنة ضمن القوائم المالية، وذلك إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تتيح موازنتها المعتمدة للعموم؛ و
 - و. الإيضاحات ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المقارنة، والإفصاح عن المعلومات السردية حول التعديلات ذات الأهمية النسبية على النحو المطلوب وفق الفقرة 142.
79. عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة ألا تعرض المعلومات المقارنة، فيجب أن تتضمن أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقاً لهذا المعيار ما يلي:
- أ. قائمة مركز مالي واحدة، وقائمة مركز مالي افتتاحية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و
 - ب. قائمة واحدة للأداء المالي؛ و
 - ج. قائمة واحدة للتغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و
 - د. قائمة واحدة للتدفقات النقدية؛ و
 - هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة الحالية كقائمة مالية إضافية منفصلة أو كعمود لمبالغ الموازنة ضمن القوائم المالية، وذلك إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تتيح موازنتها المعتمدة للعموم؛ و
 - و. الإيضاحات ذات الصلة، والإفصاح عن المعلومات السردية حول التعديلات ذات الأهمية النسبية على النحو المطلوب وفق الفقرة 142.
80. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بند، فيجب تعديل المعلومات المقارنة للسنة اللاحقة لتاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام فقط عندما تتوافر معلومات عن البنود بعد إثباتها و/أو قياسها خلال فترة السماح.
81. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهة أن تعرض معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة لجميع المبالغ المدرجة في القوائم المالية. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح إعفاء انتقالي لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بند، فيجب أن تعرض خلال فترة التحول معلومات مقارنة للبند المثبت و/أو المقاس خلال تلك الفترة فقط إذا توافرت معلومات عن البند للفترة المقارنة. ويجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1 بعد أن تكون قد عدلت أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.

المعلومات المقارنة المعدة وفقاً لأساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام

82. يجوز أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة معلومات مقارنة وفق أساسها المحاسبي السابق. وفي أي قوائم مالية تحتوي على معلومات مقارنة بموجب أساس المحاسبة السابق، ويجب أن تسم الجهة المطبقة لأول مرة المعلومات المعدة باستخدام أساس المحاسبة السابق بأنها غير معدة وفقاً للمعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن تفصح عن طبيعة التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعلها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام.

83. حينما تعرض الجهة المطبقة لأول مرة معلومات مقارنة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام ضمن أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، فإنه لا يجوز أن تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية المنصوص عليها في هذا المعيار على المعلومات المقارنة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام المعروضة ضمن أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.

الملخصات التاريخية المعدة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام

84. يجوز أن تختار الجهة المطبقة لأول مرة عرض الملخصات التاريخية لبيانات مختارة للفترة التي تسبق الفترة الأولى التي تعرض فيها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. ولا يتطلب هذا المعيار أن تلتزم هذه الملخصات بمتطلبات الإثبات والقياس الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام. وفي أي قوائم مالية تحتوي على ملخصات تاريخية وفق أساس المحاسبة السابق، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تسم بشكل بارز المعلومات المعدة على أساس المحاسبة السابق بأنها غير معدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن تفصح عن طبيعة التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعلها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام. ولا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الإفصاح عن مبالغ تلك التعديلات.

معيّار المحاسبة للقطاع العام 4، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

85. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الالتزام بالمتطلبات الخاصة بفروقات التحويل المتراكمة القائمة في ذلك التاريخ. وإذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة هذا الإعفاء:

- أ. يفترض أن فروقات التحويل المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية تكون قيمتها صفر في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام؛ و
- ب. يجب أن يستثنى المكسب أو الخسارة من الاستبعاد اللاحق لأي عملية أجنبية فروقات التحويل التي نشأت قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام وأن يحتوي على فروقات التحويل اللاحقة.

85أ. لا يلزم الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق الملحق أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 على الأصول والمصروفات والإيرادات الواقعة ضمن نطاق الملحق أ التي تم إثباتها بشكل أولي قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

85ب. بدلاً من تطبيق الفقرة 85، يجوز للجهة المُسيطر عليها التي تستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 129(أ) أن تختار، في قوائمها المالية، قياس فروقات التحويل المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة للجهة المُسيطرة، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المُسيطرة لمعايير المحاسبة للقطاع العام، إذا

لم يكن قد تم إجراء تعديلات من أجل إجراءات التوحيد ومن أجل عكس آثار جميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المُسيطرة على الجهة المُسيطر عليها. ويتاح اختيار مماثل للجهة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 129(أ).

86. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلب المتعلق بمعالجة أي شهرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40) ناتجة عن استحواذ على عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات الناتجة عن الاستحواذ، كأصول والتزامات للعملية الأجنبية بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

87. عند تطبيق الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 85، لا يجوز للجهة المطبقة لأول مرة إعادة عرض قوائم السنوات السابقة بسبب الاستحواذ على عملية أجنبية قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، ويجب تبعاً لذلك، حيث يكون مناسباً، أن تعالج الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ كأصول والتزامات للجهة بدلاً من أصول والتزامات للعملية الأجنبية. لذلك تكون تلك الشهرة وتعديلات القيمة العادلة إما معبّراً عنها فعلاً بالعملة الوظيفية للجهة أو تكون بنوداً غير نقدية بعملة أجنبية، يتم التقرير عنها باستخدام سعر الصرف في تاريخ الاستحواذ.

معيير المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض

88. تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة، ولكنه غير مطلوب منها، على أن تقوم بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 5 بأثر رجعي حينما تطبق أو تغير سياستها المحاسبية إلى المعالجة المرجعية.

89. حينما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المعالجة المرجعية أو تغير سياستها المحاسبية إليها يسمح لها أن تعين أي تاريخ يسبق تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام وتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 5 بأثر مستقبلي في أو بعد ذلك التاريخ المعين.

90. حينما تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها المحاسبية إلى المعالجة البديلة المسموح بها، فيجب عليها إثبات أي تكاليف اقتراض متكبّدة قبل وبعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام على الأصول المؤهلة التي يسبق تاريخ بدء الرسملة فيها تاريخ تطبيق تلك المعايير، وذلك بأثر رجعي وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها.

معيير المحاسبة للقطاع العام 10، التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح

التضخم الجامح بشكل حاد

91. إذا كان لدى الجهة المطبقة لأول مرة عملة وظيفية كانت، أو هي، عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فيجب أن تحدد ما إذا كانت تعرضت لتضخم جامح بشكل حاد قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

92. تعد عملة الاقتصاد ذي التضخم الجامح عرضة لتضخم جامح بشكل حاد إذا كان لديها الخاصيتان التاليتان:

أ. لا يتوافر مؤشر عام للأسعار يمكن الاعتماد عليه لجميع الجهات التي لها معاملات وأرصدة بالعملة؛ و

ب. لا توجد إمكانية للمبادلة بين العملة وعملة أجنبية مستقرة نسبياً.

93. تتوقف العملة الوظيفية للجهة المطبقة لأول مرة عن التعرض للتضخم الجامح بشكل حاد

في تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي. وهو التاريخ الذي لا يكون فيه لدى العملة أي من، أو كل من، الخاصيتين الواردتين في الفقرة 92 أو عندما يكون هناك تغيير في العملة الوظيفية للجهة المطبقة لأول مرة إلى عملة لا تكون عرضة لتضخم جامح بشكل حاد.

94. عندما يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام الخاص بالجهة المطبقة لأول مرة هو تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي أو بعده، فإنه قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس جميع الأصول والالتزامات المحتفظ بها قبل تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي بالقيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. قد تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة تلك القيمة العادلة كتكلفة مفترضة لتلك الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي الافتتاحية.

معيير المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار

95. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام تصنيف جميع عقود الإيجار القائمة على أنها عقود إيجار تشغيلي أو عقود إيجار تمويلي بناءً على الظروف القائمة عند نشأة عقد الإيجار، إلى الحد الذي تكون فيه هذه العقود معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان عقد قائم في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام يحتوي على عقد إيجار عن طريق تطبيق الفقرات 10-12 من معيير المحاسبة للقطاع العام 43 على تلك العقود بناءً على الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ.

96. [حذفت].

96أ. عندما تثبت الجهة المطبقة لأول مرة، التي تُعد مستأجراً، التزامات عقود الإيجار وأصول حقوق الاستخدام، يجوز لها أن تطبق المنهج الآتي على جميع عقود الإيجار (مع مراعاة الوسائل العملية المبينة في الفقرة 96ج):

أ. قياس التزام عقد الإيجار في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، ويجب على المستأجر الذي يتبع هذا المنهج قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية (انظر الفقرة 96د)، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (انظر الفقرة 96د) في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

ب. قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، ويجب على المستأجر أن يختار، على أساس كل عقد إيجار على حدة، قياس أصل حق الاستخدام إما:

1. بقيمته الدفترية كما لو كان معيير المحاسبة للقطاع العام 43 مطبقاً منذ تاريخ بداية عقد الإيجار (انظر الفقرة 96د)، ولكن مع خصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو
2. بمبلغ يعادل التزام عقد الإيجار، معدلاً بمبلغ أي دفعات إيجار تتعلق بعقد الإيجار هذا، مدفوعة مقدماً أو مستحقة ومثبتة في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

ج. تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 على أصول حقوق الاستخدام في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

96ب. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ، فإن الجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً يجب عليها قياس أصل حق الاستخدام بالقيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وذلك لعقود الإيجار التي تستوفي تعريف العقار الاستثماري الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16 وتقاس باستخدام نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16 من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

96ج. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً أن تقوم بإجراء واحد أو أكثر مما يلي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، وتطبيق ذلك على أساس كل عقد إيجار على حدة:

أ. تطبيق معدل خصم واحد على كل مجموعة من مجموعات عقود الإيجار المتماثلة بدرجة معقولة في خصائصها (على سبيل المثال، متماثلة في أجل الإيجار المتبقي وفئة الأصول محل العقد والبيئة الاقتصادية).

ب. اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ على عقود الإيجار التي ينتهي أجلها (انظر الفقرة 96د) خلال 12 شهراً من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) كما لو كانت عقود إيجار قصيرة الأجل تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43.

ج. اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ على عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة (كما هو مبين في فقرات إرشادات التطبيق 4-9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43). وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43.

د. استبعاد التكاليف المباشرة الأولية (انظر الفقرة 96د) من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

هـ. استخدام الإدراك المتأخر، على سبيل المثال، في تحديد أجل عقد الإيجار إذا كان العقد يحتوي على خيار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

96د. دفعات الإيجار والمؤجر والمستأجر ومعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر وتاريخ بداية عقد الإيجار والتكاليف المباشرة الأولية وأجل عقد الإيجار هي مصطلحات معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 43 ويتم استخدامها في هذا المعيار بنفس المعنى.

معيير المحاسبة للقطاع العام 18، التقارير القطاعية

97. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة عرض معلومات قطاعية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث اللاحقة لتاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

معيير المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد

98. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء ما يتعلق بتلك

الأصول التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات في معايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 عند انقضاء أجل الإعفاء الذي أتاح فترة السماح و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

99. في التاريخ الذي تنقضي فيه فترة سماح الإعفاء الانتقالي، و/أو عندما يُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة الأصول غير المولدة للنقد التي أثبتت و/أو قيسَت. يجب إثبات أي خسارة لهبوط القيمة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاء الانتقالي و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيها الأصول ذات الصلة (أيهما أبكر).

100. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21 بأثر مستقبلي. هذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، أو إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الانتقالي المتعلق بقياس و/أو إثبات الأصول، فقط عند انقضاء فترة السماح الانتقالية البالغ ثلاث سنوات، و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، سيتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة أي أصول غير مولدة للنقد تظهر في قائمة المركز المالي الافتتاحية.

معيير المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين

101. يجب أن تُثبت الجهة المطبقة لأول مرة و/أو قياس جميع منافع الموظفين في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل لأخرى حيث تستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 36.

برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى

102. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة الإعفاء الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، أن تحدد التزامها الأولي مقابل برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى في ذلك التاريخ بما يعادل:

- أ. القيمة الحالية للواجب في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء، أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة؛ و
- ب. ناقصاً القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء، أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر) فيما يخص أصول البرنامج (إن وجدت) والتي يتم تسوية الواجبات منها بشكل مباشر.

ج. [حذفت].

103. إذا كان الالتزام الأولي وفقاً للفقرة 102 هو أكثر أو أقل من الالتزام الذي أثبت و/أو قيس في نهاية الفترة المقارنة وفق أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة إثبات تلك الزيادة/النقص في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت فيها البنود و/أو تُقاس.

104. يتضمن تأثير التغيير في السياسة المحاسبية ضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 39 أي إعادة قياس نشأت، إن وجدت، في فترات سابقة. قد لا تثبت و/أو تقيس الجهة المطبقة لأول مرة أي التزام في ظل الأساس المحاسبي السابق. وفي هذه الحالة ستعبر الزيادة في الالتزام عن المبلغ الكامل للالتزام مطروحاً منه القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، وأي أصول للبرنامج وفقاً للفقرة 102 (ب). وتُثبت هذه الزيادة في الالتزام في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها البنود.

105. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة إثبات جميع إعادات القياس التراكمية في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها البنود.

106. [حذفت].

107. [حذفت].

معيّار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد

108. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 26 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، إلا فيما يتعلق بتلك الأصول التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو قياسها. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات في معايير المحاسبة للقطاع العام 17 و 27 و 31 و 32 و 45، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26 عندما ينقضي أجل الإعفاء و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

109. في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الانتقالي الذي أتاح فترة سماح، و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية (أيهما أبكر)، يجب أن تحدد الجهة المطبقة لأول مرة ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة الأصول المولدة للنقد التي أثبتت و/أو قيسّت. يجب إثبات أي خسارة هبوط قيمة ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاء الانتقالي، و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيها الأصول ذات الصلة (أيهما أبكر).

110. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 26 بأثر مستقبلي. وهذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، أو إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الانتقالي المتعلق بإثبات الأصول

و/أو قياسها، فقط عندما تنقضي فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، و/أو عندما تثبت و/أو تقاس الأصول ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تحدد ما إذا كان هناك مؤشر على هبوط في قيمة أي أصول مولدة للنقد تتضمنها قائمة المركز المالي الافتتاحية.

معيّار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض

111. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، يجب أن تُقوّم الجهة المطبقة لأول مرة شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تحتوي على مكون التزام ومكون صافي أصول/ حقوق ملكية. إذا لم يعد مكون الالتزام قائماً في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فلا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى فصل الأداة المالية المركبة إلى مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية.

112. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 28 من الجهة فصل الأداة المالية المركبة عند نشأة العقد إلى مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية. وإذا لم يعد مكون الالتزام قائماً، فإن تطبيق المعيار 28 بأثر رجعي يتضمن الفصل بين جزأين من صافي الأصول/ حقوق الملكية. الجزء الأول هو في الفائض والعجز المتراكم ويمثل الفوائد المتراكمة على مكون الالتزام. يمثل الجزء الآخر المكون الأصلي لصافي الأصول/ حقوق الملكية. مع ذلك، يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بعدم فصل هذين الجزأين إذا لم يعد مكون الالتزام قائماً في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

معيّار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية

تعيين الأدوات المالية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول

113. يجوز أن تعين الجهة المطبقة لأول مرة أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً على أنه أصل مالي أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان يستوفي ضوابط التعيين الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وفقاً للفقرة 113أ. ويجب أن تفصح الجهة المطبقة لأول مرة عن القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية المعينة ضمن كل صنف في تاريخ التعيين، وعن تصنيفها وقيمتها الدفترية.

113أ. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأن يتم تعيين الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات الأولي (شريطة أن يستوفي ضوابط معينة) على أنه أصل مالي أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وعلى الرغم من هذا المتطلب، ينطبق استثناء عندما تكون الجهة المطبقة لأول مرة مسموحاً لها بأن تعين، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أي أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز شريطة أن يستوفي الأصل الضوابط الواردة في الفقرة 44 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أو أن يستوفي الالتزام الضوابط الواردة في الفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، في ذلك التاريخ.

114. [حذفت].

114أ. يجوز للجهة أن تعين استثماراً في أداة حقوق ملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام.

إلغاء إثبات الأصول المالية والالتزامات المالية

115. باستثناء ما تسمح به الفقرة 116، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق متطلبات

إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأثر مستقبلي فيما يخص المعاملات التي تحدث في، أو بعد، تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات بعدم إثبات الأدوات المالية، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو الذي تُثبت فيه الأدوات المالية (أيهما أبكر). على سبيل المثال، إذا ألغت الجهة المطبقة لأول مرة إثبات أصول مالية غير مشتقة أو التزامات مالية غير مشتقة وفق أساسها المحاسبي السابق نتيجة معاملة وقعت قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه لا يجوز أن تثبت تلك الأصول والالتزامات وفقاً للمعيار 41، إلا إذا كانت مؤهلة للإثبات نتيجة معاملة أو حدث لاحق.

116. على الرغم مما ورد في الفقرة 115، يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأثر رجعي من التاريخ الذي تختاره الجهة، شريطة أن تكون المعلومات اللازمة لتطبيق معيار المحاسبة للقطاع 41 على الأصول المالية والالتزامات المالية المُلغى إثباتها نتيجة لمعاملات سابقة قد تم الحصول عليها في وقت المحاسبة، بشكل أولي، عن هذه المعاملات.

محاسبة التحوط

117. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو عدم قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم و/أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية ذات الصلة ووفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، القيام بما يلي:

أ. قياس جميع المشتقات بالقيمة العادلة؛ و
ب. استبعاد جميع الخسائر والمكاسب المؤجلة الناتجة عن المشتقات التي عُرضت وفق أساسها المحاسبي السابق كما لو كانت عبارة عن أصول أو التزامات.

118. لا يجوز أن تعكس الجهة المطبقة لأول مرة في قائمة المركز المالي الافتتاحية علاقة تحوط من النوع الذي لا يكون مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (على سبيل المثال، العديد من علاقات التحوط حينما تكون أداة التحوط هي خيار مكتوب قائم بذاته؛ أو حينما يكون البند المتحوط له هو مركز صافي في تحوط تدفق نقدي لخطر آخر غير مخاطر العملة الأجنبية). مع ذلك، إذا عيّنت الجهة المطبقة لأول مرة مركز صافي على أنه بند متحوط له وفقاً لأساسها المحاسبي السابق، فإنه يجوز أن تعين بند فردي ضمن ذلك المركز الصافي أو المركز الصافي على أنه بند متحوط له وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام إذا كان ذلك يستوفي المتطلبات في فقرة 146 من معيار المحاسبة لقطاع العام 41 شريطة أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو عندما تستفيد من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو عدم قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم، و/أو الذي تُثبت و/أو يُقاس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

119. إذا قامت الجهة المطبقة لأول مرة، قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم،

و/أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، بتعيين معاملة معينة على أنها تحوط ولم يكن التحوط يستوفي شروط محاسبة التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الفقرتين 135 و136 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للتوقف عن المحاسبة عن التحوط. إن المعاملات التي تم الدخول فيها قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد جهة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها قبل التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الانتقالي، و/أو الذي تُثبت و/أو قياس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر)، لا يجوز تعيينها بأثر رجعي على أنها تحوطات.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

1119أ. يجب على الجهة أن تقوم ما إذا كان أصل مالي يستوفي الشروط الواردة في فقرة 40 أو الشروط الواردة في فقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

1119ب. إذا كان من غير العملي أن يتم تقويم القيمة الزمنية المعدلة لعنصر النقود وفقاً لفقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ التحول لمعايير المحاسبة للقطاع العام، فيجب على الجهة أن تقوم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام دون أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل القيمة الزمنية لعنصر النقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. (في هذه الحالة، يجب على الجهة - أيضاً - أن تطبق الفقرة 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 لكن يجب أن تقرأ الإشارات إلى "الفقرة 161 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41" على أنها تعني هذه الفقرة ويجب أن تقرأ الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام".)

1119ج. إذا كان من غير العملي أن يتم تقويم ما إذا كانت القيمة العادلة لسمة الدفع المقدم تعتبر غير مهمة وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 74 (ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فيجب على الجهة أن تقوم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام دون أن تأخذ في الحسبان الاستثناء الوارد لسماح الدفع المقدم في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. (في هذه الحالة، يجب على الجهة - أيضاً - أن تطبق الفقرة 49 ك من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 لكن يجب أن تقرأ الإشارات إلى "الفقرة 162 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41" على أنها تعني هذه الفقرة ويجب أن تقرأ الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام".)

1119د. إذا كان من غير العملي (حسبما ورد تعريفه في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تطبق بأثر رجعي طريقة معدل الفائدة الفعلية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فيجب أن تكون القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة

للقطاع العام هي إجمالي القيمة الدفترية الجديدة لذلك الأصل المالي أو التكلفة المستنفدة الجديدة لذلك الالتزام المالي، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

هبوط قيمة الأصول المالية

120. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات هبوط القيمة بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء فيما يتعلق بتلك الأصول المالية التي تستفيد الجهة فيها من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36 و38 و42 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات التي يتيحها الإعفاء، فإنها تطبق أحكام هبوط القيمة عند انقضاء فترة سماح الإعفاء المقدم، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر).

121. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، وعند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، أن تقوم في ذلك التاريخ ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأداة المالية المثبتة و/أو المقاسة في قائمة المركز المالي. يجب إثبات أي خسارة هبوط في القيمة متكبدة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها الأداة المالية.

122. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات هبوط القيمة بأثر مستقبلي. هذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأداة المالية. ويجب إثبات أي خسارة لهبوط القيمة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو التي تُثبت و/أو تُقاس فيها الأدوات المالية ذات الصلة (أيهما أبكر).

122أ. في تاريخ تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تستخدم معلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه الإثبات الأولي للأدوات المالية (أو لارتباطات القروض وعقود الضمان المالي: التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه وفقاً للفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) وأن تقارن ذلك مع المخاطر الائتمانية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (انظر أيضاً فقرتي إرشادات التطبيق 350-351 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

122ب. عند تحديد ما إذا كان هناك زيادة مهمة في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي، الجهة يمكن أن تطبق:

أ. المتطلبات الواردة في الفقرة 82 وفقرات إرشادات التطبيق 179-182 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ب. الافتراض القابل للدحض الوارد في الفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للدفعات التعاقدية التي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 30 يوم إذا كانت الجهة سوف تطبق متطلبات الهبوط من خلال تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.

122ج. إذا كان، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، تحديد ما إذا كان هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لأداة مالية يتطلب تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما، فيجب على الجهة إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذلك في كل تاريخ قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء إثبات الأداة المالية تلك (ما لم تكن الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية، وهي الحالة التي تنطبق فيها الفقرة 122ب(أ)).

المشتقات المدمجة

122د. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان مطلوباً فصل مشتقة مدمجة عن العقد المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة على أساس الشروط التي كانت موجودة في التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في العقد، أو التاريخ الذي يُتطلب فيه إعادة التقويم بموجب فقرة إرشادات التطبيق 109 من من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أيهما يأتي لاحقاً.

معيير المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات

123. إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة عرض المعلومات المقارنة وفقاً للفقرة 78، فإنه لا يُتطلب منها عرض معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية للفترة المقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.

124. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر).

معيير المحاسبة للقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة

125. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت و/أو تقيس الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً إذا استوفت تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 31، حتى وإن كانت الجهة المطبقة لأول مرة قد سجلت تلك التكاليف كمصروفات وفق أساسها المحاسبي السابق. ولا يجوز تحديد تكلفة مفترضة للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً.

126. كما هو مطلوب وفق الفقرة 20، يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة إثبات جميع الأصول التي يكون إثباتها مطلوباً وفق معايير المحاسبة للقطاع العام. لذلك يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة أي أصول غير ملموسة مولدة داخلياً إذا استوفت تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 31، بغض النظر عما إذا سُجّلت هذه التكاليف كمصروفات وفق أساسها المحاسبي السابق.

معياري المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات القياس الأولي للالتزام ذي العلاقة

127. حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس أصول امتياز تقديم الخدمات باستخدام التكلفة المفترضة، يجب قياس الالتزامات ذات العلاقة على النحو التالي:
أ. فيما يخص الالتزام وفق نموذج الالتزام المالي، بالتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية المحددة في الترتيب الملزم والمعدل المنصوص عليه في معياري المحاسبة للقطاع العام 32؛ أو
ب. فيما يخص الالتزام وفق نموذج منح الحق للمشغل، بالقيمة العادلة للأصل مطروحاً منها أي التزامات مالية، مع تعديلها لتعكس الفترة المتبقية من ترتيب امتياز تقديم الخدمات.

128. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت و/أو تقيس أي فرق بين قيمة أصل امتياز تقديم الخدمات والالتزام المالي وفقاً لنموذج الالتزام المالي في الفقرة 127 في الفاض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تثبت و/أو تقاس فيها البنود.

معياري المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة ومعياري المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعياري المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة

129. إذا أصبحت جهة مسيطر عليها جهة مطبقة لأول مرة في تاريخ لاحق بعد جهتها المسيطرة باستثناء الجهة المسيطر عليها من جهة استثمارية فإنه يجب على الجهة المسيطر عليها، في قوائمها المالية، قياس أصولها والتزاماتها إما:
أ. بالقيم الدفترية المحددة وفقاً لهذا المعيار والتي ستدرج في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المسيطر عليها لمعايير المحاسبة للقطاع العام، إذا لم تجر أي تعديلات لأغراض إجراءات التوحيد وبأثر تجميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المسيطرة على الجهة المسيطر عليها؛ أو
ب. القيم الدفترية التي تتطلبها بقية هذا المعيار، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المسيطر عليها لمعايير المحاسبة للقطاع العام. قد تختلف هذه القيم الدفترية عن تلك المذكورة في الفقرة (أ):

(1) عندما تؤدي الإعفاءات في هذا المعيار إلى قياسات تعتمد على تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.

(2) عندما تختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية للجهة المسيطر عليها عن تلك الواردة في القوائم المالية الموحدة. على سبيل المثال، قد تستخدم الجهة المسيطر عليها كسياسة محاسبية لها نموذج التكلفة التاريخية الوارد في معياري المحاسبة للقطاع العام 45، في حين قد تستخدم الجهة الاقتصادية نموذج القيمة الجارية.

يتوافر خيار مماثل للجهة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يصبح عبارة عن جهة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى في وقت لاحق للجهة التي يكون لها تأثير مهم أو سيطرة مشتركة عليه.

130. مع ذلك، إذا أصبحت الجهة المسيطرة جهة مطبقة لأول مرة بعد الجهات التي تسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، فإنه يجب على الجهة المسيطرة، أن تقيس في قوائمها المالية الموحدة الأصول والالتزامات للجهة المسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك) بنفس القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية للجهة المسيطر عليها

(أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، بعد تعديلها لأغراض التوحيد وتعديلات المحاسبة عن حقوق الملكية وبآثار تجميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المسيطرة على الجهة المسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، تبعاً للإعفاءات التي قد يتم تطبيقها وفقاً لهذا المعيار. وبالمثل، إذا أصبحت الجهة المسيطر عليها جهة مطبقة لأول مرة في قوائمها المالية المنفصلة قبل أو بعد أن تصبح كذلك في قوائمها المالية الموحدة، فإنه يجب عليها قياس أصولها والتزاماتها بنفس المبالغ الواردة في كلتا المجموعتين من القوائم المالية، مع مراعاة الإعفاءات التي قد تُطبق في هذا المعيار، باستثناء تعديلات التوحيد.

معيير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة

131. يجب أن تقوم الجهة المطبقة لأول مرة، والتي هي جهة مسيطر عليها، ما إذا كانت عبارة عن جهة استثمارية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، وأن تقيس استثماراتها في كل جهة مسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.

الحصص غير المسيطرة

131أ. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الآتية لمعيير المحاسبة للقطاع العام 35 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام:

أ. المتطلب الوارد في الفقرة 49 بأن مجموع المبلغ المُثبت في قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية يتم عزوه إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى تحول الحصص غير المسيطرة إلى رصيد سالب؛ و

ب. المتطلبات الواردة في الفقرتين 48 و 51 للمحاسبة عن التغيرات في حصة الجهة المسيطرة في جهة مُسيطر عليها والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة؛ و

ج. المتطلبات الواردة في الفقرات 53-55 للمحاسبة عن فقدان السيطرة على جهة مُسيطر عليها، والمتطلبات ذات العلاقة في الفقرة 13 من معيير المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.

معيير المحاسبة للقطاع العام 37، الترتيبات المشتركة

132. حينما تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بالمحاسبة عن استثمارها في المشروع المشترك وفق أساسها المحاسبي السابق باستخدام التوحيد التناسبي، فإنه يجب قياس الاستثمار في المشروع المشترك في تاريخ التطبيق على أنه المبلغ المجمع للقيم الدفترية للأصول والالتزامات التي قامت الجهة سابقاً بتوحيدها بشكل تناسبي، بما في ذلك أي شهرة ناتجة عن معاملات الاستحواذ (انظر معيير المحاسبة للقطاع العام 40).

133. يُعَدُّ الرصيد الافتتاحي للاستثمار المحدد وفقاً للفقرة 132 أنه تكلفة مفترضة للاستثمار عند الإثبات الأولي. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تختبر الاستثمار فيما يخص هبوط القيمة في تاريخ التطبيق، بغض النظر عما إذا كان يوجد أي مؤشر على أن الاستثمار ربما قد هبطت قيمته. يجب تعديل الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التطبيق بخسائر هبوط القيمة.

134. إذا نتج عن تجميع جميع الأصول والالتزامات الموحدة سابقاً بشكل تناسبي صافي أصول سالب، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان يترتب عليها واجبات نظامية أو ضمنية تتعلق بصافي الأصول السالب، وإن كان الأمر كذلك يجب أن تثبت الجهة المطبقة

لأول مرة التزاماً مقابلًا. إذا استنتجت الجهة المطبقة لأول مرة أنه لا يترتب عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالبة، فإنه لا يجوز أن تثبت التزاماً مقابلًا لكنها يجب أن تعدل الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التطبيق. ويجب أن تفصح الجهة المطبقة لأول مرة عن هذه الحقيقة، إلى جانب حصتها التراكمية من الخسائر غير المثبتة لمشروعاتها المشتركة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

معيير المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية

134 أ. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو - عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات - التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو التاريخ الذي يتم فيه إثباته و/أو قياس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تحدد التزامها الأولي عن خطة المنافع الاجتماعية في ذلك التاريخ وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 42.

134 ب. إذا كان الالتزام الأولي وفقاً للفقرة 134 أ أكبر أو أقل من الالتزام الذي كان مثبتاً و/أو مقاساً في نهاية الفترة المقارنة بموجب أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة، فيجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت تلك الزيادة/ذلك النقص في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي يتم فيها إثبات و/أو قياس البنود.

الإفصاحات

135. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة التي تعد قوائم مالية تلتزم بمتطلبات هذا المعيار في حين تستفيد من الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي تؤثر على العرض العادل وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي، أن تقدم نص صريح وغير متحفظ في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية يفيد بالالتزام بهذا المعيار. يجب أن يصاحب هذا البيان بيان آخر يفيد بأن القوائم المالية لا تلتزم التزاماً كاملاً بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

136. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار، يجب على الجهة الإفصاح عن:

- أ. مدى استفادتها من الإعفاءات الانتقالية التي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و/أو
- ب. مدى استفادتها من الإعفاءات الانتقالية التي لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

137. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق فيما يتعلق بالأصول والالتزامات والإيرادات و/أو المصروفات، يجب عليها أن تفصح عما يلي:

- أ. التقدم الذي تم نحو إثبات و/أو قياس و/أو عرض و/أو الإفصاح عن الأصول و/أو الالتزامات والإيرادات و/أو المصروفات وفق متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق؛ و

- ب. الأصول و/أو الالتزامات و/أو الإيرادات و/أو المصروفات التي تم إثباتها وقياسها وفق سياسة محاسبية ليست متسقة مع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق؛ و
- ج. الأصول و/أو الالتزامات و/أو الإيرادات و/أو المصروفات التي لم تُقاس و/أو تُعرض و/أو يُفصح عنها في فترة القوائم المالية السابقة، ولكنها الآن أثبتت و/أو قيسَت و/أو عُرِضَت و/أو أفضَحَ عنها؛ و
- د. طبيعة ومبلغ أي تعديلات أثبتت خلال فترة القوائم المالية؛ و
- هـ. إشارة إلى كيف تنوي تحقيق الالتزام الكامل بمتطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق، والتاريخ الذي تنوي تحقيق هذا الالتزام بحلوله.

138. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الذي يسمح بعدم استبعاد بعض الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات، و/أو حينما تطبق الإعفاء الانتقالي لمدة ثلاث سنوات من إثبات و/أو قياس حصتها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة في الفقرة 55، فإنه يجب عليها الإفصاح عن طبيعة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات و/أو المعاملات الصاعدة أو النازلة التي استُبعدت خلال فترة القوائم المالية.

139. حينما تكون الجهة المطبقة لأول مرة غير قادرة على تقديم قوائم مالية موحدة بسبب الإعفاءات والأحكام الانتقالية المطبقة وفقاً للفقرتين 58 أو 62، فإنه يجب عليها أن تفصح عما يلي:
- أ. السبب في عدم إمكانية عرض القوائم المالية أو الاستثمارات في الجهات الزميلة أو الحصص في المشاريع المشتركة كقوائم مالية موحدة؛ و
- ب. إشارة إلى التاريخ الذي ستكون الجهة المطبقة لأول مرة بحلوله قادرة على عرض القوائم المالية الموحدة.

140. سوف تساعد متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرتين 135 و 139 مستخدمي القوائم المالية على تتبع مدى تقدم الجهة المطبقة لأول مرة في الالتزام في سياساته المحاسبية مع المتطلبات الواردة في المعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق خلال فترة التحول.

توضيح التحول إلى المعايير المحاسبة للقطاع العام

141. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن:
- أ. تاريخ تطبيق المعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و
- ب. معلومات توضيحية عن كيفية تأثير التحول من الأساس السابق للمحاسبة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام على مركزها المالي الذي تم التقرير عنه، وفي حال انطباق ذلك، أدائها المالي الذي تم التقرير عنه وتدفعاتها النقدية التي تم التقرير عنها.

المطابقات

142. يجب أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة في إيضاحات أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو إيضاحات أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام:
- أ. مطابقة بين صافي الأصول/حقوق الملكية التي تم التقرير عنها وفقاً لأساس المحاسبة السابق، ورصيداً الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام؛ و
- ب. مطابقة بين فائضها أو عجزها المتراكم وفقاً لأساس المحاسبة السابق، وفائضها أو

عجزها المتراكم في تاريخ تطبيق المعايير المحاسبة للقطاع العام.

لا يُتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة التي كانت تطبق الأساس النقدي المحاسبي في قوائمها المالية السابقة أن تقدم هذه المطابقات.

143. تقدم المطابقة المعروضة وفقاً للفقرة 142 تفاصيل كافية، كمية ونوعية، لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات ذات الأهمية النسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية و، في حال انطباق ذلك، قائمة المقارنة للأداء المالي المعدلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. في حالة إدراج توضيحات سرديّة في وثائق عامة أخرى تصدر بالاقتران مع القوائم المالية، تُضمّن إشارة مرجعية إلى تلك الوثائق في الايضاحات.

144. إذا علمت الجهة بأي أخطاء وقعت في ظل أساسها المحاسبي السابق، فيجب أن تميز المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة 142 بين تصحيح تلك الأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية.

145. إذا لم تعرض الجهة قوائم مالية للفترات السابقة، فإن القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

146. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-43 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات بنود و/أو قياسها، فإنها يجب أن تعرض كجزء من الإيضاحات مطابقة البنود التي أثبتت و/أو قيسّت خلال فترة القوائم المالية عند عدم تضمين هذه البنود في القوائم المالية السابقة. يجب عرض المطابقة في كل فترة تُثبت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة وفقاً لهذا المعيار.

147. تقدم المطابقة المعروضة وفقاً للفقرة 146 تفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم ما هي البنود التي أثبتت و/أو قيسّت خلال فترة القوائم المالية حيث تطبق الجهة المطبقة لأول مرة واحد أو أكثر من الإعفاءات التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات البنود و/أو قياسها. توضح المطابقة التعديلات التي تتم على قائمة المركز المالي التي تم التقرير عنها سابقاً، وفي حال انطباق ذلك، قائمة الأداء المالي التي تم التقرير عنها سابقاً في كل فترة تُثبت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة وفقاً لهذا المعيار.

الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للمخزون، أو العقارات الاستثمارية، أو العقارات والآلات والمعدات، أو الأصول غير الملموسة، أو الأدوات المالية، أو أصول امتياز تقديم الخدمات

148. إذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة أساس للقياس بالقيمة الجارية على أنه تكلفة مفترضة للمخزون، أو للعقارات الاستثمارية، أو للعقارات والآلات والمعدات، أو للأصول غير الملموسة، أو لأصول حقوق الاستخدام، أو للأدوات المالية، أو لأصول امتياز تقديم الخدمات، فيجب أن تفصح قوائمها المالية عن:

- أ. المبلغ المجمع لتلك القيم الجارية التي أُخذت في الاعتبار عند تحديد التكلفة المفترضة؛
- ب. المبلغ المجمع للتعديلات على القيم الدفترية المثبتة وفق أساس المحاسبة السابق؛ و
- ج. ما إذا تم تحديد التكلفة المفترضة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول.

الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها، أو المشاريع المشتركة أو الجهات الزميلة

149. إذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة القيمة العادلة كتكلفة مفترضة في قائمة المركز المالي الافتتاحية للاستثمار في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة ضمن قوائمها المالية المنفصلة، فيجب أن تفصح قوائمها المالية المنفصلة عن:
- أ. المبلغ المجمع للتكاليف المفترضة لتلك الاستثمارات التي تعتبر فيها التكلفة المفترضة هي القيمة العادلة؛ و
- ب. المبلغ المجمع للتعديلات على القيم الدفترية التي تم التقرير عنها وفق أساس المحاسبة السابق.

150. يجب الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرتين 148 و 149 في كل فترة تُثبّت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبّت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

الإعفاء من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة للقطاع العام خلال فترة التحول

151. إلى الحد الذي تستفيد فيه الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات البنود و/أو قياسها، لا يتطلب منها أن تطبق أي متطلبات خاصة بالعرض و/أو الإفصاح متعلقة بتلك البنود يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 1 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 18 و/أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق إلى أن يحين الوقت الذي ينقضي فيه أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبّت و/أو تُقاس البنود ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).

152. على الرغم من الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 151، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تفصح عن المعلومات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 1 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 18 و/أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق في أقرب وقت ممكن.

قياس القيمة الجارية

- 152أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي:

أ. فيما يخص الأصول أو الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة على أساس غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات.

- 152ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:

- أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و
- ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و
- ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و
- د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصّل عنها.

وإذا كانت الإفصاحات المقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.

152ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأصول أو الالتزامات المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46) في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي:

أ. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية، وأسباب القياس. قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة.

ب. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: ما إذا كانت قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة مُقدرة باستخدام مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها، والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3).

ج. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة.

د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية غير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها

وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة من فترة إلى أخرى).

152د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات الأصول أو الالتزامات على أساس ما يلي:
أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات؛ و

ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو ما إذا كانت القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها.

قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو لقياسات القيمة التشغيلية الجارية المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات الأصول أو الالتزامات، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب الأصول أو الالتزامات تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لأصل أو التزام، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.

152هـ. فيما يخص كل فئة من فئات الأصول أو الالتزامات غير المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 152ج(ب) و(ج) و(د). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطلوبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 152ج(ج). وفيما يخص تلك الأصول أو الالتزامات، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.

152و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

أحكام انتقالية

153. حينما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الأحكام الانتقالية القائمة الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق، فإنه يجب عليها أن تستمر في تطبيق تلك الأحكام الانتقالية إلى أن ينقضي أجلها و/أو إلى أن تُثبت و/أو تُقاس البنود ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار، فإن فترة السماح المطبقة في تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لا يجوز أن تكون أطول من فترة السماح المنصوص عليها في هذا المعيار.

تاريخ السريان

154. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذا المعيار إذا كانت أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي لفترة تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأبعد.

154أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].

154ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 36 و46 و47 و64 و95 و148 والعناوين الواردة أعلى الفقرات 46 و95 و148، وحذف الفقرة 96، وأضاف الفقرات 96أ و96ب و96ج و96د. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

154ك. أضاف معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 131أ والعنوان المرتبط بها. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.

154ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 36 و48 و49 و64 و66 و67 و68 و69 و129. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

154م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 9 و64-72 و96ب و148، وأضاف الفقرات 41أ و64أ و152أ-152و. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

154م م. أُضيفت الفقرة 43 بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025. يجب تطبيق هذا التعديل وفق التواريخ المحددة في الفقرة 43.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ
6. ملحق

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة".

وبهدف اقتراح معيار "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" الملائم؛ أُجريت دراسة لمعيار "تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 33 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 33 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو، ومع قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 بشأن إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعيدَ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. ولوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 16% من الجهات لديها لائحة حسابات (دليل حسابات) على أساس الاستحقاق. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
لا	نعم														
هل تقوم الجهة بتطبيق أساس محاسبة الاستحقاق؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	13
هل قامت الجهة مسبقاً بمبادرات لتطبيق/دراسة مدى قابلية تطبيق ما يلي: -أساس الاستحقاق -إحصائيات مالية الحكومة، بما في ذلك حصر وإثبات الأصول والالتزامات؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	11
هل لديكم لائحة حسابات (دليل حسابات) على أساس الاستحقاق؟	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	12

ويُعَدُّ موضوع المعيار مهماً وذا تأثير جوهري على جميع الجهات؛ لأنه ينظم التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وغيّرت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى مسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل مصطلح "الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية" (events after the reporting period) وكذا مسمى معيار المحاسبة للقطاع 14 ليعكس مسماه الحالي "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" (events after the reporting date) كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام.	24. يحظر هذا المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. قد تحصل الجهة المطبقة لأول مرة على معلومات بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام عن التقديرات التي أجرتها وفق الأساس المحاسبي السابق. وفقاً للفقرة 23، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تعالج الحصول على تلك المعلومات بنفس الطريقة التي تعالج بها الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والتي لا يترتب عليها تعديلات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.	24. This IPSAS prohibits retrospective application of some aspects of accrual basis IPSASs. A first-time adopter may receive information after the date of adoption of IPSASs about estimates that it had made under its previous basis of accounting. In accordance with paragraph 23, a first-time adopter shall treat the receipt of that information in the same way as non-adjusting events after the reporting period in accordance with IPSAS 14, Events after the Reporting Period.
استُبدلت عبارة (قوائم مالية موحدة) بعبارة (قوائم مالية للجهة الاقتصادية) لإزالة أي تعارض قد يشته به بين هذه الفقرة والفقرة (58).	55. مع مراعاة الفقرة 53، يجب أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة قوائم مالية للجهة الاقتصادية بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. مع ذلك، لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة والتي تعرض قوائم مالية للجهة الاقتصادية أن تستبعد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات، بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	55. Subject to paragraph 53, a first-time adopter shall present consolidated financial statements following the adoption of accrual basis IPSASs. A first-time adopter presenting consolidated financial statements is, however, not required to eliminate all balances, transactions, revenue and expenses between entities within the economic entity for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs.
أضيفت عبارة (القوائم المالية على أنها) قبل عبارة (قوائم مالية تتم فيها المحاسبة ...) لإزالة أي تعارض قد يشته به بين هذه الفقرة والفقرة (59).	62. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 و/أو الفقرة 59، فإنه لا يجوز لها عرض القوائم المالية على أنها قوائم مالية تتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية حتى: أ. ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح؛ و ب. عند إثبات حصصها في الجهات الأخرى بشكل مناسب كجهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة؛ أو	62. Where a first-time adopter has taken advantage of the transitional exemption in paragraph 53 and/or paragraph 59, it shall not present financial statements in which investments in associates or joint ventures are accounted for using the equity method until: a. The exemptions that provided the relief have expired; and

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	ج. استبعاد حصتها في فائض وعجز الجهة الزميلة الناتجة عن المعاملات الصاعدة والنازلة بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها (أيهما أبكر).	b. The interest in other entities have been appropriately recognized and/or measured as an associate or joint venture; or c. Its share in the associate's surplus and deficit resulting from upstream and downstream transactions between the investor and the investee are eliminated (whichever is earlier).
حُذفت عبارة (والالتزامات) (and liabilities) لأن الفقرة معنية بقياس أصول العقارات والآلات والمعدات وغير معنية بقياس الالتزامات.	64أ. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة المفترضة، متمثلة في القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 46، عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصول. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببند العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.	64A. A first-time adopter may elect to measure property, plant, and equipment, at deemed cost, being current operational value or fair value, in accordance with IPSAS 46, when reliable cost information about the assets and liabilities is not available. In accordance with IPSAS 45, the primary objective for which an entity holds property, plant, and equipment determines the current value measurement basis. Property, plant, and equipment held for its operational capacity is measured at current operational value. Property, plant, and equipment held for its financial capacity is measured at fair value.
استُبدل مصطلح (تاريخ التحول إلى معايير المحاسبة للقطاع العام) the date of transition to IPSAS بمصطلح (تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام) the date of adoption of IPSASs حيث إنه هو المصطلح المستخدم في المعيار.	131أ. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الآتية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 بآثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام: أ. المتطلب الوارد في الفقرة 49 بأن مجموع المبلغ المُثبت في قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية يتم عزوه إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى تحول الحصص غير المسيطرة إلى رصيد سالب؛ و ب. المتطلبات الواردة في الفقرتين 48 و 51 للمحاسبة عن التغيرات في حصة الجهة المسيطرة في جهة مُسيطر عليها والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة؛ و ج. المتطلبات الواردة في الفقرات 53-55 للمحاسبة عن فقدان السيطرة على جهة مُسيطر عليها، والمتطلبات ذات العلاقة في	131A. A first-time adopter shall apply the following requirements of IPSAS 35 prospectively from the date of transition to IPSAS: a. The requirement in paragraph 49 that the total amount recognized in the statement of changes in net assets/equity is attributed to the owners of the controlling entity and to the non-controlling interests even if this results in the non-controlling interests having a deficit balance; b. The requirements in paragraphs 48 and 51 for accounting for changes in the controlling entity's

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الفقرة 13 من معيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.	interest in a controlled entity that do not result in the loss of control; and c. The requirements in paragraphs 53-55 for accounting for a loss of control over a controlled entity, and the related requirements of paragraph 13 of IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> .
أضيف العنوان أعلى الفقرة 43، والفقرتين 43 و154م بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 المتضمن إجازة إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024، وذلك للحد من تأجيل إثبات البنود المحاسبية في ظل العمل بالإعفاءات الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33.	معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة: إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية 43. على الرغم من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 وهذا المعيار ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية، يجوز للجهات التي استفادت من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار المؤثرة على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024 الآتي: أ. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في المعايير المشار إليها سالفاً المتضمنة أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبنود المتماثلة ومن فترة لأخرى، وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تُطبق جهات القطاع العام المستهدفة السياسات المحاسبية	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق وفقاً لما تتطلبه المعايير سالفة الذكر بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024. ب. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 المتضمنة أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تُطبق جهات القطاع العام المستهدفة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 الخاصة باستخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) على جميع الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشاريع المشتركة بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024. إذا طُبّق أي من الإعفاءات الواردة في الفقرتين 43أ(أ) و43أ(ب) أعلاه، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة في القوائم المالية.	
حذفت العبارة (أو للقيمة التشغيلية الجارية المُقدّرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها) (or of the current operational value estimated using unobservable inputs) لعدم وجود تسلسل الهرمي للقيمة التشغيلية الجارية في معيار المحاسبة للقطاع العام 46.	152ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأصول أو الالتزامات المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية، وأسباب القياس. قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة للأصول	152C.To meet the objectives in paragraph 152A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of assets or liabilities measured at current operational value or fair value (including measurements based on current operational value or fair value within the scope of IPSAS 46) in the statement of financial position after initial recognition: a. For non-recurring current operational value or fair value measurements, the current operational value or fair value measurement at the end of the reporting period, and the reasons

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	أو الالتزامات هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة. ب. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: ما إذا كانت قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة مُقدرة باستخدام مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها، والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3). ج. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة	for the measurement. Non-recurring current operational value or fair value measurements of assets or liabilities are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position in particular circumstances. b. For non-recurring current operational value or fair value measurements, whether the current operational value or fair value measurements are estimated using observable or unobservable inputs, and the level of the fair value hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3), or of the current operational value estimated using unobservable inputs. c. For non-recurring current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the current operational value or fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, an entity shall

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the current operational value or fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring current operational value or fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However, when providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the current operational value or fair value measurement and are reasonably available to the entity. d. For non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for non-recurring current operational value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in current operational value or fair value measurements from period to period).	التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة. د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية غير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها؛ وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة من فترة إلى أخرى).	
154. A first-time adopter shall apply this Standard if its first IPSAS financial statements are for a period beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted.	154. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذا المعيار إذا كانت أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي لفترة تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأبعد.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
154A.Paragraphs 7 and 8 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering	154أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154B.Paragraphs 36, 102, 104and 105 were amended and paragraphs 106 and 107 were deleted by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154C.Paragraphs 86, 129, 130 and 132 were amended and paragraphs 62A–62C were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154E. Paragraphs 78, 79, 123 and 142 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154F. Paragraph 85A was added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1,

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		2019 it shall disclose that fact and apply the amendments to IPSAS 4 included in Improvements to IPSAS, 2018 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154G. Paragraph 36 was amended and paragraphs 134A and 134B were added by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 42 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154H. Paragraph 113 was amended, paragraph 113A was added and paragraph 114 was deleted by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2023, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	154ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	154I. Paragraph 85B was added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for an earlier period, it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	154ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 36 و46 و47 و64 و95 و148 والعناوين الواردة أعلى الفقرات 46 و95 و148، وحذف الفقرة 96، وأضاف الفقرات 96أ و96ب و96ج و96د. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك	154J. Paragraphs 36, 46, 47, 64, 95, and 148, and the headings above paragraphs 46, 95, and 148 were amended, paragraph 96 was deleted, and paragraphs 96A, 96B, 96C, and 96D were added by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	154ك. أضاف معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 131أ والعنوان المرتبط بها. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	154K. Paragraph 131A and the associated heading were added by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	154ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 36 و48 و49 و64 و66 و67 و68 و69 و129. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	154L. Paragraphs 36, 48, 49, 64, 66, 67, 68, 69, and 129 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	154م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 9 و64 و72 و96ب و148، وأضاف الفقرات 41 و64أ و152أ-152و. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	154M.Paragraphs 9, 64–72, 96B, and 148 were amended and paragraphs 41B, 64A, and 152A–152F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.
أضيف العنوان أعلى الفقرة 43أ، والفقرتين 43أ و154م بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025. يجب تطبيق هذا التعديل وفق التواريخ المحددة في الفقرة 43أ.	154م م. أضيفت الفقرة 43أ بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025. يجب تطبيق هذا التعديل وفق التواريخ المحددة في الفقرة 43أ.	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
		إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024، وذلك للحد من تأجيل إثبات البنود المحاسبية في ظل العمل بالإعفاءات الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to provide guidance to a first-time adopter that prepares and presents financial statements following the adoption of accrual basis IPSASs, in order to present high quality information: a. That provides transparent reporting about a first-time adopter's transition to accrual basis IPSASs; b. That provides a suitable starting point for accounting in accordance with accrual basis IPSASs irrespective of the basis of accounting the first-time adopter has used prior to the date of adoption; and c. Where the benefits are expected to exceed the costs.	1. هدف هذا المعيار هو تقديم إرشادات للجهة المطبقة لأول مرة والتي تعد وتعرض قوائم مالية بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، من أجل عرض معلومات ذات جودة عالية: أ. تقدم تقارير شفافة عن تحول الجهة المطبقة لأول مرة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و ب. تكون بمثابة نقطة انطلاق مناسبة للمحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق بغض النظر عن أساس المحاسبة الذي استخدمته الجهة المطبقة لأول مرة قبل تاريخ التطبيق؛ و ج. عندما تتجاوز المنافع المتوقعة التكاليف.	لا	
Scope	النطاق		
2. An entity shall apply this IPSAS when it prepares and presents its annual financial statements on the adoption of, and during the transition to, accrual basis IPSASs.	2. يجب أن تطبق الجهة هذا المعيار عندما تعد وتعرض قوائمها المالية السنوية عند تطبيق، وأثناء التحول إلى، معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
3. This IPSAS applies when an entity first adopts accrual basis IPSASs and during the transitional period allowed in this IPSAS. It does not apply when, for example, a first-time adopter: a. Stops presenting financial statements in accordance with prescribed requirements, having previously presented them as well as another set of financial statements that contained an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs;	3. ينطبق هذا المعيار عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة وخلال الفترة الانتقالية المسموح بها في هذا المعيار. لا يطبق المعيار، على سبيل المثال، عندما تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بما يلي: أ. توقف عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات مقرر، والتي سبق عرضها إلى جانب مجموعة أخرى من القوائم المالية التي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Presented financial statements in the previous reporting period in accordance with prescribed requirements and those financial statements contained an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs; or c. Presented financial statements in the previous reporting period that contained an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs, even if the auditors modified their audit report on those financial statements.	بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو ب. عرضت القوائم المالية في فترة القوائم المالية السابقة وفقاً لمتطلبات مقررة وتلك القوائم المالية التي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو ج. عرضت القوائم المالية في فترة القوائم المالية السابقة والتي تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حتى وإن قام مراجعو الحسابات بتعديل تقرير المراجعة عن تلك القوائم المالية.		
4. This Standard shall be applied from the date on which a first-time adopter adopts accrual basis IPSASs and during the period of transition. This Standard permits a first-time adopter to apply transitional exemptions and provisions that may impact fair presentation. Where these transitional exemptions and provisions are applied, a first-time adopter is required to disclose information about the transitional exemptions and provisions adopted, and progress towards fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs.	4. يجب تطبيق هذا المعيار من تاريخ تطبيق الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وخلال الفترة الانتقالية. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بتطبيق إعفاءات وأحكام انتقالية قد تؤثر على العرض العادل. عند تطبيق الإعفاءات والأحكام الانتقالية، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن معلومات عن الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي طُبِّقَتْ، وعن التقدم نحو تحقيق العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
5. At the end of the transitional period a first-time adopter must comply with the recognition, measurement, presentation and disclosure requirements in the other accrual basis IPSAS in order to assert compliance with accrual basis IPSASs as required in IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i>.	5. في نهاية الفترة الانتقالية يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تلتزم بمتطلبات الإثبات، والقياس، والعرض والإفصاح الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق من أجل تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
6. This IPSAS does not apply to changes in accounting policies made by an entity that already applies IPSASs. Such changes are the subject of: a. Requirements on changes in accounting policies in IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> ; and b. Specific transitional requirements in other IPSASs. The transitional provisions in other IPSASs apply only to changes in accounting policies made by an entity that already applies accrual basis IPSASs; they do not apply to a first-time adopter's transition to IPSASs, except as specified in this IPSAS.	6. لا ينطبق هذا المعيار على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تجريها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام. تتعلق هذه التغييرات بما يلي: أ. متطلبات التغييرات في السياسات المحاسبية في معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء</i> ؛ و ب. المتطلبات الانتقالية المحددة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى. تطبق الأحكام الانتقالية الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى فقط على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تجريها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ ولا تنطبق على تحول الجهة المطبقة لمعايير المحاسبة للقطاع العام لأول مرة، باستثناء ما هو محدد في هذا المعيار.	لا	
7. [Deleted].	7. [حذفت].	لا	
8. [Deleted].	8. [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
9. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Date of adoption of IPSASs</u> is the date an entity adopts accrual basis IPSASs for the first time, and is the start of the reporting period in which the first-time adopter adopts accrual basis IPSASs and for which the entity presents its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements.	9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها: <u>تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام</u> هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، وهو بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق والتي تعرض الجهة عنها أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<u>First IPSAS financial statements</u> are the first annual financial statements in which an entity complies with the accrual basis IPSASs and can make an explicit and unreserved statement of compliance with those IPSASs because it adopted one or more of the transitional exemptions in this IPSAS that do not affect the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs. <u>First-time adopter</u> is an entity that adopts accrual basis IPSASs for the first time and presents its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements. <u>Opening statement of financial position</u> is a first-time adopter's statement of financial position at the date of adoption of IPSASs. <u>Period of transition</u> is the period during which a first-time adopter applies one or more of the exemptions in this IPSAS before it complies with the accrual basis IPSASs, and before it is able to make an explicit and unreserved statement of such compliance with IPSASs. <u>Previous basis of accounting</u> is the basis of accounting that a first-time adopter used immediately before adopting accrual basis IPSASs. <u>Transitional IPSAS financial statements</u> are the financial statements prepared in accordance with this IPSAS where a first-time adopter cannot make an explicit and unreserved statement of compliance with other IPSASs because it adopted one or more of the transitional exemptions in this IPSAS that	<u>أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي أول قوائم مالية سنوية تلتزم فيها الجهة بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق ويمكنها فيها تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بتلك المعايير لأنها طبقت واحد أو أكثر من الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.</u> <u>الجهة المطبقة لأول مرة هي الجهة التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة وتعرض أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.</u> <u>قائمة المركز المالي الافتتاحية هي قائمة المركز المالي للجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.</u> <u>فترة التحول هي الفترة التي تطبق خلالها الجهة المطبقة لأول مرة واحداً أو أكثر من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار قبل أن تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، وقبل أن تكون قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام.</u> <u>أساس المحاسبة السابق هو أساس المحاسبة الذي كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستخدمه مباشرة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.</u> <u>القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المعيار التي لا يمكن فيها للجهة المطبقة لأول مرة تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد</u>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
affect the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.	بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى وذلك بسبب تطبيقها واحد أو أكثر من الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة <i>المصطلحات المعروفة</i> الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
Date of Adoption of IPSASs	تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام		
10. The date of adoption of IPSASs is the date that an entity adopts accrual basis IPSASs for the first time. It is the start of the reporting period in which the first-time adopter adopts accrual basis IPSASs and for which it presents its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements. If a first-time adopter takes advantage of the exemptions in this IPSASs that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs (see paragraphs 36–62) in producing its first transitional IPSAS financial statements, it can only make an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs when the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant items are recognized, measured and/or the relevant information is presented and/or disclosed in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier). Financial statements shall not be	10. يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. هو بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وتعرض عنها أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام. في حال استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62) في إعداد أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه يمكن للجهة تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحته فترة السماح، و/ أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة، و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
described as complying with IPSASs unless they comply with all the requirements of all the applicable IPSASs.	القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). لا يجوز وصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات جميع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.		
First IPSAS Financial Statements	أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام		
11. An entity's first IPSAS financial statements are the first annual financial statements in which the first-time adopter can make an explicit and unreserved statement in those financial statements of compliance with accrual basis IPSASs. If a first-time adopter does not adopt the exemptions in this IPSAS that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs (see paragraphs 36-62), its first financial statements following the adoption of accrual basis IPSASs will also be its first IPSAS financial statements.	11. أول قوائم مالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي أول قوائم مالية سنوية يمكن فيها للجهة المطبقة لأول مرة أن تقدم نصاً صريحاً وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. في حال لم تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)، فإن أول قوائم مالية لها بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق ستكون أيضاً هي أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
Previous Basis of Accounting	أساس المحاسبة السابق		
12. The previous basis of accounting is the basis of accounting that a first-time adopter used immediately before adopting accrual basis IPSASs. This might be a cash basis of accounting, an accrual basis of accounting, a modified version of either a cash basis or an accrual basis of accounting, or another prescribed basis.	12. أساس المحاسبة السابق هو أساس المحاسبة الذي كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستخدمه مباشرة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. قد يكون الأساس النقدي المحاسبي أو أساس الاستحقاق المحاسبي أو نسخة معدلة من الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق المحاسبي أو أي أساس آخر كان مقررًا.	لا	
Transitional IPSAS Financial Statements	القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام		
13. An entity's transitional IPSAS financial statements are the annual financial statements in which an entity transitions to accrual basis IPSASs and adopts certain exemptions in this	13. القوائم المالية الانتقالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي القوائم المالية السنوية التي تتحول فيها الجهة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
IPSAS that affect the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs. If a first-time adopter adopts the exemptions in this IPSASs that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs (see paragraphs 36-62), it will not be able to make an explicit and unreserved statement of compliance with other accrual basis IPSASs until the exemptions that provided the relief in this IPSAS have expired and/or when the relevant items are recognized, measured and/or the relevant information has been presented and/ or disclosed in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier). Financial statements shall not be described as complying with IPSASs unless they comply with all the requirements of all the applicable IPSASs.	وتطبق بعض الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى مقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)، فإنها لن تكون قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح في هذا المعيار و/أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر). لا يجوز وصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات جميع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.		
14. An entity's transitional IPSAS financial statements are those financial statements, where the entity transitions from another accounting basis such as when it: a. Prepared its most recent previous financial statements in accordance with the IPSAS, Financial Reporting Under the Cash Basis of Accounting; b. Presented its most recent previous financial statements: i. In accordance with prescribed requirements that are not consistent with IPSASs in all respects; ii. In conformity with IPSASs in all respects, except that the financial statements did not contain an explicit	14. القوائم المالية الانتقالية للجهة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي تلك القوائم المالية، التي تتحول فيها الجهة من أساس محاسبي آخر، مثلاً عندما تكون: أ. أعدت أحدث قوائمها المالية السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام، <i>اتقرير المالي بموجب الأساس النقدي المحاسبي</i> ؛ ب. عرضت أحدث قوائمها المالية السابقة: (1) وفقاً لمتطلبات مقرر لا تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام من جميع النواحي؛ أو (2) وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام من جميع النواحي، باستثناء أن القوائم المالية لم تحتوي على نص صريح	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and unreserved statement that they complied with IPSASs; iii. Containing an explicit statement of compliance with some, but not all, IPSASs, including the adoption of the exemptions provided in this IPSAS that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs (see paragraphs 36-62); iv. In accordance with prescribed requirements inconsistent with IPSASs, using some individual IPSASs to account for items for which prescribed requirements did not exist; or v. In accordance with prescribed requirements, with a reconciliation of some amounts to the amounts determined in accordance with IPSASs; c. Prepared financial statements in accordance with IPSASs for internal use only, without making them available to external users; d. Prepared a reporting package in accordance with IPSASs for consolidation purposes without preparing a complete set of financial statements as defined in IPSAS 1; or e. Did not present financial statements for previous periods.	وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ أو (3) تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها ببعض، وليس كل، معايير المحاسبة للقطاع العام، بما في ذلك تطبيق الإعفاءات الواردة في هذا المعيار والتي تؤثر على العرض العادل وعلى الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق (انظر الفقرات 36-62)؛ أو (4) وفقاً لمتطلبات مقررة لا تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام، باستخدام بعض معايير المحاسبة للقطاع العام الفردية للمحاسبة عن بنود لم تكن توجد متطلبات مقررة بشأنها؛ أو (5) وفقاً لمتطلبات محددة، مع إجراء مطابقة لبعض المبالغ مع المبالغ المحددة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. ج. أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام للاستخدام الداخلي فقط، دون إتاحتها للمستخدمين الخارجيين؛ أو د. أعدت مجموعة التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام لأغراض التوحيد دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 1؛ أو هـ. لم تعرض القوائم المالية للفترات السابقة.		
Recognition and Measurement	الإثبات والقياس		
Opening Statement of Financial Position on Adoption of IPSASs	قائمة المركز المالي الافتتاحية عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
15. A first-time adopter shall prepare and present an opening statement of financial position at the date of adoption of IPSASs. This is the starting point for its accounting in accordance with accrual basis IPSASs.	15. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تعد وتعرض قائمة المركز المالي الافتتاحية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. تعتبر هذه هي نقطة البداية للمحاسبة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
Accounting Policies	السياسات المحاسبية		
16. On the date of adoption of accrual basis IPSASs, a first-time adopter shall apply the requirements of the IPSASs retrospectively except if required, or otherwise permitted, in this IPSAS.	16. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام بأثر رجعي إلا إذا كان هذا المعيار يتطلب أو يسمح بخلاف ذلك.	لا	
17. A first-time adopter shall use the same accounting policies in its opening statement of financial position and throughout all periods presented, except as specified in paragraphs 36–134. The accounting policies shall comply with each IPSAS effective at the date of adoption of IPSASs, except as specified in paragraphs 36–134.	17. يجب أن تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة نفس السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية وخلال جميع الفترات المعروضة، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 36-134. يجب أن تلتزم السياسات المحاسبية بكل معيار ساري المفعول من معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 36-134.	لا	
18. A first-time adopter that takes advantage of the exemptions in paragraph 36- 134 will be required to amend its accounting policies after the exemptions that provided the relief have expired and/or when the relevant items are recognized, measured and/or the relevant information is presented and/ or disclosed in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	18. سوف يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة، والتي تستفيد من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-134 تعديل سياساتها المحاسبية بعد انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عند إثبات وقياس البنود ذات الصلة و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر).	لا	
19. A first-time adopter shall apply the versions of accrual basis IPSASs effective at the date of adoption of IPSASs. A first-time adopter may apply a new IPSAS that is not yet mandatory if that IPSAS permits early application. Any new IPSASs that become	19. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة إصدارات معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق والتي تكون سارية المفعول في تاريخ تطبيق تلك المعايير. يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المعايير الجديدة التي لم تصبح إلزامية بعد إذا كانت تلك المعايير تسمح بالتطبيق المبكر. يجب	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
effective during the period of transition shall be applied by the first-time adopter from the date it becomes effective.	تطبيق أي معايير محاسبة للقطاع العام جديدة تصبح سارية المفعول خلال الفترة الانتقالية من قبل الجهة المطبقة لأول مرة بدءاً من التاريخ الذي تصبح فيه سارية المفعول.		
20. Except as described in paragraphs 36-134, a first-time adopter shall, in its opening statement of financial position: a. Recognize all assets and liabilities whose recognition is required by IPSASs; b. Not recognize items as assets or liabilities if IPSASs do not permit such recognition; c. Reclassify items that it recognized in accordance with the previous basis of accounting as one type of asset, liability or component of net assets/equity, but are a different type of asset, liability or component of net assets/equity in accordance with IPSASs; and d. Apply IPSASs in measuring all recognized assets and liabilities.	20. باستثناء ما ورد في الفقرات 36-134، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة، في قائمة المركز المالي الافتتاحية: أ. إثبات جميع الأصول والالتزامات التي تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام إثباتها؛ و ب. عدم إثبات البنود على أنها أصول أو التزامات إذا لم تكن معايير المحاسبة للقطاع العام تسمح بمثل هذا الإثبات؛ و ج. إعادة تصنيف البنود التي قامت بإثباتها وفق أساس المحاسبة السابق كنوع واحد من الأصول أو الالتزامات أو أحد مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية، لكنها نوع مختلف من الأصول، الالتزامات أو أحد مكونات صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و د. أن تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام في قياس جميع الأصول والالتزامات المثبتة.	لا	
21. The accounting policies that a first-time adopter uses in financial statements may differ from those that it used at the end of its comparative period under its previous basis of accounting. The resulting adjustments arise from transactions, other events or conditions before the date of adoption of IPSASs. Therefore, a first-time adopter shall recognize those adjustments to the opening balance of accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured (or, if appropriate, another category of net	21. قد تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها الجهة المطبقة لأول مرة في القوائم المالية عن تلك التي استخدمتها في نهاية الفترة المقارنة بموجب أساسها المحاسبي السابق. تنشأ التعديلات الناتجة عن معاملات أو أحداث أخرى أو أوضاع قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. لذلك، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت تلك التعديلات على الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم في الفترة التي يتم فيها إثبات البنود و/أو قياسها (أو، حيث يكون مناسباً، لصنف آخر في صافي الأصول/ حقوق الملكية). يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة هذه التعديلات في أبكر فترة معروضة.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assets/equity). The first-time adopter shall recognize these adjustments in the earliest period presented.			
22. The transitional exemptions and provisions in other IPSAS apply to changes in accounting policies made by an entity that already applies accrual basis IPSASs. The transitional exemptions and provisions in this IPSAS applies to a first-time adopter that prepares and presents its annual financial statements on the adoption of, and during the transition to accrual basis IPSASs.	22. تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تجربها الجهة التي تطبق فعلياً معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في هذا المعيار على الجهة المطبقة لأول مرة التي تعد وتعرض قوائمها المالية السنوية عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، وخلال فترة التحول إلى تلك المعايير.	لا	
Exceptions to the Retrospective Application of IPSASs	الاستثناءات من تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بأثر رجعي		
23. A first-time adopter's estimates in accordance with IPSASs at the date of adoption of IPSASs, shall be consistent with estimates made in accordance with the previous basis of accounting (after adjustments to reflect any difference in accounting policies), unless there is objective evidence that those estimates were inconsistent with the requirements in IPSASs.	23. يجب أن تكون تقديرات الجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير، متسقة مع التقديرات التي تتم وفق أساس المحاسبة السابق (بعد التعديلات لتعكس أي اختلاف في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي يثبت أن تلك التقديرات كانت غير متسقة مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
24. This IPSAS prohibits retrospective application of some aspects of accrual basis IPSASs. A first-time adopter may receive information after the date of adoption of IPSASs about estimates that it had made under its previous basis of accounting. In accordance with paragraph 23, a first-time adopter shall treat the receipt of that information in the same way as non-adjusting events after the reporting period in accordance with IPSAS 14, Events after the Reporting Period.	24. يحظر هذا المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. يجوز أن تحصل الجهة المطبقة لأول مرة على معلومات بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام عن التقديرات التي أجرتها وفق الأساس المحاسبي السابق. وفقاً للفقرة 23، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تعالج الحصول على تلك المعلومات بنفس الطريقة التي تعالج بها الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والتي لا يترتب عليها تعديلات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.	نعم	عُدل مصطلح "الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية" (events after the reporting period) وكذا مسمى معيار المحاسبة للقطاع 14 ليعكس مسماه الحالي "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" (events after the reporting date) كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
25. A first-time adopter may need to make estimates in accordance with IPSASs at the date of adoption of IPSASs or during the period of transition that were not required at that date under the previous basis of accounting. To achieve consistency with IPSAS 14, those estimates in accordance with IPSASs shall reflect conditions that existed at the date of adoption of IPSASs or at the date during the period of transition. In particular, estimates determined at the date of adoption of IPSASs or during the period of transition of market prices, interest rates or foreign exchange rates shall reflect market conditions at that date. For non-financial assets, such as property, plant, and equipment, estimates about the asset's useful life, residual value or condition reflect management's expectations and judgment at the date of adoption of IPSASs or the date during the period of transition.	25. قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى إجراء تقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير أو خلال فترة التحول والتي لم تكن مطلوبة في ذلك التاريخ وفق أساس المحاسبة السابق، لتحقيق الاتساق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 14، يجب أن تعكس تلك التقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأوضاع التي كانت سائدة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو في تاريخ فترة التحول. تحديدًا، يجب أن تعكس التقديرات المحددة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية وأوضاع السوق في ذلك التاريخ. بالنسبة للأصول غير المالية، مثل العقارات والآلات والمعدات، يجب أن تعكس التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي للأصل أو قيمته المتبقية أو حالته توقعات وحكم الإدارة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو التاريخ خلال فترة التحول.	لا	
26. Paragraphs 23-25 apply to the opening statement of financial position. They also apply to a comparative period where an entity elects to present comparative information in accordance with paragraph 78, in which case the references to the date of adoption of IPSASs are replaced by references to the end of that comparative period.	26. تطبق الفقرات 23-25 على قائمة المركز المالي الافتتاحية. كما تطبق أيضًا على فترة المقارنة التي تختار فيها الجهة عرض المعلومات المقارنة وفقًا للفقرة 78، وفي هذه الحالة تُستبدل الإشارات إلى تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بإشارات إلى نهاية تلك الفترة المقارنة.	لا	
Fair Presentation and Compliance with IPSASs	العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام		
27. A first-time adopter's first IPSAS financial statements shall fairly present the financial position, financial performance, and cash flows of the entity. Fair presentation requires the faithful representation of the effects of transactions, other events, and conditions in accordance with the definitions and recognition	27. يجب أن تعرض أول قوائم مالية للجهة المطبقة لأول مرة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. يتطلب العرض العادل التعبير الموثوق عن آثار المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع وفقًا لتعريفات وضوابط إثبات الأصول، والالتزامات، والإيرادات،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
criteria for assets, liabilities, revenue, and expenses set out in IPSASs. If a first-time adopter takes advantage of the exemptions in paragraphs 36–62, these exemptions will affect the fair presentation of the financial statements and the first-time adopter's ability to assert compliance with accrual basis IPSASs, until the exemptions that provided the relief have expired and/or when the relevant items are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier).	والمصروفات المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام. إذا استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، فإن هذه الإعفاءات سوف تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى قدرة الجهة المطبقة لأول مرة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو أن يتم إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
28. A first-time adopter shall claim full compliance with IPSASs only when it has complied with all the requirements of the applicable IPSASs effective at that date, subject to paragraph 11. If a first-time adopter adopts one or more of the exemptions in paragraph 36–62, the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs will be affected. An entity's whose financial statements comply with IPSASs shall make an explicit and unreserved statement of such compliance in the notes. Financial statements shall not be described as complying with IPSASs unless they comply with all the requirements of IPSASs, and shall be qualified as accrual basis IPSAS complaint financial statements.	28. يجب أن تعلن الجهة المطبقة لأول مرة عن الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة للقطاع العام فقط عند التزامها بجميع متطلبات تلك المعايير التي تنطبق والتي تكون سارية المفعول في ذلك التاريخ، مع مراعاة الفقرة 11. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة إعفاء واحدًا أو أكثر من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، فسوف يتأثر العرض العادل للقوائم المالية وقدرة الجهة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. يجب على الجهة التي تلتزم قوائمها المالية بمعايير المحاسبة للقطاع العام أن تحتوي على نص صريح وغير متحفظ يفيد بذلك الالتزام في الإيضاحات. لا يجوز أن توصف القوائم المالية بأنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام ما لم تلتزم بجميع متطلبات المعايير ويجب أن تكون مؤهلة لوصفها كقوائم مالية تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.	لا	
29. In accordance with paragraph 29 of IPSAS 1 fair presentation is achieved in virtually all circumstances by compliance with applicable IPSASs. For a first-time adopter to claim full compliance with IPSASs, all the requirements of the applicable	29. وفقاً للفقرة 29 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، يتحقق العرض العادل في جميع الظروف تقريباً عن طريق الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق. لكي تعلن الجهة المطبقة لأول مرة عن الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة للقطاع العام،	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
IPSASs needs to be complied with to ensure that information is presented in a manner that meets the qualitative characteristics, subject to paragraph 11.	يجب الالتزام بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام القابلة للتطبيق لضمان عرض تلك المعلومات بأسلوب يحقق الخصائص النوعية، مع مراعاة الفقرة 11.		
30. The exemptions in paragraphs 36-62 provide relief from the recognition, measurement, presentation and/or disclosure requirements in IPSASs on the date of adoption of IPSASs and during the period of transition. A first- time adopter may elect to adopt these exemptions, but shall consider that applying these exemptions will affect the fair presentation of its financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs in accordance with paragraphs 27 and 28 until the exemptions that provided the relief have expired and/or when the relevant items are recognized, measured, and/or the relevant information is presented and/or disclosed in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier). Before making use of such exemptions, a first-time adopter shall consider all the relevant facts and circumstances and the potential effect on its financial statements.	30. تقدم الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62 إعفاءً من متطلبات الإثبات، القياس، العرض و/أو الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير وخلال فترة التحول. قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق هذه الإعفاءات، لكن يجب أن تأخذ في الاعتبار أن تطبيق هذه الإعفاءات سوف يؤثر على العرض العادل لقوائمها المالية وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً للفقرتين 27 و28 إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أُنصت فترة السماح و/أو عند إثبات البنود ذات الصلة وقياسها و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيها أبكر). قبل الاستفادة من هذه الإعفاءات، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تأخذ في اعتبارها جميع الحقائق والظروف ذات الصلة والتأثير المحتمل على قوائمها المالية.	لا	
31. A first-time adopter shall assess whether the transitional exemptions adopted affect the fair presentation of the financial statements and the first-time adopter's ability to assert compliance with accrual basis IPSASs.	31. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كانت الإعفاءات الانتقالية التي طُبِّقت تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وعلى قدرة الجهة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
32. For example, a first-time adopter adopts the three year transitional relief period for the recognition and measurement of traffic fines because insufficient data is available about the value of fines issued, fines written off, the compromises	32. على سبيل المثال، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات فيما يخص إثبات الغرامات المبرورة وقياسها لعدم توافر بيانات كافية عن قيمة الغرامات الصادرة والغرامات المشطوبة والتسويات التي تُوصَل إليها مع المخالفين	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
reached with offenders etc. The relief period is not applied to any other class of non-exchange revenue. The revenue received from fines is not material in relation to the financial statements as a whole. The entity concludes that, by adopting the transitional exemption and provisions, fair presentation and compliance with IPSASs will not be affected. As a result, the first-time adopter will still be able to achieve fair presentation and assert compliance with accrual basis IPSASs at the date of adoption of accrual basis IPSASs or during the period of transition.	إلخ. لا تطبق فترة السماح على أي فئة أخرى من الإيرادات غير التبادلية. لا تعتبر الإيرادات التي يُحصل عليها من الغرامات ذات أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية ككل. تخلص الجهة إلى أن العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام لن يتأثر بتطبيق الإعفاءات والأحكام الانتقالية. نتيجة لذلك، فإن الجهة المطبقة لأول مرة سوف تظل قادرة على تحقيق العرض العادل وتأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في تاريخ تطبيق تلك المعايير أو خلال فترة التحول.		
Exemptions that Affect Fair Presentation and Compliance with Accrual Basis IPSASs during the Period of Transition	الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول		
33. A first-time adopter may adopt the exemptions in paragraphs 36–62. These exemptions will affect the fair presentation of a first-time adopter's financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs during the period of transition in accordance with paragraphs 27 and 28 while they are applied. A first-time adopter shall not apply these exemptions by analogy to other items.	33. يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62. وسوف تؤثر هذه الإعفاءات على العرض العادل للقوائم المالية للجهة المطبقة لأول مرة، وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول وفقاً للفقرتين 27 و 28 خلال تطبيقها. لا يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذه الإعفاءات قياساً بينود أخرى.	لا	
34. Notwithstanding the exemptions provided in paragraphs 36–62 a first- time adopter is encouraged to comply in full with all the requirements of the applicable IPSASs as soon as possible.	34. على الرغم من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تلتزم بشكل كامل بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق في أقرب وقت ممكن.	لا	
35. To the extent that a first-time adopter applies the exemptions in paragraph 36–62, it is not required to apply any associated presentation and/or disclosure requirements in the applicable IPSASs until the exemptions that provided the relief have	35. إلى الحد الذي تطبق فيه الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62، لا يجب عليها تطبيق أي متطلبات ذات صلة خاصة بالعرض و/أو الإفصاح في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات المطبقة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
expired or the relevant items are recognized and/or measured in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
Three Year Transitional Relief Period for the Recognition and/or Measurement of Assets and/or Liabilities	فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات		
<i>Recognition and/or Measurement of Assets and/or Liabilities</i>	<i>إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات</i>		
36. Where a first-time adopter has not recognized assets and/or liabilities under its previous basis of accounting, it is not required to recognize and/or measure the following assets and/or liabilities for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs: a. Inventories (see IPSAS 12, <i>Inventories</i>); b. Investment property (see IPSAS 16, <i>Investment Property</i>); c. Property, plant, and equipment (see IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>); d. Defined benefit plans and other long-term employee benefits (see IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>); e. Biological assets and agricultural produce (see IPSAS 27, <i>Agriculture</i>); f. Intangible assets (see IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i>); fa. Right-of-use assets and the related lease liabilities (see IPSAS 43, <i>Leases</i>); g. Service concession assets and the related liabilities, either under the financial liability model or the grant of a right to the operator model (see IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i>);	36. إذا لم تكن الجهة المطبقة لأول مرة قد أثبتت الأصول و/أو الالتزامات وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يطلب منها إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات التالية لفترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام: أ. المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i>)؛ و ب. العقارات الاستثمارية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، <i>العقارات الاستثمارية</i>)؛ و ج. العقارات والآلات والمعدات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>)؛ و د. برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>)؛ و هـ. الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 27، <i>الزراعة</i>)؛ و و. الأصول غير الملموسة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i>)؛ و وَأ. أصول حقوق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار المتعلقة بها (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>)؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
h. Financial instruments (see IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>); and i. Social benefits (see IPSAS 42, <i>Social Benefits</i>).	ز. أصول امتياز تقديم الخدمات والالتزامات ذات العلاقة، سواء بموجب نموذج الالتزام المالي أو نموذج منح الحق للمشغل (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 32، <i>ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح</i>)؛ و ح. الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>)؛ و ط. المنافع الاجتماعية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 42، <i>المنافع الاجتماعية</i>).		
37. Where a first-time adopter applies the exemption in paragraph 36(d), it shall recognize the obligation and any related plan assets at the same time.	37. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 (د)، فإنه يجب عليها إثبات الواجب وأي أصول للبرنامج ذات علاقة في الوقت نفسه.	لا	
38. Where a first-time adopter has recognized the assets and/or liabilities included in paragraph 36 under its previous basis of accounting, it is not required to change its accounting policy(ies) in respect of the measurement of these assets and/or liabilities for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs.	38. إذا أثبتت الجهة المطبقة لأول مرة الأصول و/أو الالتزامات المصنفة في الفقرة 36 وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يتطلب منها تغيير سياستها (سياساتها) المحاسبية فيما يخص قياس هذه الأصول و/أو الالتزامات في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع خلال السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
39. Subject to paragraphs 36 and 38, a first-time adopter is not required to change its accounting policy(ies) in respect of the recognition and/or measurement of assets and/or liabilities for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs. The transitional exemptions in paragraphs 36 and 38 are intended to allow a first-time adopter a period to develop reliable ¹ models for recognizing and/or measuring its assets and/or liabilities during the period of transition. The first-time adopter may apply accounting policies for the recognition and/or measurement of	39. مع مراعاة الفقرتين 36 و38، لا يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير سياستها (سياساتها) المحاسبية بشأن إثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. تهدف الإعفاءات الانتقالية الواردة في الفقرتين 36 و38 إلى السماح للجهة المطبقة لأول مرة بتطوير نماذج موثوقة ¹ لإثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات خلال فترة التحول. ويمكن أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية لإثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها والتي لا تلتزم بأحكام معايير المحاسبة للقطاع العام	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
such assets and/or liabilities that do not comply with the provisions of other IPSASs. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	الأخرى. 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.		
40. Subject to the provisions of paragraphs 36 and 38, a first-time adopter shall only change its accounting policies during the period of transition to better conform to the accounting policies in accrual basis IPSASs, and may retain its existing accounting policies until the exemptions that provided the relief have expired or when the relevant items are recognized and/or measured in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier). A first-time adopter may change its accounting policy in respect of the recognition and/or measurement of assets and/or liabilities on a class-by-class or category-by-category basis where the use of classes or categories is permitted in the applicable IPSAS.	40. مع مراعاة أحكام للفقرتين 36 و38، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير فقط سياساتها المحاسبية خلال فترة التحول للتأكد من الالتزام بشكل أفضل بالسياسات المحاسبية المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، ويمكن أن تبقى على سياساتها المحاسبية الحالية إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). ويمكن أن تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها المحاسبية بشأن إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات على أساس كل فئة أو كل صنف على حدة عندما يكون استخدام الفئات أو الأصناف مسموحاً به في معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.	لا	
41. To the extent that a first-time adopter applies the exemptions in paragraphs 36 and 38 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure financial assets, it is not required to recognize and/or measure any related revenue in terms of IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i> , or other receivables settled in cash or another	41. إلى الحد الذي تطبق فيه الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاءات الواردة في الفقرتين 36 و38 اللتين تتيحان فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول المالية، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس أي إيراد ذي علاقة وفقاً لشروط معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> ، أو ذمم مدينة أخرى يتم تسويتها نقدًا أو بأصل مالي آخر وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية</i>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial asset in terms of IPSAS 23, <i>Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers)</i> .	(الضرائب والتحويلات).		
41A. A first-time adopter shall apply the guidance in IPSAS 46, <i>Measurement</i> when measuring assets and/or liabilities.	41أ. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> عند قياس الأصول و/أو الالتزامات.	لا	
<i>Recognition and/or Measurement of Non-Exchange Revenue</i>	إثبات و/أو قياس الإيراد غير التبادلي		
42. A first-time adopter is not required to change its accounting policy in respect of the recognition and measurement of non-exchange revenue for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs. A first-time adopter may change its accounting policy in respect of revenue from non-exchange transactions on a class-by-class basis.	42. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة تغيير سياستها المحاسبية بشأن إثبات وقياس الإيرادات غير التبادلية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. قد تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها بشأن الإيراد من المعاملات غير التبادلية على أساس كل فئة على حدة.	لا	
43. The transitional provision in paragraph 42 is intended to allow a first-time adopter a period to develop reliable models for recognizing and measuring revenue from non-exchange transactions in accordance with IPSAS 23, <i>Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers)</i> during the period of transition. The first-time adopter may apply accounting policies for the recognition and/or measurement of revenue from non-exchange transactions that do not comply with the provisions of IPSAS 23. The transitional provision in paragraph 42 allows a first-time adopter to apply IPSAS 23 incrementally to different classes of revenue from non-exchange transactions. For example, a first-time adopter may be able to recognize and measure property taxes and some other classes	43. إن الغرض من الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 42 هو السماح بفترة معينة للجهة المطبقة لأول مرة لتطوير نماذج موثوقة لإثبات وقياس الإيرادات المحققة من المعاملات غير التبادلية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i> خلال فترة التحول. قد تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية لإثبات و/أو قياس الإيراد من المعاملات غير التبادلية التي لا تلتزم مع أحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 23. يسمح الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 42 للجهة المطبقة لأول مرة بتطبيق المعيار 23 تدريجيًا على الفئات المختلفة من الإيرادات المحققة من المعاملات غير التبادلية. على سبيل المثال، قد تكون الجهة المطبقة لأول مرة قادرة على إثبات وقياس ضرائب الممتلكات وبعض الفئات الأخرى من التحويلات وفقاً للمعيار 23 بدءًا من	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
of transfers in accordance with IPSAS 23 from the date of adoption of IPSASs, but may require three years to fully develop a reliable model for recognizing and measuring income tax revenue.	تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنها قد تشترط ثلاث سنوات لوضع نموذج موثوق وكامل لإثبات وقياس إيرادات ضريبة الدخل.		
Other Exemptions	الإعفاءات الأخرى		
	معايير المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة: إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية	نعم	
	43أ. على الرغم من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 وهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام 35 ومعايير المحاسبة للقطاع العام 36 المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية، يجوز للجهات التي استفادت من الإعفاءات الواردة في هذا المعيار المؤثرة على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024 الآتي: أ. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في المعايير المشار إليها سالفاً المتضمنة أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق	نعم	أضيف العنوان أعلى الفقرة 43أ، والفقرتين 43أ و154م م بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 المتضمن إجازة إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024، وذلك للحد من تأجيل إثبات البنود المحاسبية في ظل العمل بالإعفاءات الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	للبنود المتماثلة ومن فترة لأخرى، وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تُطبق جهات القطاع العام المستهدفة السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق وفقاً لما تتطلبه المعايير سالفة الذكر بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024. ب. عدم تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 المتضمنة أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) وذلك بحد أقصى 30 ديسمبر 2024. على أن تُطبق جهات القطاع العام المستهدفة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 الخاصة باستخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية/المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات) على جميع الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشاريع المشتركة بحد أقصى كما في 31 ديسمبر 2024. إذا طُبق أي من الإعفاءات الواردة في الفقرتين 43أ) و43ب) أعلاه، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة في القوائم المالية.		
IPSAS 5, Borrowing Costs	معيار المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض		
44. Where a first-time adopter applies the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure assets, and elects to account for	44. إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو قياسها، واختيار المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
borrowing costs in terms of the allowed alternative treatment, it is not required to capitalize any borrowing costs on qualifying assets for which the commencement date for capitalization is prior to the date of adoption of accrual basis IPSASs, until the exemption that provided the relief has expired and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	المعالجة البديلة المسموح بها، فإنه لا يتطلب من الجهة رسملة أي تكاليف اقتراض على الأصول المؤهلة التي يسبق تاريخ بدء الرسملة فيها تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
45. Paragraph 36 allows a first-time adopter to not, recognize and/or measure assets in accordance with IPSASs 16, 27, 31, 32 and 45 for a period of up to three years from the date of adoption of IPSASs. During this period, a first-time adopter may need to consider the requirements of those IPSASs at the same time as the capitalization of borrowing costs where it applies the allowed alternative method. Where a first-time adopter takes advantage of the transitional exemption period for the recognition and/or measurement of assets in accordance with IPSASs 16, 27, 31, 32 and 45 it is not required to capitalize borrowing costs incurred on qualifying assets prior, or during the period of transition. Only when the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier) will a first-time adopter be allowed to capitalize borrowing costs incurred on the qualifying assets in accordance with the allowed alternative treatment	45. تسمح الفقرة 36 للجهة المطبقة لأول مرة بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45 لمدة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. خلال هذه الفترة، قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة الأخذ في الاعتبار متطلبات تلك المعايير في نفس الوقت الذي يتم فيه رسملة تكاليف الاقتراض والتي تطبق فيها المعالجة البديلة المسموح بها. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة الإعفاء الانتقالية فيما يخص إثبات الأصول و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45، فإنه لا يتطلب منها رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الأصول المؤهلة قبل فترة التحول أو خلالها. وسوف يسمح للجهة المطبقة لأول مرة برسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الأصول المؤهلة وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها فقط عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عند إثبات و/أو قياس الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
IPSAS 43, <i>Leases</i>	معايير المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
46. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize assets, it is not required to apply the requirements related to leases until the exemption that provided the relief has expired, and/or when the relevant assets are recognized in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	46. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول، فإنه لا يتطلب منها تطبيق المتطلبات المتعلقة بعقود الإيجار إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
47. This IPSAS allows a first-time adopter a period of up to three years from the date of adoption of IPSASs to not recognize assets in accordance with IPSASs 16, 27, 31, 32 and 45. During this period, a first-time adopter may need to consider the recognition requirements of those IPSASs at the same time as considering the recognition of leases in this IPSAS. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption in accordance with IPSASs 16, 27, 31, 32 and 45 it is not required to recognize lease assets and/or liabilities until the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant assets are recognized in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	47. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بمدة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بعدم إثبات الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و27 و31 و32 و45. خلال هذه الفترة، قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الأخذ في الاعتبار متطلبات الإثبات الواردة في تلك المعايير في نفس الوقت الذي ينظر فيه في إثبات عقود الإيجار في هذا المعيار. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 16 و27 و31 و32 و45 فإنه لا يتطلب منها إثبات أصول و/أو التزامات عقود الإيجار إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات ذات العلاقة و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة		
48. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure property, plant, and equipment, it is not required to recognize and/or measure the liability relating to the initial estimate of costs of dismantling and removing the item and restoring the site on which it is	48. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات والآلات والمعدات، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس الالتزامات المتعلقة بالتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يقع عليه إلى حالته الأصلية إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المنصوص عليه في معيار المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
located until the exemption for IPSAS 45 has expired, and/or the relevant asset is recognized and/or measured in accordance with IPSAS 45 (whichever is earlier).	للقطاع العام 45، و/أو عند إثبات الأصل ذي الصلة و/أو قياسه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر).		
49. This IPSAS allows a first-time adopter a period of up to three years from the date of adoption of IPSASs to not recognize and/or measure property, plant, and equipment. IPSAS 45 requires an entity to include as part of the cost of an item of property, plant, and equipment, the initial estimate of the costs of dismantling and removing the item and restoring the site on which it is located. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption that allows a three year transitional relief period for the recognition and/or measurement of property, plant, and equipment, a first-time adopter is not required to apply the requirements related to the initial estimate of costs of dismantling and removing the item and restoring the site on which it is located until the exemption that provided the relief has expired, and/or when the relevant asset is recognized and/or measured in accordance with IPSAS 45 (whichever is earlier). The liability shall be measured as at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter has taken advantage of the exemption that allows a three year transitional relief period for the recognition and/or measurement of an asset, the date on which the exemption that provides the relief has expired and/or the asset has been recognized and/ or measured in accordance with the applicable IPSASs.	49. يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بمدة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بعدم إثبات و/أو قياس العقارات والآلات والمعدات. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 من الجهة أن تدرج كجزء من تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات، التقدير الأولي لتكاليف إزالة البند وإعادة تأهيل الموقع الذي يقع عليه. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات والآلات والمعدات، فإنه لا يتطلب منها تطبيق المتطلبات المتعلقة بالتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يقع عليه إلى حالته الأصلية إلى أن ينقضي أجل الإعفاء المقدم و/أو عند إثبات الأصل ذي الصلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر). يجب قياس الالتزام كما في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصل، وهو التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الذي يتيح فترة السماح و/أو الذي يُثبت فيه و/أو يُقاس الأصل وفق معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
50. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption in paragraph 48, it shall recognize and/or measure the obligation and any related asset at the same time.	50. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 48، فيجب عليها إثبات و/أو قياس الواجب وأي أصل ذي علاقة في نفس الوقت.	لا	
IPSAS 20, Related Party Disclosures	معايير المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة		
51. A first-time adopter is not required to disclose related party relationships, related party transactions and information about key management personnel for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs.	51. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومعلومات عن كبار موظفي الإدارة في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
52. Notwithstanding the transitional provision in paragraph 51, a first-time adopter is encouraged to disclose information about related party relationships, related party transactions and information about key management personnel that is known at the date of adoption of IPSAS.	52. على الرغم من الحكم الانتقالي المنصوص عليه في الفقرة 51، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تفصح عن معلومات عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومعلومات عن كبار موظفي الإدارة، التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
IPSAS 34, Separate Financial Statements, IPSAS 35, Consolidated Financial Statements and IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures	معايير المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعايير المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاركات المشتركة		
53. Where a first-time adopter has not recognized its interests in controlled entities, associates or joint ventures under its previous basis of accounting, it is not required to recognize and/or measure its interests in other entities as a controlled entity, associate or joint venture for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of accrual basis IPSAS.	53. إذا لم تثبت الجهة المطبقة لأول مرة حصصها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاركات المشتركة وفق أساسها المحاسبي السابق، فإنه لا يتطلب منها إثبات و/أو قياس حصصها في الجهات الأخرى على أنها جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروع مشترك في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.	لا	
54. Subject to paragraph 53, a first-time adopter is not required to change its accounting policy in respect of the recognition	54. مع مراعاة الفقرة 53، لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة أن تغير سياستها المحاسبية بشأن إثبات و/أو قياس حصصها في	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and/or measurement of its interests in controlled entities, associates or joint ventures for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs. The transitional exemption in paragraph 53 is intended to allow a first-time adopter a period to identify and appropriately classify its interests in other entities as either controlled entities, associates or joint ventures during the period of transition. The first-time adopter may apply accounting policies for the recognition and/or measurement of its interests in controlled entities, associates or joint ventures that do not comply with the provisions of other IPSASs.	الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. الغرض من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 هو السماح للجهة المطبقة لأول مرة بفترة لتحديد وتصنيف حصصها بشكل مناسب في الجهات الأخرى إما كجهات مسيطر عليها أو كجهات زميلة أو مشاريع مشتركة خلال فترة التحول. قد تطبق الجهة المطبقة لأول مرة السياسات المحاسبية للإثبات و/أو قياس حصصها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي لا تلتزم بأحكام معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.		
IPSAS 35, Consolidated Financial Statements	معايير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة		
55. Subject to paragraph 53, a first-time adopter shall present consolidated financial statements following the adoption of accrual basis IPSASs. A first-time adopter presenting consolidated financial statements is, however, not required to eliminate all balances, transactions, revenue and expenses between entities within the economic entity for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs.	55. مع مراعاة الفقرة 53، يجب أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة قوائم مالية للجهة الإقتصادية بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. مع ذلك، لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة والتي تعرض قوائم مالية للجهة الإقتصادية أن تستبعد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات، بين الجهات ضمن الجهة الإقتصادية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	نعم	استُبدلت عبارة (قوائم مالية موحدة) بعبارة (قوائم مالية للجهة الإقتصادية) لإزالة أي تعارض قد يشته به بين هذه الفقرة والفقرة (58).
56. On adoption of IPSASs, an entity may have controlled entities with a significant number of transactions between controlled entities. Accordingly, it may be difficult to identify some transactions and balances that need to be eliminated for the purpose of preparing the consolidated financial statements of the economic entity. For this reason, paragraph 55 provides relief for a period of up to three years to fully eliminate	56. عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، قد يكون لدى الجهة جهات مسيطر عليها مع عدد مهم من المعاملات بين الجهات المسيطر عليها. وتبعاً لذلك، قد يكون من الصعب تحديد بعض المعاملات والأرصدة التي هي بحاجة لاستبعادها لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة للجهة الإقتصادية. لهذا السبب، تقدم الفقرة 55 فترة سماح لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لاستبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين الجهات ضمن	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
balances, transactions, revenue and expenses between entities within the economic entity.	الجهة الاقتصادية بشكل كامل.		
57. Notwithstanding the transitional exemption in paragraph 55, a first- time adopter is encouraged to eliminate those balances, transactions, revenue and expenses that are known on the date of adoption of IPSASs to comply in full with the provisions of IPSAS 35 as soon as possible.	57. على الرغم من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 55، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تستبعد تلك الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام من أجل الالتزام بأحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 35 بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.	لا	
58. Where a first-time adopter has taken advantage of the transitional exemption in paragraph 53 and/or paragraph 55, it shall not present financial statements as consolidated financial statements until: a. The exemptions that provided the relief have expired; and b. Its interests in other entities have been appropriately recognized and/or measured as controlled entities, associates or joint ventures; or c. Inter-entity balances, transactions, revenue and expenses between entities within the economic entity are eliminated (whichever is earlier).	58. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 و/أو الفقرة 55، فإنه لا يجوز أن تعرض القوائم المالية على أنها قوائم مالية موحدة حتى: أ. ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح؛ و ب. عند إثبات حصصها في الجهات الأخرى بشكل مناسب كجهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة؛ أو ج. استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين الجهات ضمن الجهة الاقتصادية (أيهما أبكر).	لا	
IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures	معيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة		
59. When a first-time adopter applies the equity method on adoption of IPSAS 36, the investor is not required to eliminate its share in the surplus and deficit resulting from upstream and downstream transactions between the investor and its associate or joint venture for reporting periods beginning on a	59. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة طريقة حقوق الملكية عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 36، فإنه لا يطلب من المستثمر استبعاد حصته في الفائض والعجز الناتج عن المعاملات الصاعدة والنازلة بين المستثمر والجهة الزميلة أو المشروع المشترك التابع له في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ ضمن السنوات الثلاث التي تلي تاريخ تطبيق معايير	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
date within three years following the date of adoption of IPSASs.	المحاسبة للقطاع العام.		
60. On adoption of IPSASs, a first-time adopter may be an investor in one or more associates or joint ventures with a significant number of upstream and downstream transactions between the investor and the investee. Accordingly, it may be difficult to identify some upstream and/or downstream transactions in which the investor's share in the associate's or joint venture's surplus or deficit needs to be eliminated in applying the equity method. For this reason, paragraph 59 provides the investor relief with a period of up to three years to fully eliminate its share in the associate's or joint venture's surplus or deficit resulting from upstream and/or downstream transactions.	60. عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، قد تكون الجهة المطبقة لأول مرة هي مستثمر في واحدة أو أكثر من الجهة الزميلة أو المشاريع المشتركة مع عدد مهم من المعاملات الصاعدة والنازلة بين المستثمر والجهة المستثمر بها. تبعاً لذلك، قد يكون من الصعب تحديد بعض المعاملات الصاعدة و/أو النازلة التي تتطلب استبعاد حصة المستثمر في فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك في تطبيق طريقة حقوق الملكية. لهذا السبب، تقدم الفقرة 59 فترة سماح للمستثمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لاستبعاد حصته بشكل كامل في فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الناتج عن المعاملات الصاعدة و/أو النازلة.	لا	
61. Notwithstanding the transitional exemption in paragraph 59, a first-time adopter is encouraged to eliminate its share in the associate's and joint venture's surplus and deficit resulting from upstream and downstream transactions that are known on the date of adoption of IPSASs, to comply in full with the provisions of IPSAS 36 as soon as possible.	61. على الرغم من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 59، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تستبعد حصتها في فائض وعجز الجهة الزميلة والمشروع المشترك الناتجة عن المعاملات الصاعدة والنازلة التي تكون معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، من أجل الالتزام بشكل كامل لأحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 36 في أقرب وقت ممكن.	لا	
62. Where a first-time adopter has taken advantage of the transitional exemption in paragraph 53 and/or paragraph 59, it shall not present financial statements in which investments in associates or joint ventures are accounted for using the equity method until: a. The exemptions that provided the relief have expired; and	62. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 53 و/أو الفقرة 59، فإنه لا يجوز لها عرض القوائم المالية على أنها قوائم مالية تتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية حتى: أ. ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح؛ و	نعم	اُضيفت عبارة (القوائم المالية على أنها) قبل عبارة (قوائم مالية تتم فيها المحاسبة ...) لإزالة أي تعارض قد يشته به بين هذه الفقرة والفقرة (59).

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The interest in other entities have been appropriately recognized and/or measured as an associate or joint venture; or c. Its share in the associate's surplus and deficit resulting from upstream and downstream transactions between the investor and the investee are eliminated (whichever is earlier).	ب. عند إثبات حصصها في الجهات الأخرى بشكل مناسب كجهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة؛ أو ج. استبعاد حصتها في فائض وعجز الجهة الزميلة الناتجة عن المعاملات الصاعدة والنازلة بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها (أيهما أبكر).		
IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>		
62A. Where a first-time adopter applies the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure assets and/or liabilities, the first-time adopter may be a party to a public sector combination during that three year transitional relief period. The first-time adopter is not required to recognize and/or measure the assets and/or liabilities associated with the public sector combination, until the exemption that provided the relief has expired and/or when the relevant assets and/or liabilities are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	62أ. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات، فإن الجهة المطبقة لأول مرة قد تكون طرفاً في تجميع لعمليات في القطاع العام يحدث خلال فترة السماح الانتقالية تلك. ولا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات المرتبطة بتجميع العمليات في القطاع العام، حتى انقضاء فترة السماح بالإعفاء الانتقالي و/أو إثبات و/أو قياس الأصول ذات الصلة و/أو الالتزامات ذات الصلة وفق معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
62B. Where a first-time adopter applies the exemption in paragraph 62A it shall not recognize goodwill in respect of an acquisition. The first-time adopter shall recognize the difference between (a) and (b) below in net assets/equity:	62ب. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في الفقرة 62أ، فلا يجوز لها أن تُثبت شهرة فيما يتعلق باستحواذ. ويجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تُثبت الفرق بين (أ) و(ب) أدناه ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية:		
a. The aggregate of: i. Any consideration transferred; ii. Any non-controlling interests in an acquired operation; and	أ. المبلغ المجمع لما يأتي: (1) أي عوض محول؛ و (2) أي حصة غير مسيطرة في العملية المستحوذ عليها؛ و		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
iii. Any previously held equity interests in an acquired operation. b. The net amounts of any identifiable assets acquired and the liabilities assumed	(3) أي حصص حقوق ملكية محتفظ بها سابقا في العملية المستحوذ عليها. ب. القيم الصافية لأية أصول قابلة للتحديد مقتناة والالتزامات التي تم تحملها.		
62C. IPSAS 40 is applied prospectively. Consequently, a first-time adopter does not adjust any amounts of goodwill recognized as a result of a public sector combination that occurred prior to the application of IPSAS 40.	62ج. يطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 بأثر مستقبلي. وبناءً على ذلك، لا تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بتعديل أي مبلغ للشهرة أثبتت نتيجة لتجميع عمليات في القطاع العام سبق تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 40.		
Exemptions that Do Not Affect Fair Presentation and Compliance with Accrual Basis IPSASs During the Period of Adoption	الإعفاءات التي لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التطبيق		
63. A first-time adopter is required, or may elect, to adopt the exemptions in paragraphs 64–134. These exemptions will not affect the fair presentation of a first-time adopter's financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs during the period of transition in accordance with paragraphs 27 and 28 while they are applied. A first-time adopter shall not apply these exemptions by analogy to other items.	63. يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة، أو يجوز أن تختار، تطبيق الإعفاءات الواردة في الفقرات 64-134. لن تؤثر هذه الإعفاءات على العرض العادل للقوائم المالية للجهة وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول وفقاً للفقرتين 27 و28 عند تطبيقهما. ولا يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذه الإعفاءات قياساً بنود أخرى.	لا	
Using Deemed Cost to Measure Assets and/or Liabilities	استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول و/أو الالتزامات		
64. A first-time adopter may elect to measure the following assets and/or liabilities at their fair value when reliable cost information about the assets and liabilities is not available, and use that fair value as the deemed cost for: a. Inventory (see IPSAS 12); b. Investment property, if the first-time adopter elects to use the historical cost model in IPSAS 16; ba. Right-of-use assets (see IPSAS 43);	64. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس الأصول و/أو الالتزامات التالية بقيمتها العادلة عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصول والالتزامات، وأن تستخدم تلك القيمة العادلة على أنها التكلفة المفترضة لما يلي: أ. المخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12)؛ أو ب. العقارات الاستثمارية، إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة استخدام نموذج التكلفة التاريخية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16؛ أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. [Deleted] d. Intangible assets, other than internally generated intangible assets (see IPSAS 31) that meets: i. The recognition criteria in IPSAS 31 (excluding the reliable measurement criterion); and ii. The criteria in IPSAS 31 for revaluation (including the existence of an active market); e. Financial instruments (see IPSAS 41); or f. Service concession assets (see IPSAS 32).	ب. أصول حقوق الاستخدام (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43)؛ أو ج. [محذوف] د. الأصول غير الملموسة، بخلاف الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 31) التي تستوفي: (1) ضوابط الاثبات في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 (باستثناء ضابط القياس الموثوق)؛ و (2) ضوابط إعادة التقييم في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 (بما في ذلك وجود سوق نشطة)؛ أو هـ. الأدوات المالية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ أو و. أصول امتياز تقديم الخدمات (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 32).		
64A. A first-time adopter may elect to measure property, plant, and equipment, at deemed cost, being current operational value or fair value, in accordance with IPSAS 46, when reliable cost information about the assets and liabilities is not available. In accordance with IPSAS 45, the primary objective for which an entity holds property, plant, and equipment determines the current value measurement basis. Property, plant, and equipment held for its operational capacity is measured at current operational value. Property, plant, and equipment held for its financial capacity is measured at fair value.	64أ. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة المفترضة، متمثلة في القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 46، عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصول. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببنود العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.	نعم	حُذفت عبارة (والالتزامات) (and liabilities) لأن الفقرة معنية بقياس أصول العقارات والآلات والمعدات وغير معنية بقياس الالتزامات.
65. Deemed cost can only be determined where the acquisition cost of the asset and/ or the liability is not available. Deemed cost assumes that the entity had initially recognized the asset and/	65. يمكن تحديد التكلفة المفترضة فقط عندما لا تتوافر تكلفة اقتناء الأصل و/أو الالتزام. تفترض التكلفة المفترضة أن الجهة قد أثبتت أولياً الأصل و/أو الالتزام في تاريخ معين. يكون الاستهلاك أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
or the liability at the given date. Subsequent depreciation or amortization is based on that deemed cost on the premise that the acquisition cost is equal to the deemed cost. For example, a first-time adopter may elect to measure property, plant, and equipment at deemed cost at the date of adoption of IPSASs because cost information about the item of property, plant, and equipment was not available on that date, and use current operational value or fair value as its deemed cost at that date. Any subsequent depreciation is based on the value measured at that date and starts from the date that the deemed cost has been determined.	الاستنفاد اللاحق مبنياً على تلك التكلفة المفترضة على أساس افتراض أن تكلفة الاقتناء تساوي التكلفة المفترضة. على سبيل المثال، قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس بند العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة المفترضة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام لأن المعلومات عن تكلفة بند العقارات والآلات والمعدات لم تكن متوافرة في ذلك التاريخ، وتستخدم القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة على أنها تكلفته المفترضة في ذلك التاريخ. ويكون أي استهلاك لاحق مبنياً على القيمة التي تم قياسها في ذلك التاريخ ويبدأ من التاريخ الذي حُدِّدَت فيه التكلفة المفترضة.		
66. The use of deemed cost is not considered a revaluation or the application of the current value model for subsequent measurement in accordance with other IPSASs.	66. لا يُعدُّ استخدام التكلفة المفترضة إعادة تقييم أو تطبيق لنموذج القيمة الجارية للقياس اللاحق وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.	لا	
67. A first-time adopter may elect to use the revaluation amount of property, plant, and equipment under its previous basis of accounting as deemed cost if the revaluation was, at the date of the revaluation, broadly comparable to: a. Fair value, when the property, plant, and equipment is held for its financial capacity; or ab. Current operational value, when the property, plant, and equipment is held for its operational capacity. b. [Deleted]	67. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار استخدام مبلغ إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بموجب أساسها المحاسبي السابق على أنه تكلفة مفترضة إذا كانت القيمة الناتجة من إعادة التقييم، في تاريخ إعادة التقييم، قابلة للمقارنة عموماً مع: أ. القيمة العادلة، عندما يكون بند العقارات والآلات والمعدات محتفظاً به من أجل طاقته المالية؛ أو أب. القيمة التشغيلية الجارية، عندما يكون بند العقارات والآلات والمعدات محتفظاً به من أجل طاقته التشغيلية. ب. [حذفت].	لا	
68. A first-time adopter may have established a deemed cost in accordance with its previous basis of accounting for property, plant, and equipment by measuring it at current operational	68. يجوز أن تكون الجهة المطبقة لأول مرة قد وضعت تكلفة مفترضة للعقارات والآلات والمعدات وفقاً لآساسها المحاسبي السابق من خلال قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في تاريخ معين بسبب حدث محدد:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
value or fair value at one particular date because of a specific event: a. If the measurement date is at or before the date of adoption of IPSASs, a first-time adopter may use such event-driven current operational value or fair value measurements as deemed cost for IPSASs at the date of that measurement. b. If the measurement date is after the date of adoption of IPSASs, but during the period of transition where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets, the event-driven current operational value or fair value measurements may be used as deemed cost when the event occurs. A first-time adopter shall recognize the resulting adjustments directly in accumulated surplus or deficit when the asset is recognized and/or measured.	أ. إذا كان تاريخ القياس يصادف أو يسبق تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، يجوز أن تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة الناتجة بسبب حدث محدد على أنها تكلفة مفترضة لأغراض معايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ ذلك القياس. ب. إذا كان تاريخ القياس بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنه يقع خلال فترة التحول التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بعض الأصول، يجوز استخدام قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة الناتجة بسبب حدث محدد على أنها تكلفة مفترضة عند وقوع الحدث. يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة التعديلات الناجمة مباشرة في الفائض أو العجز المتراكم عند إثبات و/أو قياس الأصل.		
69. In measuring the current operational value or fair value in accordance with paragraph 67, the first-time adopter shall apply the definition of current operational value or fair value and guidance in IPSAS 46.	69. عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وفقاً للفقرة 67، يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة تعريف القيمة التشغيلية الجارية أو تعريف القيمة العادلة وأن تطبق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 46.	لا	
70. If observable inputs of current value are not available for inventory, or investment property that is of a specialized nature, or property, plant, and equipment, a first-time adopter may consider other measurement techniques in determining a deemed cost in accordance with IPSAS 46.	70. إذا لم تتوافر مُدخلات يمكن رصدها للقيمة الجارية للمخزون، أو للعقارات الاستثمارية ذات الطبيعة المتخصصة، أو للعقارات والآلات والمعدات، فيجوز أن تنظر الجهة المطبقة لأول مرة في أساليب قياس أخرى عند تحديد تكلفة مفترضة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 46.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Using Deemed Cost to Measure Assets Acquired Through a Non-Exchange Transaction	استخدام التكلفة المفترضة لقياس الأصول المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية		
71. A first-time adopter may elect to measure an asset acquired through a non-exchange transaction at its fair value, or for property, plant, and equipment at its current operational value or fair value, when reliable cost information about the asset is not available, and use that value as its deemed cost. In accordance with IPSAS 45, the primary objective for which an entity holds property, plant, and equipment determines the current value measurement basis. Property, plant, and equipment held for its operational capacity is measured at current operational value. Property, plant, and equipment held for its financial capacity is measured at fair value.	71. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار قياس الأصل المقتنى من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته العادلة، أو بقيمته التشغيلية الجارية أو قيمته العادلة فيما يخص العقارات والآلات والمعدات، عندما لا تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة الأصل، وأن تستخدم تلك القيمة على أنها تكلفته المفترضة. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، يُحدد أساس قياس القيمة الجارية بموجب الهدف الرئيسي الذي من أجله تحتفظ الجهة ببنود العقارات والآلات والمعدات. فيُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته التشغيلية بالقيمة التشغيلية الجارية. ويُقاس بند العقارات والآلات والمعدات الذي يُحتفظ به من أجل طاقته المالية بالقيمة العادلة.	لا	
Using Deemed Cost for Investments in Controlled Entities, Joint Ventures and Associates (IPSAS 34)	استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والمشاريع المشتركة والجهات الزميلة (معيار المحاسبة للقطاع العام 34)		
72. Where a first-time adopter measures an investment in a controlled entity, joint venture or associate at cost in its separate financial statements, it may, on the date of adoption of IPSASs, elect to measure that investment at one of the following amounts in its separate opening statement of financial position: a. Cost; or b. Deemed cost. The deemed cost of such an investment shall be its fair value at the first-time adopter's date of adoption of IPSASs in its separate financial statements.	72. عندما تقيس الجهة المطبقة لأول مرة الاستثمارات في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة بسعر التكلفة ضمن قوائمها المالية المنفصلة، فإنها يجوز أن تختار في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام قياس ذلك الاستثمار بأحد المبالغ التالية في قائمة المركز المالي الافتتاحية المنفصلة: أ. التكلفة؛ أو ب. التكلفة المفترضة. يجب أن تكون التكلفة المفترضة لهذا الاستثمار هي قيمته العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام الخاص بالجهة المطبقة لأول مرة في قوائمها المالية المنفصلة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
73. A first-time adopter may have established a deemed cost in accordance with its previous basis of accounting for an investment in a controlled entity, joint venture or associate by measuring it at its fair value at one particular date because of a specific event. In such instances, a first-time adopter applies paragraph 72(a) and (b).	73. يجوز أن تنشئ الجهة المطبقة لأول مرة تكلفة مفترضة للاستثمار في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة وفق أساسها المحاسبي السابق من خلال قياسه بقيمته العادلة في تاريخ معين بسبب حدث محدد. في هذه الحالات، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الفقرة 72 (أ) و (ب).	لا	
Date at which Deemed Cost can be Determined	التاريخ الذي يمكن فيه تحديد التكلفة المفترضة		
74. The date at which deemed cost is determined may vary depending on whether the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets and/or liabilities. When the first-time adopter takes advantage of the exemption, deemed cost can be determined at any date during this period, or on the date that the exemption expires (whichever is earlier), and shall be recognized in accordance with paragraph 76. If a first-time adopter does not adopt the exemption, deemed cost shall be determined at the beginning of the earliest period for which the first- time adopter presents IPSAS financial statements.	74. يجوز أن يختلف التاريخ الذي تحدد فيه التكلفة المفترضة تبعاً لما إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تستفيد من الإعفاء الانتقالي الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم ثبات و/أو قياس بعض الأصول و/أو الالتزامات. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء، يمكن تحديد التكلفة المفترضة في أي تاريخ خلال تلك الفترة، أو في التاريخ الذي ينقضي فيه الإعفاء (أيهما أبكر)، ويجب إثباتها وفقاً للفقرة 76. في حالة عدم تطبيق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء، فإنه يجب أن تحدد التكلفة المفترضة في بداية أول فترة تعرض عنها الجهة المطبقة لأول مرة قوائم المالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
75. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets and/or liabilities, it may determine a deemed cost for that asset and/or liability at any point of time within the three year transitional relief period.	75. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس أصول و/أو التزامات معينة، فإنه قد تحدد تكلفة مفترضة لذلك الأصل و/أو الالتزام في أي لحظة زمنية ضمن فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات.	لا	
76. When a deemed cost is determined during the period in which a first- time adopter takes advantage of the exemption that	76. عند تحديد التكلفة المفترضة خلال الفترة التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح إعفاء انتقالي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
provides a three year transitional exemption not to recognize and/or measure an asset and/or liability, a first-time adopter shall recognize the adjustment against the opening accumulated surplus or deficit in the year in which the deemed cost of the asset and/or liability is recognized and/or measured.	لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس أصل و/أو التزام معين، فيجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة التعديل في الفائض أو العجز المتراكم في بداية السنة التي يُثبَّت فيها التكلفة المفترضة و/أو يُقاس الأصل و/أو الالتزام.		
IPSAS 1, Presentation of Financial Statements	معايير المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية		
Comparative Information	المعلومات المقارنة		
77. A first-time adopter is encouraged, but not required, to present comparative information in its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements presented in accordance with this IPSAS. When a first-time adopter presents comparative information, it shall be presented in accordance with the requirements of IPSAS 1.	77. تشجع الجهة المطبقة لأول مرة، ولكنه غير مطلوب منها، على أن تقوم بعرض المعلومات المقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقاً لهذا المعيار. عندما تعرض الجهة المطبقة لأول مرة المعلومات المقارنة، فإنه يجب عرضها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 1.	لا	
78. Where a first-time adopter elects to present comparative information, the first transitional IPSAS financial statements or the first IPSAS financial statements presented in accordance with this IPSAS shall include: a. One statement of financial position with comparative information for the preceding period, and an opening statement of financial position as at the beginning of the reporting period prior to the date of adoption of accrual basis IPSAS; b. One statement of financial performance with comparative information for the preceding period;	78. عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة عرض المعلومات المقارنة، يجب أن تتضمن أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقاً لهذا المعيار ما يلي: أ. قائمة واحدة للمركز المالي مع معلومات مقارنة للفترة السابقة، وقائمة المركز المالي الافتتاحية كما في بداية فترة القوائم المالية قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و ب. قائمة واحدة للأداء المالي مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و ج. قائمة واحدة للتغير في صافي الأصول/ حقوق الملكية مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. One statement of changes in net assets/equity with comparative information for the preceding period; d. One cash flow statement with comparative information for the preceding period; e. A comparison of budget and actual amounts for the current year as a separate additional financial statement or as a budget column in the financial statements if the first-time adopter makes its approved budget publicly available; and f. Related notes including comparative information, and the disclosure of narrative information about material adjustments as required by paragraph 142.	د. قائمة تدفقات نقدية واحدة مع معلومات مقارنة للفترة السابقة؛ و هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة الحالية كقائمة مالية إضافية منفصلة أو كعمود لمبالغ الموازنة ضمن القوائم المالية، وذلك إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تتيح موازنتها المعتمدة للعموم؛ و و. الإيضاحات ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المقارنة، والإفصاح عن المعلومات السردية حول التعديلات ذات الأهمية النسبية على النحو المطلوب وفق الفقرة 142.		
79. Where a first-time adopter elects to not present comparative information, its first transitional IPSAS financial statements following the adoption of accrual basis IPSASs or its first IPSAS financial statements presented in accordance with this IPSASs shall include: a. One statement of financial position, and an opening statement of financial position at the date of adoption of accrual basis IPSAS; b. One statement of financial performance; c. One statement of changes in net assets/equity; d. One cash flow statement; e. A comparison of budget and actual amounts for the current year as a separate additional financial statement or as a budget column in the financial statements if the	79. عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة ألا تعرض المعلومات المقارنة، فيجب أن تتضمن أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام معروضة وفقاً لهذا المعيار ما يلي: أ. قائمة مركز مالي واحدة، وقائمة مركز مالي افتتاحية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق؛ و ب. قائمة واحدة للأداء المالي؛ و ج. قائمة واحدة للتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ و د. قائمة واحدة للتدفقات النقدية؛ و هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة الحالية كقائمة مالية إضافية منفصلة أو كعمود لمبالغ الموازنة	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
first-time adopter makes its approved budget publicly available; and f. Related notes and the disclosure of narrative information about material adjustments as required by paragraph 142.	ضمن القوائم المالية، وذلك إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تتيح موازنتها المعتمدة للعموم؛ و و. الإيضاحات ذات الصلة، والإفصاح عن المعلومات السردية حول التعديلات ذات الأهمية النسبية على النحو المطلوب وفق الفقرة 142.		
80. Where a first-time adopter takes advantage of the exemptions in paragraphs 36–62 which allow a three year transitional relief period to not recognize and/or measure an item, comparative information for the year following the date of adoption of IPSASs shall be adjusted only when information is available about the items following their recognition and/or measurement during the relief period.	80. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-62 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بند، فيجب تعديل المعلومات المقارنة للسنة اللاحقة لتاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام فقط عندما تتوافر معلومات عن البنود بعد إثباتها و/أو قياسها خلال فترة السماح.	لا	
81. IPSAS 1 requires an entity to present comparative information in respect of the previous period for all amounts reported in the financial statements. Where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional exemption to not recognize and/or measure an item, it shall, during the period of transition present comparative information for an item recognized and/or measured during that period only, if information is available about the item for the comparative period. The first-time adopter shall apply the requirements in IPSAS 1 after it has adjusted its first IPSAS financial statements.	81. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 من الجهة أن تعرض معلومات مقارنة فيما يخص الفترة السابقة لجميع المبالغ المدرجة في القوائم المالية. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح إعفاء انتقالي لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بند، فيجب أن تعرض خلال فترة التحول معلومات مقارنة للبند المثبت و/أو المقاس خلال تلك الفترة فقط إذا توافرت معلومات عن البند للفترة المقارنة. ويجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1 بعد أن تكون قد عدلت أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
Non-IPSAS Comparative Information	المعلومات المقارنة المعدة وفقاً لأساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام		
82. A first-time adopter may present comparative information in accordance with its previous basis of accounting. In any	82. يجوز أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة معلومات مقارنة وفق أساسها المحاسبي السابق، وفي أي قوائم مالية تحتوي على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial statements containing comparative information in accordance with the previous basis of accounting, the first-time adopter shall label the information prepared using the previous basis of accounting information as not being prepared in accordance with IPSASs, and disclose the nature of the main adjustments that would be required to comply with IPSASs.	معلومات مقارنة بموجب أساس المحاسبة السابق، ويجب أن تسم الجهة المطبقة لأول مرة المعلومات المعدة باستخدام أساس المحاسبة السابق بأنها غير معدة وفقاً للمعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن تفصح عن طبيعة التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعلها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام.		
83. Where a first-time adopter presents non-IPSAS comparative information in its first IPSAS or first transitional IPSAS financial statements following its adoption of accrual basis IPSASs, the transitional exemptions and provisions provided in this Standard shall not be applied to the non-IPSAS comparative information presented in the first IPSAS financial statements or first transitional IPSAS financial statements.	83. حينما تعرض الجهة المطبقة لأول مرة معلومات مقارنة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام ضمن أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، فإنه لا يجوز أن تطبق الإعفاءات والأحكام الانتقالية المنصوص عليها في هذا المعيار على المعلومات المقارنة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام المعروضة ضمن أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
<i>Non-IPSAS Historical Summaries</i>	<i>الملخصات التاريخية المعدة على أساس غير معايير المحاسبة للقطاع العام</i>		
84. A first-time adopter may elect to present historical summaries of selected data for periods before the first period for which it presents financial statements in accordance with IPSASs. This IPSAS does not require such summaries to comply with the recognition and measurement requirements of IPSASs. In any financial statements containing historical summaries in accordance with the previous basis of accounting, the first-time adopter shall label the previous basis of accounting information prominently as not being prepared in accordance with IPSASs,	84. يجوز أن تختار الجهة المطبقة لأول مرة عرض الملخصات التاريخية لبيانات مختارة للفترة التي تسبق الفترة الأولى التي تعرض فيها القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. ولا يتطلب هذا المعيار أن تلتزم هذه الملخصات بمتطلبات الإثبات والقياس الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام. وفي أي قوائم مالية تحتوي على ملخصات تاريخية وفق أساس المحاسبة السابق، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تسم بشكل بارز المعلومات المعدة على أساس المحاسبة السابق بأنها غير مُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن تفصح عن طبيعة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and disclose the nature of the main adjustments that would be required to comply with IPSASs. The first-time adopter need not quantify those adjustments.	التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعلها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام، ولا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الإفصاح عن مبالغ تلك التعديلات.		
IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	معيار المحاسبة للقطاع العام 4، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية		
85. On the date of adoption of IPSASs a first-time adopter need not comply with the requirements for cumulative translation differences that exist at that date. If a first-time adopter uses this exemption: a. The cumulative translation differences for all foreign operations are deemed to be zero at the date of adoption of IPSASs; and b. The gain or loss on a subsequent disposal of any foreign operation shall exclude translation differences that arose before the date of adoption of IPSASs and shall include later translation differences.	85. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى الالتزام بالمتطلبات الخاصة بفروقات التحويل المتراكمة القائمة في ذلك التاريخ. وإذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة هذا الإعفاء: أ. يفترض أن فروقات التحويل المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية تكون قيمتها صفر في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام؛ و ب. يجب أن يستثنى المكسب أو الخسارة من الاستبعاد اللاحق لأي عملية أجنبية فروقات التحويل التي نشأت قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام وأن يحتوي على فروقات التحويل اللاحقة.	لا	
85A. A first-time adopter need not apply Appendix A of IPSAS 4 to assets, expenses and revenue in the scope of Appendix A initially recognized before the date of adoption of IPSASs.	85أ. لا يلزم الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق الملحق أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 على الأصول والمصروفات والإيرادات الواقعة ضمن نطاق الملحق أ التي تم إثباتها بشكل أولي قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
85B. Instead of applying paragraph 85, a controlled entity that uses the exemption in paragraph 129(a) may elect, in its financial statements, to measure cumulative translation differences for all foreign operations at the carrying amount that would be included in the controlling entity's consolidated financial statements, based on the controlling entity's date of adoption of	85ب. بدلاً من تطبيق الفقرة 85، يجوز للجهة المسيطر عليها التي تستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 129(أ) أن تختار، في قوائمها المالية، قياس فروقات التحويل المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المسيطرة لمعايير المحاسبة للقطاع العام، إذا لم يكن قد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
IPSASs, if no adjustments were made for consolidation procedures and for the effects of the public sector combination in which the controlling entity acquired the controlled entity. A similar election is available to an associate or joint venture that uses the exemption in paragraph 129(a).	تم إجراء تعديلات من أجل إجراءات التوحيد ومن أجل عكس آثار تجميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المسيطرة على الجهة المسيطر عليها. ويتاح اختيار مماثل للجهة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 129(أ).		
86. A first-time adopter shall apply the requirement to treat any goodwill (see IPSAS 40) arising on the acquisition of a foreign operation and any fair value adjustments to the carrying amounts of assets and liabilities arising on the acquisition of that foreign operation, as assets and liabilities of the foreign operation, prospectively on the date of adoption of IPSASs.	86. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلب المتعلق بمعالجة أي شهرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40) ناتجة عن استحواد على عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات الناتجة عن الاستحواذ، كأصول والتزامات للعملية الأجنبية بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
87. In applying the transitional exemption in paragraph 85, a first-time adopter shall not restate prior years for the acquisition of a foreign operation acquired prior to the date of adoption of IPSASs, and accordingly shall, where appropriate, treat goodwill and fair value adjustments arising on acquisition as assets and liabilities of the entity rather than as assets and liabilities of the foreign operation. Therefore, those goodwill and fair value adjustments either are already expressed in the entity's functional currency or are non-monetary foreign currency items, which are reported using the exchange rate at the date of the acquisition.	87. عند تطبيق الإعفاء الانتقالي الوارد في الفقرة 85، لا يجوز للجهة المطبقة لأول مرة إعادة عرض قوائم السنوات السابقة بسبب الاستحواذ على عملية أجنبية قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، ويجب تبعاً لذلك، حيث يكون مناسباً، أن تعالج الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ كأصول والتزامات للجهة بدلاً من أصول والتزامات للعملية الأجنبية. لذلك تكون تلك الشهرة وتعديلات القيمة العادلة إما معبّراً عنها فعلاً بالعملة الوظيفية للجهة أو تكون بنوداً غير نقدية بعملة أجنبية، يتم التقرير عنها باستخدام سعر الصرف في تاريخ الاستحواذ.	لا	
IPSAS 5, Borrowing Costs	معيار المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض		
88. A first-time adopter is encouraged, but not required, to apply the requirements of IPSAS 5 retrospectively where it adopts or changes its accounting policy to the benchmark treatment.	88. تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة، ولكنه غير مطلوب منها، على أن تقوم بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 5 بأثر رجعي حينما تطبق أو تغير سياستها المحاسبية إلى المعالجة المرجعية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
89. Where a first-time adopter adopts or changes its accounting policy to the benchmark treatment it is allowed to designate any date before the date of adoption of IPSASs and apply IPSAS 5 prospectively on or after that designated date.	89. حينما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المعالجة المرجعية أو تغير سياستها المحاسبية إليها يسمح لها أن تعين أي تاريخ يسبق تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام وتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 5 بأثر مستقبلي في أو بعد ذلك التاريخ المعين.	لا	
90. Where a first-time adopter changes its accounting policy to the allowed alternative treatment, any borrowing costs incurred both before and after date of adoption of IPSASs on qualifying assets for which the commencement date for the capitalization is prior to the date of adoption of IPSASs, shall be recognized retrospectively in accordance with the allowed alternative treatment.	90. حينما تغير الجهة المطبقة لأول مرة سياستها المحاسبية إلى المعالجة البديلة المسموح بها، فيجب عليها إثبات أي تكاليف اقتراض متكبدة قبل وبعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام على الأصول المؤهلة التي يسبق تاريخ بدء الرسملة فيها تاريخ تطبيق تلك المعايير، وذلك بأثر رجعي وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها.	لا	
IPSAS 10, Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	معيار المحاسبة للقطاع العام 10، <i>التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح</i>		
<i>Severe Hyperinflation</i>	<i>التضخم الجامح بشكل حاد</i>		
91. If a first-time adopter has a functional currency that was, or is, the currency of a hyperinflationary economy, it shall determine whether it was subject to severe hyperinflation before the date of adoption of IPSASs.	91. إذا كان لدى الجهة المطبقة لأول مرة عملة وظيفية كانت، أو هي، عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فيجب أن تحدد ما إذا كانت تعرضت لتضخم جامح بشكل حاد قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
92. The currency of a hyperinflationary economy is subject to severe hyperinflation if it has both of the following characteristics: a. A reliable general price index is not available to all entities with transactions and balances in the currency; and b. Exchangeability between the currency and a relatively stable foreign currency does not exist.	92. تعد عملة الاقتصاد ذي التضخم الجامح عرضة لتضخم جامح بشكل حاد إذا كان لديها الخاصيتان التاليتان: أ. لا يتوافر مؤشر عام للأسعار يمكن الاعتماد عليه لجميع الجهات التي لها معاملات وأرصدة بالعملة؛ و ب. لا توجد إمكانية للمبادلة بين العملة وعملة أجنبية مستقرة نسبياً.	لا	
93. The functional currency of a first-time adopter ceases to be subject to severe hyperinflation on the functional currency	93. تتوقف العملة الوظيفية للجهة المطبقة لأول مرة عن التعرض للتضخم الجامح بشكل حاد في تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
normalization date. That is the date when the functional currency no longer has either, or both, of the characteristics in paragraph 92 or when there is a change in the first-time adopter's functional currency to a currency that is not subject to severe hyperinflation.	الوضع الطبيعي. وهو التاريخ الذي لا يكون فيه لدى العملة أي من، أو كل من، الخاصيتين الواردتين في الفقرة 92 أو عندما يكون هناك تغيير في العملة الوظيفية للجهة المطبقة لأول مرة إلى عملة لا تكون عرضة لتضخم جامح بشكل حاد.		
94. When a first-time adopter's date of adoption of IPSASs is on, or after, the functional currency normalization date, the first-time adopter may elect to measure all assets and liabilities held before the functional currency normalization date at fair value on the date of adoption to IPSASs. The first-time adopter may use that fair value as the deemed cost of those assets and liabilities in the opening statement of financial position.	94. عندما يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام الخاص بالجهة المطبقة لأول مرة هو تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي أو بعده، فإنه قد تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس جميع الأصول والالتزامات المحتفظ بها قبل تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي بالقيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. قد تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة تلك القيمة العادلة كتكلفة مفترضة لتلك الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي الافتتاحية.	لا	
IPSAS 43, <i>Leases</i>	معايير المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار		
95. A first-time adopter shall on the date of adoption of IPSAS, classify all existing leases as operating or finance leases on the basis of circumstances existing at the inception of the lease, to the extent that these are known on the date of adoption of IPSASs. A first-time adopter may assess whether a contract existing at the date of adoption of IPSASs contains a lease by applying paragraphs 10–12 of IPSAS 43 to those contracts on the basis of facts and circumstances existing at that date.	95. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام تصنيف جميع عقود الإيجار القائمة على أنها عقود إيجار تشغيلي أو عقود إيجار تمويلي بناءً على الظروف القائمة عند نشأة عقد الإيجار، إلى الحد الذي تكون فيه هذه العقود معروفة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان عقد قائم في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام يحتوي على عقد إيجار عن طريق تطبيق الفقرات 10-12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43 على تلك العقود بناءً على الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ.	لا	
96. [Deleted].	96. [حذفت].	لا	
96A. When a first-time adopter that is a lessee recognizes lease liabilities and right-of-use assets, it may apply the following	96أ. عندما تثبت الجهة المطبقة لأول مرة، التي تُعد مستأجراً، التزامات عقود الإيجار وأصول حقوق الاستخدام، يجوز لها أن تطبق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
approach to all of its leases (subject to the practical expedients described in paragraph 96C): a. Measure a lease liability at the date of adoption of IPSASs. A lessee following this approach shall measure that lease liability at the present value of the remaining lease payments (see paragraph 96D), discounted using the lessee's incremental borrowing rate (see paragraph 96D) at the date of adoption of IPSASs. b. Measure a right-of-use asset at the date of adoption of IPSASs. The lessee shall choose, on a lease-by-lease basis, to measure that right-of-use asset at either: i. Its carrying amount as if IPSAS 43 had been applied since the commencement date of the lease (see paragraph 96D), but discounted using the lessee's incremental borrowing rate at the date of adoption of IPSASs; or ii. An amount equal to the lease liability, adjusted by the amount of any prepaid or accrued lease payments relating to that lease recognized in the statement of financial position immediately before the date of adoption of IPSASs. c. Apply IPSAS 21 or IPSAS 26 to right-of-use assets at the date of adoption of IPSASs.	المنهج الآتي على جميع عقود الإيجار (مع مراعاة الوسائل العملية المبينة في الفقرة 96ج): أ. قياس التزام عقد الإيجار في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. ويجب على المستأجر الذي يتبع هذا المنهج قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية (انظر الفقرة 96د)، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (انظر الفقرة 96د) في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. ب. قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. ويجب على المستأجر أن يختار، على أساس كل عقد إيجار على حدة، قياس أصل حق الاستخدام إما: 1. بقيمته الدفترية كما لو كان معيار المحاسبة للقطاع العام 43 مطبقاً منذ تاريخ بداية عقد الإيجار (انظر الفقرة 96د)، ولكن مع خصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ أو 2. بمبلغ يعادل التزام عقد الإيجار، معدلاً بمبلغ أي دفعات إيجار تتعلق بعقد الإيجار هذا، مدفوعة مقدماً أو مستحقة ومثبتة في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. ج. تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 على أصول حقوق الاستخدام في تاريخ		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.		
96B. Notwithstanding the requirements in paragraph 96A, a first-time adopter that is a lessee shall measure the right-of-use asset at fair value at the date of adoption of IPSASs for leases that meet the definition of investment property in IPSAS 16 and are measured using the current value model in IPSAS 16 from the date of adoption of IPSASs.	96ب. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ، فإن الجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً يجب عليها قياس أصل حق الاستخدام بالقيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق وذلك لعقود الإيجار التي تستوفي تعريف العقار الاستثماري الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16 وتقاس باستخدام نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16 من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.	لا	
96C. A first-time adopter that is a lessee may do one or more of the following at the date of adoption of IPSASs, applied on a lease-by-lease basis: a. Apply a single discount rate to a portfolio of leases with reasonably similar characteristics (for example, a similar remaining lease term for a similar class of underlying asset in a similar economic environment). b. Elect not to apply the requirements in paragraph 96A to leases for which the lease term (see paragraph 96D) ends within 12 months of the date of adoption of IPSASs. Instead, the entity shall account for (including disclosure of information about) these leases as if they were short-term leases accounted for in accordance with paragraph 7 of IPSAS 43. c. Elect not to apply the requirements in paragraph 96A to leases for which the underlying asset is of low value (as	96ج. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً أن تقوم بإجراء واحد أو أكثر مما يلي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، وتطبيق ذلك على أساس كل عقد إيجار على حدة: أ. تطبيق معدل خصم واحد على كل مجموعة من مجموعات عقود الإيجار المتماثلة بدرجة معقولة في خصائصها (على سبيل المثال، متماثلة في أجل الإيجار المتبقي وفئة الأصول محل العقد والبيئة الاقتصادية). ب. اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ على عقود الإيجار التي ينتهي أجلها (انظر الفقرة 96د) خلال 12 شهراً من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) كما لو كانت عقود إيجار قصيرة الأجل تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
described in paragraphs AG4–AG9 of IPSAS 43). Instead, the entity shall account for (including disclosure of information about) these leases in accordance with paragraph 7 of IPSAS 43. d. Exclude initial direct costs (see paragraph 96D) from the measurement of the right-of-use asset at the date of adoption of IPSASs. e. Use hindsight, such as in determining the lease term if the contract contains options to extend or terminate the lease.	ج. اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 96أ على عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة (كما هو مبين في فقرات إرشادات التطبيق 4-9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43). وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) وفقاً للفقرة 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43. د. استبعاد التكاليف المباشرة الأولية (انظر الفقرة 96د) من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. هـ. استخدام الإدراك المتأخر، على سبيل المثال، في تحديد أجل عقد الإيجار إذا كان العقد يحتوي على خيار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.		
96D. Lease payments, lessor, lessee, lessee's incremental borrowing rate, commencement date of the lease, initial direct costs and lease term are defined terms in IPSAS 43 and are used in this Standard with the same meaning.	96د. دفعات الإيجار والمؤجر والمستأجر ومعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر وتاريخ بداية عقد الإيجار والتكاليف المباشرة الأولية وأجل عقد الإيجار هي مصطلحات معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 43 ويتم استخدامها في هذا المعيار بنفس المعنى.	لا	
IPSAS 18, Segment Reporting	معيار المحاسبة للقطاع العام 18، التقارير القطاعية		
97. A first-time adopter is not required to present segment information for reporting periods beginning on a date within three years following the date of adoption of IPSASs.	97. لا يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة عرض معلومات قطاعية في فترات القوائم المالية التي تبدأ في تاريخ يقع في السنوات الثلاث اللاحقة لتاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
IPSAS 21, Impairment of Non-Cash-Generating Assets	معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد		
98. A first-time adopter shall apply the requirements in IPSAS 21 prospectively from the date of adoption of IPSASs, except in relation to those assets where a first-time adopter takes	98. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء ما يتعلق بتلك الأصول	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
advantage of the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure assets. When a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period in IPSAS 16, 27, 31, 32 and 45, it applies IPSAS 21 when the exemption that provided the relief has expired, and/or the relevant assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 والذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات في معايير المحاسبة للقطاع العام 16 و 27 و 31 و 32 و 45، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 عند انقضاء أجل الإعفاء الذي اتاح فترة السماح و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
99. On the date that the transitional exemption that provided the relief has expired, and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), a first-time adopter shall assess whether there is any indication that the non-cash-generating assets recognized and/or measured are impaired. Any impairment loss shall be recognized in opening accumulated surplus or deficit on the date of adoption of IPSASs, or in opening accumulated surplus or deficit in the reporting period in which the transitional exemption expires, and/or the relevant assets are recognized and/or measured (whichever is earlier).	99. في التاريخ الذي تنقضي فيه فترة سماح الإعفاء الانتقالي، و/أو عندما يُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة الأصول غير المولدة للنقد التي أثبتت و/أو قيسَت. يجب إثبات أي خسارة لهبوط القيمة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاء الانتقالي و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيها الأصول ذات الصلة (أيهما أبكر).	لا	
100. A first-time adopter shall apply the requirements of IPSAS 21 prospectively. This means that on the date of adoption of accrual basis IPSASs, or if the first-time adopter has adopted transitional relief relating to the recognition and/or measurement of assets, only when the three year transitional exemption expires, and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in the financial statements	100. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21 بأثر مستقبلي. هذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة لقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، أو إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الانتقالي المتعلق بقياس و/أو إثبات الأصول، فقط عند انقضاء فترة السماح الانتقالية البالغ ثلاث سنوات، و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة في القوائم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
(whichever is earlier), will a first-time adopter be required to assess whether there is an indication that any non-cash-generating assets included in the opening statement of financial position, are impaired.	المالية (أيهما أبكر)، سيتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة أي أصول غير مولدة للنقد تظهر في قائمة المركز المالي الافتتاحية.		
IPSAS 39, Employee Benefits	معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين		
101. A first-time adopter shall recognize and/or measure all employee benefits on the date of adoption of IPSASs, except for defined benefit plans and other long-term employee benefits where it takes advantage of the exemption in paragraph 36.	101. يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة و/أو قياس جميع منافع الموظفين في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل لأخرى حيث تستفيد من الإعفاء الوارد في الفقرة 36.	لا	
Defined Benefit Plans and Other Long-Term Employee Benefits	برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى		
102. On the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the three year transitional exemption, the date on which the exemption expires, or when the relevant liabilities are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), a first-time adopter shall determine its initial liability for defined benefit plans and other long-term employee benefits at that date as: a. The present value of the obligation at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the three year transitional relief period, the date on which the exemption expires, or when the relevant liabilities are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), by using the Projected Unit Credit Method; and b. Minus the fair value, at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the three	102. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة الإعفاء الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، أن تحدد التزامها الأولي مقابل برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى في ذلك التاريخ بما يعادل: أ. القيمة الحالية للواجب في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء، أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة؛ و ب. ناقصاً القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
year transitional relief period, the date on which the exemption expires, or when the relevant liabilities are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier) of plan assets (if any) out of which the obligations are to be settled directly. c. [Deleted].	الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء، أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر) فيما يخص أصول البرنامج (إن وجدت) والتي يتم تسوية الواجبات منها بشكل مباشر. ج. [حذفت].		
103. If the initial liability in accordance with paragraph 102 is more or less than the liability that was recognized and/or measured at the end of the comparative period under the first-time adopter's previous basis of accounting, the first-time adopter shall recognize that increase/decrease in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured.	103. إذا كان الالتزام الأولي وفقاً للفقرة 102 هو أكثر أو أقل من الالتزام الذي أُثبت و/أو قيس في نهاية الفترة المقارنة وفق أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة إثبات تلك الزيادة/النقص في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت فيها البنود و/أو تُقاس.	لا	
104. The effect of the change in the accounting policy to IPSAS 39 includes any re-measurements that arose, if any, in earlier periods. Under its previous basis of accounting, a first-time adopter may not have recognized and/or measured any liability, in which case the increase in the liability will represent the full amount of the liability minus the fair value, at the date of adoption of IPSASs or where a first-time adopter takes advantage of the three year transitional relief period, the date on which the exemption expires, or when the relevant liabilities are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), of any plan assets in accordance with paragraph 102(b). This increased liability is recognized in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured.	104. يتضمن تأثير التغير في السياسة المحاسبية ضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 39 أي إعادة قياس نشأت، إن وجدت، في فترات سابقة. قد لا تثبت و/أو تقيس الجهة المطبقة لأول مرة أي التزام في ظل الأساس المحاسبي السابق. وفي هذه الحالة ستعبر الزيادة في الالتزام عن المبلغ الكامل للالتزام مطروحاً منه القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، وأي أصول للبرنامج وفقاً للفقرة 102 (ب). وتُثبت هذه الزيادة في الالتزام في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها البنود.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
105.A first-time adopter shall recognize all cumulative re-measurements in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured.	105. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة إثبات جميع إعادات القياس التراكمية في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها البنود.	لا	
106. [Deleted].	106. [محذفت].	لا	
107. [Deleted].	107. [محذفت].	لا	
IPSAS 26, Impairment of Cash-Generating Assets	معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد		
108.A first-time adopter shall apply the requirements in IPSAS 26 prospectively from the date of adoption of IPSASs, except in relation to those assets where a first-time adopter takes advantage of the exemption in paragraph 36 which allows a three year transitional relief period to not recognize and/or measure assets. When a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period in IPSASs 16, 27, 31, 32 and 45, it applies IPSAS 26 when the exemption that provided the relief has expired, and/or the relevant assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	108. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 26 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، إلا فيما يتعلق بتلك الأصول التي تستفيد فيها الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في الفقرة 36 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو قياسها. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات في معايير المحاسبة للقطاع العام 16 و27 و31 و32 و45، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26 عندما ينقضي أجل الإعفاء و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
109.On the date that the transitional exemption that provided the relief has expired, and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), a first-time adopter shall assess whether there is any indication that the cash-generating assets recognized and/or measured are impaired. Any impairment loss shall be recognized in opening accumulated surplus or deficit on the date of adoption of IPSASs, or in opening	109. في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الانتقالي الذي أتاح فترة سماح، و/أو عند إثبات الأصول ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية (أيهما أبكر)، يجب أن تحدد الجهة المطبقة لأول مرة ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط قيمة الأصول المولدة للنقد التي أثبتت و/أو قيست. يجب إثبات أي خسارة هبوط قيمة ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
accumulated surplus or deficit in the reporting period in which the transitional exemption expires, and/or the relevant assets are recognized and/or measured (whichever is earlier).	المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاء الانتقالي، و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيها الأصول ذات الصلة (أيهما أبكر).		
110. A first-time adopter shall apply the requirements of IPSAS 26 prospectively. This means that on the date of adoption of accrual basis IPSASs, or if the first-time adopter has adopted the transitional relief relating to the recognition and/or measurement of assets, only when the three year transitional exemption expires, and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), will a first-time adopter be required to assess whether there is an indication that any cash-generating assets included in the opening statement of financial position, are impaired.	110. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 26 بأثر مستقبلي. وهذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، أو إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الانتقالي المتعلق بإثبات الأصول و/أو قياسها، فقط عندما تنقضي فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات، و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تحدد ما إذا كان هناك مؤشر على هبوط في قيمة أي أصول مولدة للنقد تتضمنها قائمة المركز المالي الافتتاحية.	لا	
IPSAS 28, Financial Instruments: Presentation	معايير المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض		
111. On the date of adoption of IPSASs, a first-time adopter shall evaluate the terms of the financial instrument to determine whether it contains both a liability component and a net asset/equity component. If the liability component is no longer outstanding on the date of adoption of IPSASs, the first-time adopter need not separate the compound financial instrument into a liability component and a net asset/equity component.	111. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، يجب أن تُقوّم الجهة المطبقة لأول مرة شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تحتوي على مكون التزام ومكون صافي أصول/ حقوق ملكية. إذا لم يعد مكون الالتزام قائماً في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فلا تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى فصل الأداة المالية المركبة إلى مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية.	لا	
112. IPSAS 28 requires an entity to split a compound financial instrument at inception into separate liability and net asset/equity components. If the liability component is no longer outstanding, retrospective application of IPSAS 28 involves separating two portions of net assets/equity. The first portion	112. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 28 من الجهة فصل الأداة المالية المركبة عند نشأة العقد إلى مكون التزام ومكون صافي الأصول/ حقوق الملكية. وإذا لم يعد مكون الالتزام قائماً، فإن تطبيق المعيار 28 بأثر رجعي يتضمن الفصل بين جزأين من صافي الأصول/ حقوق الملكية. الجزء الأول هو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
is in accumulated surplus and deficit and represents the cumulative interest accreted on the liability component. The other portion represents the original net asset/equity component. However, this IPSASs allows a first- time adopter to not separate these two portions if the liability component is no longer outstanding at the date of adoption of IPSASs.	في الفائض والعجز المتراكم ويمثل الفوائد المتراكمة على مكون الالتزام. يمثل الجزء الآخر المكون الأصلي لصافي الأصول / حقوق الملكية. مع ذلك، يسمح هذا المعيار للجهة المطبقة لأول مرة بعدم فصل هذين الجزأين إذا لم يعد مكون الالتزام قائماً في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.		
IPSAS 41, Financial Instruments	معايير المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية		
<i>Designation of Financial Instruments on the Date of Adoption of IPSAS or During the Period of Transition</i>	<i>تعيين الأدوات المالية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول</i>		
113. A first-time adopter may designate a financial asset or financial liability as a financial asset or financial liability at fair value through surplus or deficit that meet the criteria for designation in IPSAS 41, in accordance with paragraph 113A. A first-time adopter shall disclose the fair value of financial assets and financial liabilities designated into each category at the date of designation, their classification and carrying amount.	113. يجوز أن تعين الجهة المطبقة لأول مرة أصلًا ماليًا أو التزامًا ماليًا على أنه أصل مالي أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان يستوفي ضوابط التعيين الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وفقاً للفقرة 113A. ويجب أن تفصح الجهة المطبقة لأول مرة عن القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية المعينة ضمن كل صنف في تاريخ التعيين، وعن تصنيفها وقيمتها الدفترية.	لا	
113A. IPSAS 41 permits a financial asset or financial liability to be designated on initial recognition (provided it meets certain criteria) as a financial asset or financial liability as at fair value through surplus or deficit. Despite this requirement, an exception applies when a first-time adopter is permitted to designate, at the date of adoption of IPSASs, any financial asset or financial liability as at fair value through surplus or deficit provided the asset meets the criteria in paragraph 44 of IPSAS 41 or liability meets the criteria in paragraph 46 of IPSAS 41 at that date.	113A. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأن يتم تعيين الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات الأولي (شريطة أن يستوفي ضوابط معينة) على أنه أصل مالي أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وعلى الرغم من هذا المتطلب، ينطبق استثناء عندما تكون الجهة المطبقة لأول مرة مسموحاً لها بأن تعين، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أي أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز شريطة أن يستوفي الأصل الضوابط الواردة في الفقرة 44 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أو أن يستوفي الالتزام الضوابط الواردة في الفقرة 46 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، في ذلك	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	التاريخ.		
114. [Deleted].	114. [حذفت].	لا	
114A. An entity may designate an investment in an equity instrument as at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41 on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of adoption of IPSASs.	114أ. يجوز للجهة أن تعين استثماراً في أداة حقوق ملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام.	لا	
<i>Derecognition of Financial Assets and Financial Liabilities</i>	<i>إلغاء إثبات الأصول المالية والالتزامات المالية</i>		
115. Except as permitted by paragraph 116 a first-time adopter shall apply the derecognition requirements in IPSAS 41 prospectively for transactions occurring on or after the date of adoption of IPSASs, or where a firsttime adopter takes advantage of the exemptions not to recognize financial instruments, the date on which the exemptions that provided the relief have expired and/or the financial instruments are recognized (whichever is earlier). For example, if a first-time adopter derecognized non-derivative financial assets or non-derivative financial liabilities in accordance with its previous basis of accounting as a result of a transaction that occurred before the date of adoption of IPSASs, it shall not recognize those assets and liabilities in accordance with IPSAS 41, unless they qualify for recognition as a result of a later transaction or event.	115. باستثناء ما تسمح به الفقرة 116، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تطبق متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأثر مستقبلي فيما يخص المعاملات التي تحدث في، أو بعد، تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات بعدم إثبات الأدوات المالية، في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو الذي تُثبت فيه الأدوات المالية (أيهما أبكر). على سبيل المثال، إذا ألغت الجهة المطبقة لأول مرة إثبات أصول مالية غير مشتقة أو التزامات مالية غير مشتقة وفق أساسها المحاسبي السابق نتيجة معاملة وقعت قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فإنه لا يجوز أن تثبت تلك الأصول والالتزامات وفقاً للمعيار 41، إلا إذا كانت مؤهلة للإثبات نتيجة معاملة أو حدث لاحق.	لا	
116. Notwithstanding the provision in paragraph 115, a first-time adopter may apply the derecognition requirements in IPSAS 41 retrospectively from a date of the first-time adopter choosing, provided that the information needed to apply IPSAS 41 to	116. على الرغم مما ورد في الفقرة 115، يجوز أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بأثر رجعي من التاريخ الذي تختاره الجهة، شريطة أن تكون المعلومات اللازمة لتطبيق معيار	لا	

نص ورقيم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial assets and financial liabilities derecognized as a result of past transactions was obtained at the time of initially accounting for these transactions.	المحاسبة للقطاع 41 على الأصول المالية والالتزامات المالية المُلغى إثباتها نتيجة لمعاملات سابقة قد تم الحصول عليها في وقت المحاسبة، بشكل أولي، عن هذه المعاملات.		
Hedge Accounting	محاسبة التحوط		
117. As required by IPSAS 41, a first-time adopter shall at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure financial instruments, the date when the exemption that provided the relief has expired and/or the relevant financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier): a. Measure all derivatives at fair value; and b. Eliminate all deferred losses and gains arising on derivatives that were reported in accordance with its previous basis of accounting as if they were assets or liabilities.	117. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو عدم قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم و/أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية ذات الصلة ووفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، القيام بما يلي: أ. قياس جميع المشتقات بالقيمة العادلة؛ و ب. استبعاد جميع الخسائر والمكاسب المؤجلة الناتجة عن المشتقات التي عُرِضت وفق أساسها المحاسبي السابق كما لو كانت عبارة عن أصول أو التزامات.	لا	
118. A first-time adopter shall not reflect in its opening statement of financial position a hedging relationship of a type that does not qualify for hedge accounting in accordance with IPSAS 41 (for example, many hedging relationships where the hedging instrument is a stand-alone written option; or where the hedged item is a net position in a cash flow hedge for another risk than foreign currency risk). However, if a first-time adopter designated a net position as a hedged item in accordance with its previous basis of accounting, it may designate as a hedged item in accordance with IPSASs an individual item within that	118. لا يجوز أن تعكس الجهة المطبقة لأول مرة في قائمة المركز المالي الافتتاحية علاقة تحوط من النوع الذي لا يكون مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (على سبيل المثال، العديد من علاقات التحوط حينما تكون أداة التحوط هي خيار مكتوب قائم بذاته؛ أو حينما يكون البند المتحوط له هو مركز صافي في تحوط تدفق نقدي لخطر آخر غير مخاطر العملة الأجنبية). مع ذلك، إذا عينت الجهة المطبقة لأول مرة مركز صافي على أنه بند متحوط له وفقاً لأساسها المحاسبي السابق، فإنه يجوز أن تعين بند فردي ضمن ذلك المركز الصافي أو المركز الصافي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
net position, or a net position if that meets the requirements in paragraph 146 of IPSAS 41, provided that it does so no later than the date of adoption of IPSASs or where it takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure financial instruments, the date when the exemption that provided the relief has expired, and/or the relevant financial instruments are recognized and/ or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	على أنه بند متحوط له وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام إذا كان ذلك يستوفي المتطلبات في فقرة 146 من معيار المحاسبة لقطاع العام 41 شريطة أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو عندما تستفيد من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو عدم قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم، و/أو الذي تُثبت و/أو قياس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
119. If, before the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure financial instruments the date on which the exemption that provided the relief has expired, and/ or the relevant financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier), a first-time adopter had designated a transaction as a hedge but the hedge does not meet the conditions for hedge accounting in IPSAS 41, the first-time adopter shall apply paragraphs 135 and 136 of IPSAS 41 to discontinue hedge accounting. Transactions entered into before the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure financial instruments, the date when the transitional exemption expires and/or the relevant financial instruments are recognized and/or measured in accordance	119. إذا قامت الجهة المطبقة لأول مرة، قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها في التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء المقدم، و/أو الذي تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، بتعيين معاملة معينة على أنها تحوط ولم يكن التحوط يستوفي شروط محاسبة التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الفقرتين 135 و136 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للتوقف عن المحاسبة عن التحوط. إن المعاملات التي تم الدخول فيها قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد جهة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها قبل التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الانتقالي، و/أو الذي تُثبت و/أو يُقاس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر)، لا يجوز تعيينها بأثر رجعي على أنها	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
with IPSAS 41 (whichever is earlier), shall not be retrospectively designated as hedges.	تحولات.		
Classification and Measurement of Financial Instruments	تصنيف وقياس الأدوات المالية		
119A. An entity shall assess whether a financial asset meets the conditions in paragraph 40 or the conditions in paragraph 41 of IPSAS 41 on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of adoption of IPSASs.	119أ. يجب على الجهة أن تقوم ما إذا كان أصل مالي يستوفي الشروط الواردة في فقرة 40 أو الشروط الواردة في فقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
119B. If it is impracticable to assess a modified time value of money element in accordance with paragraphs AG68–AG70 of IPSAS 41 on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of transition to IPSASs, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of that financial asset on the basis of the facts and circumstances that existed at the date of adoption of IPSASs without taking into account the requirements related to the modification of the time value of money element in paragraphs AG68– AG70 of IPSAS 41. (In this case, the entity shall also apply paragraph 49J of IPSAS 30 but references to 'paragraph 161 of IPSAS 41' shall be read to mean this paragraph and references to 'initial recognition of the financial asset' shall be read to mean 'at the date of adoption of IPSASs'.)	119ب. إذا كان من غير العملي أن يتم تقويم القيمة الزمنية المعدلة لعنصر النقود وفقاً لفقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ التحول لمعايير المحاسبة للقطاع العام، فيجب على الجهة أن تقوم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام دون أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل القيمة الزمنية لعنصر النقود الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 68-70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. (في هذه الحالة، يجب على الجهة - أيضاً - أن تطبق الفقرة 49ي من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 لكن يجب أن تقرأ الإشارات إلى "الفقرة 161 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41" على أنها تعني هذه الفقرة ويجب أن تقرأ الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام".)	لا	
119C. If it is impracticable to assess whether the fair value of a prepayment feature is insignificant in accordance with paragraph AG74(c) of IPSAS 41 on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of adoption of IPSASs, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of	119ج. إذا كان من غير العملي أن يتم تقويم ما إذا كانت القيمة العادلة لسمة الدفع المقدم تعتبر غير مهمة وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 74(ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فيجب على الجهة أن تقوم خصائص التدفقات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
that financial asset on the basis of the facts and circumstances that existed at the date of adoption of IPSASs without taking into account the exception for prepayment features in paragraph AG74 of IPSAS 41. (In this case, the entity shall also apply paragraph 49K of IPSAS 30 but references to 'paragraph 162 of IPSAS 41' shall be read to mean this paragraph and references to 'initial recognition of the financial asset' shall be read to mean 'at the date of adoption of IPSASs'.)	النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام دون أن تأخذ في الحسبان الاستثناء الوارد لسماوات الدفع المقدم في فقرة إرشادات التطبيق 74 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. (في هذه الحالة، يجب على الجهة - أيضاً - أن تطبق الفقرة 49ك من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 لكن يجب أن تقرأ الإشارات إلى "الفقرة 162 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41" على أنها تعني هذه الفقرة ويجب أن تقرأ الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام".)		
119D. If it is impracticable (as defined in IPSAS 3) for an entity to apply retrospectively the effective interest method in IPSAS 41, the fair value of the financial asset or the financial liability at the date of adoption of IPSASs shall be the new gross carrying amount of that financial asset or the new amortized cost of that financial liability at the date of adoption of IPSASs.	119د. إذا كان من غير العملي (حسبما ورد تعريفه في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تطبق بأثر رجعي طريقة معدل الفائدة الفعلية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فيجب أن تكون القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هي إجمالي القيمة الدفترية الجديدة لذلك الأصل المالي أو التكلفة المستنفدة الجديدة لذلك الالتزام المالي، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
<i>Impairment of Financial Assets</i>	<i>هبوط قيمة الأصول المالية</i>		
120. A first-time adopter shall apply the impairment requirements prospectively from the date of adoption of IPSASs, except in relation to those financial assets where it takes advantage of the exemptions in paragraphs 36, 38 and 42 which allow a three year transitional relief period to not recognize and/ or measure financial instruments. When a first-time adopter adopts the three year transitional relief period provided, it applies the impairment provisions when exemption that provided the relief	120. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات هبوط القيمة بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، باستثناء فيما يتعلق بتلك الأصول المالية التي تستفيد الجهة فيها من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36 و38 و42 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها. عندما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات التي يتيحها الإعفاء، فإنها تطبق أحكام هبوط القيمة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
has expired, and/or the relevant financial instruments are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 41 (whichever is earlier).	عند انقضاء فترة سماح الإعفاء المقدم، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر).		
121. A first-time adopter shall on the date of adoption of IPSASs, or when the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant financial instruments are recognized and/or measured and relevant information has been presented and/or disclosed in the financial statements in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier), assess at that date whether there is any indication that the financial instrument recognized and/or measured in the statement of financial position, is impaired. Any impairment loss incurred shall be recognized in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the financial instrument is recognized and/or measured.	121. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، وعند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها في القوائم المالية وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر)، أن تقوم في ذلك التاريخ ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأداة المالية المثبتة و/أو المقاسة في قائمة المركز المالي. يجب إثبات أي خسارة هبوط في القيمة متكبدة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تُثبت و/أو تُقاس فيها الأداة المالية.	لا	
122. A first-time adopter shall apply the impairment requirements prospectively. This means that on the date of adoption of IPSAS 41, when the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant financial instruments are recognized and/or measured, a first-time adopter shall be required to assess whether there is an indication that the financial instrument is impaired. Any impairment loss shall be recognized in opening accumulated surplus or deficit on the date of adoption of IPSASs, or in the opening accumulated surplus or deficit of the reporting period in which the exemptions that provided the relief have expired, and/or the	122. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة متطلبات هبوط القيمة بأثر مستقبلي. هذا يعني أنه في تاريخ تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأداة المالية. ويجب إثبات أي خسارة لهبوط القيمة في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو ضمن الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في فترة القوائم المالية التي ينقضي فيها أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو التي تُثبت و/أو تُقاس فيها الأدوات المالية ذات الصلة (أيهما أبكر).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
relevant financial instruments are recognized and/or measured (whichever is earlier).			
122A. At the date of adoption of IPSAS 41, when the exemptions that provided the relief have expired, and/ or when the relevant financial instruments are recognized and/or measured, a first-time adopter shall use reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort to determine the credit risk at the date that financial instruments were initially recognized (or for loan commitments and financial guarantee contracts the date that the entity became a party to the irrevocable commitment in accordance with paragraph 78 of IPSAS 41) and compare that to the credit risk at the date of adoption of IPSASs (also see paragraphs AG350-AG351 of IPSAS 41).	122أ. في تاريخ تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، و/أو عند إثبات الأدوات المالية ذات الصلة و/أو قياسها، فإنه يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تستخدم معلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه الإثبات الأولي للأدوات المالية (أو لارتباطات القروض وعقود الضمان المالي: التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه وفقاً للفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) وأن تقارن ذلك مع المخاطر الائتمانية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (انظر أيضاً فقرتي إرشادات التطبيق 350-351 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).	لا	
122B. When determining whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition, an entity may apply: (a) The requirements in paragraph 82 and AG179-AG182 of IPSAS 41; and (b) The rebuttable presumption in paragraph 83 of IPSAS 41 for contractual payments that are more than 30 days past due if an entity will apply the impairment requirements by identifying significant increases in credit risk since initial recognition for those financial instruments on the basis of past due information.	122ب. عند تحديد ما إذا كان هناك زيادة مهمة في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي، الجهة يمكن أن تطبق: أ. المتطلبات الواردة في الفقرة 82 وفقرات إرشادات التطبيق 179-182 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ب. الافتراض القابل للدحض الوارد في الفقرة 83 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للدفعات التعاقدية التي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 30 يوم إذا كانت الجهة سوف تطبق متطلبات الهبوط من خلال تحديد الزيادات	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.		
122C. If, at the date of adoption of IPSASs, determining whether there has been a significant increase in credit risk since the initial recognition of a financial instrument would require undue cost or effort, an entity shall recognize a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses at each reporting date until that financial instrument is derecognized (unless that financial instrument is low credit risk at a reporting date, in which case paragraph 122B(a) applies).	122ج. إذا كان، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، تحديد ما إذا كان هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي للأداة مالية يتطلب تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما، فيجب على الجهة إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذلك في كل تاريخ قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء إثبات الأداة المالية تلك (ما لم تكن الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية، وهي الحالة التي تنطبق فيها الفقرة 122ب(أ)).	لا	
Embedded Derivatives	المشتقات المدمجة		
122E. A first-time adopter shall assess whether an embedded derivative is required to be separated from the host contract and accounted for as a derivative on the basis of the conditions that existed at the later of the date it first became a party to the contract and the date a reassessment is required by paragraph AG109 of IPSAS 41.	122د. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان مطلوباً فصل مشتقة مُدمجة عن العقد المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة على أساس الشروط التي كانت موجودة في التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في العقد، أو التاريخ الذي يُطلب فيه إعادة التقويم بموجب فقرة إرشادات التطبيق 109 من من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أيهما يأتي لاحقاً.	لا	
IPSAS 30, Financial Instruments: Disclosures	معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات		
123. Where the first-time adopter elects to present comparative information in accordance with paragraph 78, it is not required to present information about the nature and extent of risks	123. إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة عرض المعلومات المقارنة وفقاً للفقرة 78، فإنه لا يُطلب منها عرض معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية للفترة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
arising from financial instruments for the comparative period in its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements.	المقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام.		
124. A first-time adopter shall apply the requirements in IPSAS 30 prospectively from the date of adoption of IPSASs, or when the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant financial instrument is recognized and/or measured in accordance with IPSAS 41 (whichever is earlier).	124. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأدوات المالية ذات الصلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أيهما أبكر).	لا	
IPSAS 31, Intangible Assets	معيار المحاسبة للقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة		
125. A first-time adopter shall recognize and/or measure an internally generated intangible asset if it meets the definition of an intangible asset and the recognition criteria in IPSAS 31, even if the first-time adopter has, under its previous basis of accounting, expensed such costs. A deemed cost may not be determined for internally generated intangible assets.	125. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت و/أو تقيس الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً إذا استوفت تعريف الأصل غير الملموس وروابط الإثبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 31، حتى وإن كانت الجهة المطبقة لأول مرة قد سجلت تلك التكاليف كمصروفات وفق أساسها المحاسبي السابق. ولا يجوز تحديد تكلفة مفترضة للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً.	لا	
126. As required by paragraph 20, a first-time adopter is required to recognize all assets for which recognition is required by IPSASs. A first-time adopter shall therefore recognize any internally generated intangible asset if it meets the definition of an intangible asset and the recognition criteria in IPSAS 31, irrespective of whether such costs were expensed under its previous basis of accounting.	126. كما هو مطلوب وفق الفقرة 20، يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة إثبات جميع الأصول التي يكون إثباتها مطلوباً وفق معايير المحاسبة للقطاع العام. لذلك يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة أي أصول غير ملموسة مولدة داخلياً إذا استوفت تعريف الأصل غير الملموس وروابط الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 31، بغض النظر عما إذا سُجلت هذه التكاليف كمصروفات وفق أساسها المحاسبي السابق.	لا	
IPSAS 32, Service Concession Arrangements	معيار المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<i>Initial Measurement of Related Liability</i>	<i>القياس الأولي للالتزام ذي العلاقة</i>		
127. Where a first-time adopter elects to measure service concession assets using deemed cost, the related liabilities shall be measured as follows: a. For the liability under the financial liability model, the remaining contractual cash flows specified in the binding arrangement and the rate prescribed in IPSAS 32; or b. For the liability under the grant of a right to the operator model, the fair value of the asset less any financial liabilities, adjusted to reflect the remaining period of the service concession arrangement.	127. حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة قياس أصول امتياز تقديم الخدمات باستخدام التكلفة المفترضة، يجب قياس الالتزامات ذات العلاقة على النحو التالي: أ. فيما يخص الالتزام وفق نموذج الالتزام المالي، بالتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية المحددة في الترتيب الملزم والمعدل المنصوص عليه في معيار المحاسبة للقطاع العام 32؛ أو ب. فيما يخص الالتزام وفق نموذج منح الحق للمشغل، بالقيمة العادلة للأصل مطروحاً منها أي التزامات مالية، مع تعديلها لتعكس الفترة المتبقية من ترتيب امتياز تقديم الخدمات.	لا	
128. A first-time adopter shall recognize and/or measure any difference between the value of the service concession asset and the financial liability under the financial liability model in paragraph 127 in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured.	128. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت و/أو تقيس أي فرق بين قيمة أصل امتياز تقديم الخدمات والالتزام المالي وفقاً لنموذج الالتزام المالي في الفقرة 127 في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي تثبت و/أو تُقاس فيها البنود.	لا	
IPSAS 34, Separate Financial Statements, IPSAS 35, Consolidated Financial Statements and IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures	معيار المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة		
129. If a controlled entity becomes a first-time adopter later than its controlling entity, except for the controlled entity of an investment entity, the controlled entity shall, in its financial statements, measure its assets and liabilities at either: a. The carrying amounts determined in accordance with this IPSAS that would be included in the controlling entity's consolidated financial statements, based on the controlled	129. إذا أصبحت جهة مسيطر عليها جهة مطبقة لأول مرة في تاريخ لاحق بعد جهتها المسيطرة باستثناء الجهة المسيطر عليها من جهة استثمارية فإنه يجب على الجهة المسيطر عليها، في قوائمها المالية، قياس أصولها والتزاماتها إما: أ. بالقيم الدفترية المحددة وفقاً لهذا المعيار والتي سُدرج في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المسيطر عليها لمعايير المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity's date of adoption of IPSASs, if no adjustments were made for consolidation procedures and for the effects of the public sector combination in which the controlling entity acquired the controlled entity; or b. The carrying amounts required by the rest of this IPSAS, based on the controlled entity's date of adoption of IPSASs. These carrying amounts could differ from those described in (a): i. When the exemptions in this IPSAS result in measurements that depend on the date of adoption of IPSASs. ii. When the accounting policies used in the controlled entity's financial statements differ from those in the consolidated financial statements. For example, the controlled entity may use as its accounting policy the historical cost model in IPSAS 45, whereas the economic entity may use the current value model. A similar election is available to an associate or joint venture that becomes a first-time adopter later than an entity that has significant influence or joint control over it.	العام، إذا لم تُجر أي تعديلات لأغراض إجراءات التوحيد وبآثار تجميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المسيطرة على الجهة المسيطر عليها؛ أو ب. القيم الدفترية التي تتطلبها بقية هذا المعيار، بناءً على تاريخ تطبيق الجهة المسيطر عليها لمعايير المحاسبة للقطاع العام. قد تختلف هذه القيم الدفترية عن تلك المذكورة في الفقرة (أ): (1) عندما تؤدي الإعفاءات في هذا المعيار إلى قياسات تعتمد على تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. (2) عندما تختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية للجهة المسيطر عليها عن تلك الواردة في القوائم المالية الموحدة. على سبيل المثال، قد تستخدم الجهة المسيطر عليها كسياسة محاسبية لها نموذج التكلفة التاريخية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، في حين قد تستخدم الجهة الاقتصادية نموذج القيمة الجارية. يتوافر خيار مماثل للجهة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يصبح عبارة عن جهة تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى في وقت لاحق للجهة التي يكون لها تأثير مهم أو سيطرة مشتركة عليه.		
130. However, if a controlling entity becomes a first-time adopter later than its controlled entity (or associate or joint venture) the controlling entity shall, in its consolidated financial statements, measure the assets and liabilities of the controlled entity (or associate or joint venture) at the same carrying amounts as in the financial statements of the controlled entity (or associate or joint venture), after adjusting for consolidation and equity	130. مع ذلك، إذا أصبحت الجهة المسيطرة جهة مطبقة لأول مرة بعد الجهات التي تسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، فإنه يجب على الجهة المسيطرة، أن تقيس في قوائمها المالية الموحدة الأصول والالتزامات للجهة المسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك) بنفس القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية للجهة المسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، بعد تعديلها لأغراض	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
accounting adjustments and for the effects of the public sector combination in which the controlling entity acquired the controlled entity (or associate or joint venture), subject to the exemptions that may be adopted in terms of this IPSAS. Similarly, if a controlled entity becomes a first-time adopter for its separate financial statements earlier or later than for its consolidated financial statements, it shall measure its assets and liabilities at the same amounts in both financial statements, subject to the exemptions that may be adopted in this IPSAS, except for consolidation adjustments.	التوحيد وتعديلات المحاسبة عن حقوق الملكية وبآثار جميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه الجهة المسيطرة على الجهة المسيطر عليها (أو الجهة الزميلة أو المشروع المشترك)، تبعاً للإعفاءات التي قد يتم تطبيقها وفقاً لهذا المعيار. وبالمثل، إذا أصبحت الجهة المسيطر عليها جهة مطبقة لأول مرة في قوائمها المالية المنفصلة قبل أو بعد أن تصبح كذلك في قوائمها المالية الموحدة، فإنه يجب عليها قياس أصولها والتزاماتها بنفس المبالغ الواردة في كلتا المجموعتين من القوائم المالية، مع مراعاة الإعفاءات التي قد تُطبق في هذا المعيار، باستثناء تعديلات التوحيد.		
IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>		
131. A first-time adopter that is a controlled entity shall assess whether it is an investment entity on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of adoption of accrual basis IPSASs, and measure its investment in each controlled entity at fair value through surplus or deficit at the date of adoption of accrual basis IPSASs.	131. يجب أن تقوم الجهة المطبقة لأول مرة، والتي هي جهة مسيطر عليها، ما إذا كانت عبارة عن جهة استثمارية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، وأن تقيس استثماراتها في كل جهة مسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
<i>Non-controlling Interests</i>	<i>الحصص غير المسيطرة</i>		
131A. A first-time adopter shall apply the following requirements of IPSAS 35 prospectively from the date of transition to IPSAS: a. The requirement in paragraph 49 that the total amount recognized in the statement of changes in net assets/equity is attributed to the owners of the controlling entity and to the non-controlling interests even if this results in the non-controlling interests having a deficit balance;	131أ. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الآتية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام: أ. المتطلب الوارد في الفقرة 49 بأن مجموع المبلغ المُثبت في قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية يتم عزوه إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى تحول الحصص غير المسيطرة إلى رصيد سالب؛ و	نعم	استُبدل مصطلح (تاريخ التحول إلى معايير المحاسبة للقطاع العام) the date of transition to IPSAS بمصطلح (تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام) the date of adoption of IPSASs حيث إنه هو المصطلح المستخدم في المعيار.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. The requirements in paragraphs 48 and 51 for accounting for changes in the controlling entity's interest in a controlled entity that do not result in the loss of control; and c. The requirements in paragraphs 53-55 for accounting for a loss of control over a controlled entity, and the related requirements of paragraph 13 of IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>.	ب. المتطلبات الواردة في الفقرتين 48 و 51 للمحاسبة عن التغيرات في حصة الجهة المسيطرة في جهة مُسيطر عليها والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة؛ و ج. المتطلبات الواردة في الفقرات 53-55 للمحاسبة عن فقدان السيطرة على جهة مُسيطر عليها، والمتطلبات ذات العلاقة في الفقرة 13 من معيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>.		
IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i>		
132. Where a first-time adopter accounted for its investment in a joint venture under its previous basis of accounting basis using proportionate consolidation, the investment in the joint venture shall be measured on the date of adoption as the aggregate of the carrying amount of the assets and liabilities that the entity previously proportionately consolidated, including any purchased goodwill arising from acquisition transactions (see IPSAS 40).	132. حينما تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بالمحاسبة عن استثمارها في المشروع المشترك وفق أساسها المحاسبي السابق باستخدام التوحيد التناسبي، فإنه يجب قياس الاستثمار في المشروع المشترك في تاريخ التطبيق على أنه المبلغ المجمع للقيم الدفترية للأصول والالتزامات التي قامت الجهة سابقاً بتوحيدها بشكل تناسبي، بما في ذلك أي شهرة ناتجة عن معاملات الاستحواذ (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40).	لا	
133. The opening balance of the investment determined in accordance with paragraph 132 is regarded as the deemed cost of the investment at initial recognition. A first-time adopter shall test the investment for impairment as at the date of adoption, regardless of whether there is any indication that the investment may be impaired. Any impairment loss shall be adjusted to the accumulated surplus or deficit at the date of adoption.	133. يُعَدُّ الرصيد الافتتاحي للاستثمار المحدد وفقاً للفقرة 132 أنه تكلفة مفترضة للاستثمار عند الإثبات الأولي. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تختبر الاستثمار فيما يخص هبوط القيمة في تاريخ التطبيق، بغض النظر عما إذا كان يوجد أي مؤشر على أن الاستثمار ربما قد هبطت قيمته. يجب تعديل الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التطبيق بخسائر هبوط القيمة.	لا	
134. If aggregating all previously proportionately consolidated assets and liabilities results in negative net assets, the first-	134. إذا نتج عن تجميع جميع الأصول والالتزامات الموحدة سابقاً بشكل تناسبي صافى أصول سالب، فإنه يجب على الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
time adopter shall assess whether it has legal or constructive obligations in relation to the negative net assets and, if so, the first-time adopter shall recognize a corresponding liability. If the first-time adopter concludes that it does not have legal or constructive obligations in relation to the negative net assets, it shall not recognize the corresponding liability but it shall adjust accumulated surplus or deficit at the date of adoption. The first-time adopter shall disclose this fact, along with its cumulative unrecognized share of losses of its joint ventures as at the date of adoption of accrual basis IPSASs.	المطبقة لأول مرة تقويم ما إذا كان يترتب عليها واجبات نظامية أو ضمنية تتعلق بصافي الأصول السالب، وإن كان الأمر كذلك يجب أن تثبت الجهة المطبقة لأول مرة التزاماً مقابلًا. إذا استنتجت الجهة المطبقة لأول مرة أنه لا يترتب عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالبة، فإنه لا يجوز أن تثبت التزاماً مقابلًا لكنها يجب أن تعدل الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التطبيق. ويجب أن تفصح الجهة المطبقة لأول مرة عن هذه الحقيقة، إلى جانب حصتها التراكمية من الخسائر غير المثبتة لمشروعاتها المشتركة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.		
IPSAS 42, <i>Social Benefits</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 42، <i>المنافع الاجتماعية</i>		
134A. On the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the three year transitional exemption, the date on which the exemption expires, or when the relevant liabilities are recognized and/or measured in the financial statements (whichever is earlier), a first-time adopter shall determine its initial liability for a social benefit scheme at that date in accordance with IPSAS 42.	134أ. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو - عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات - التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء أو التاريخ الذي يتم فيه إثباته و/أو قياس الالتزامات ذات الصلة في القوائم المالية (أيهما أبكر)، يجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تحدد التزامها الأولي عن خطة المنافع الاجتماعية في ذلك التاريخ وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42.	لا	
134B. If the initial liability in accordance with paragraph 134A is more or less than the liability that was recognized and/or measured at the end of the comparative period under the first-time adopter's previous basis of accounting, the first-time adopter shall recognize that increase/decrease in opening accumulated surplus or deficit in the period in which the items are recognized and/or measured.	134ب. إذا كان الالتزام الأولي وفقاً للفقرة 134أ أكبر أو أقل من الالتزام الذي كان مثبتاً و/أو مقاساً في نهاية الفترة المقارنة بموجب أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة، فيجب على الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت تلك الزيادة/ذلك النقص في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي يتم فيها إثبات و/أو قياس البنود.	لا	
Disclosures	الإفصاحات		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
135. A first-time adopter with financial statements that comply with the requirements of this IPSAS while taking advantage of the transitional exemptions and provisions that affect fair presentation and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs, shall make an explicit and unreserved statement of compliance with this IPSAS in the notes to the financial statements. This statement shall be accompanied by a statement that the financial statements do not fully comply with accrual basis IPSASs.	135. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة التي تعد قوائم مالية تلتزم بمتطلبات هذا المعيار في حين تستفيد من الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي تؤثر على العرض العادل وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي، أن تقدم نص صريح وغير متحفظ في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية يفيد بالالتزام بهذا المعيار. يجب أن يصاحب هذا البيان بيان آخر يفيد بأن القوائم المالية لا تلتزم التزامًا كاملاً بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
136. Where a first-time adopter takes advantage of the transitional exemptions in this IPSAS, the first-time adopter shall disclose: a. The extent to which it has taken advantage of the transitional exemptions that affect the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs; and/or b. The extent to which it has taken advantage of the transitional exemptions that do not affect the fair presentation of the financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs.	136. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار، يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. مدى استفادتها من الإعفاءات الانتقالية التي تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق؛ و/أو ب. مدى استفادتها من الإعفاءات الانتقالية التي لا تؤثر على العرض العادل للقوائم المالية وقدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.	لا	
137. To the extent that a first-time adopter has taken advantage of the transitional exemptions and provisions in this IPSAS that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs in relation to assets, liabilities, revenue and/or expenses, it shall disclose: a. Progress made towards recognizing, measuring, presenting and/or disclosing assets, liabilities revenue	137. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في هذا المعيار التي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق فيما يتعلق بالأصول والالتزامات والإيرادات و/أو المصروفات، يجب عليها أن تفصح عما يلي: أ. التقدم الذي تم نحو إثبات و/أو قياس و/أو عرض و/أو الإفصاح عن الأصول و/أو الالتزامات والإيرادات و/أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and/or expenses in accordance with the requirements of the applicable IPSAS; b. The assets, liabilities, revenue and/or expenses that have been recognized and measured under an accounting policy that is not consistent with the requirements of applicable IPSAS; c. The assets, liabilities, revenue and/or expenses that have not been measured, presented and/or disclosed in the previous reporting period, but which are now recognized and/or measured, and/or presented and/or disclosed; d. The nature and amount of any adjustments recognized during the reporting period; and e. An indication of how and by when it intends to comply in full with the requirements of the applicable IPSAS.	المصروفات وفق متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق؛ و ب. الأصول و/أو الالتزامات و/أو الإيرادات و/أو المصروفات التي تم إثباتها وقياسها وفق سياسة محاسبية ليست متسقة مع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق؛ و ج. الأصول و/أو الالتزامات و/أو الإيرادات و/أو المصروفات التي لم تُقاس و/أو تُعرض و/أو يُفصح عنها في فترة القوائم المالية السابقة، ولكنها الآن أثبتت و/أو قيسَت و/أو عُرضَت و/أو أُمِصَحَ عنها؛ و د. طبيعة ومبلغ أي تعديلات أثبتت خلال فترة القوائم المالية؛ و هـ. إشارة إلى كيف تنوي تحقيق الالتزام الكامل بمتطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق، والتاريخ الذي تنوي تحقيق هذا الالتزام بحلوله.		
138. Where a first-time adopter takes advantage of the transitional exemption to not eliminate some balances, transactions, revenue and expenses, and/ or where it applies the three year transitional relief for the recognition and/or measurement of its interest in controlled entities, associates or joint ventures in paragraph 55, it shall disclose the nature of the balances, transactions, revenue and expenses and/or upstream or downstream transactions that have been eliminated during the reporting period.	138. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الانتقالي الذي يسمح بعدم استبعاد بعض الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات، و/أو حينما تطبق الإعفاء الانتقالي لمدة ثلاث سنوات من إثبات و/أو قياس حصتها في الجهات المسيطر عليها أو الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة في الفقرة 55، فإنه يجب عليها الإفصاح عن طبيعة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات و/أو المعاملات الصاعدة أو النازلة التي استُبعدت خلال فترة القوائم المالية.	لا	
139. Where a first-time adopter is not able to present consolidated financial statements because of the transitional exemptions and provisions adopted in paragraphs 58 or 62, it shall disclose:	139. حينما تكون الجهة المطبقة لأول مرة غير قادرة على تقديم قوائم مالية موحدة بسبب الإعفاءات والأحكام الانتقالية المطبقة وفقاً للفقرتين 58 أو 62، فإنه يجب عليها أن تفصح	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. The reason why the financial statements, investments in associates or interests in joint ventures could not be presented as consolidated financial statements; and b. An indication by when the first-time adopter will be able to present consolidated financial statements.	عما يلي: أ. السبب في عدم إمكانية عرض القوائم المالية أو الاستثمارات في الجهات الزميلة أو الحصص في المشاريع المشتركة كقوائم مالية موحدة؛ و ب. إشارة إلى التاريخ الذي ستكون الجهة المطبقة لأول مرة بحلوله قادرة على عرض القوائم المالية الموحدة.		
140. The disclosure requirements of paragraphs 135 and 139 will assist users to track the progress of the first-time adopter in conforming its accounting policies to the requirements in the applicable IPSASs during the period of transition.	140. سوف تساعد متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرتين 135 و139 مستخدمي القوائم المالية على تتبع مدى تقدم الجهة المطبقة لأول مرة في الالتزام في سياساته المحاسبية مع المتطلبات الواردة في المعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق خلال فترة التحول.	لا	
Explanation of Transition to IPSASs	توضيح التحول إلى المعايير المحاسبة للقطاع العام		
141. A first-time adopter shall disclose: a. The date of adoption of IPSASs; and b. Information and explanations about how the transition from the previous basis of accounting to IPSASs affected its reported financial position, and, where appropriate, its reported financial performance and cash flows.	141. يجب على الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن: أ. تاريخ تطبيق المعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و ب. معلومات توضيحية عن كيفية تأثير التحول من الأساس السابق للمحاسبة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام على مركزها المالي الذي تم التقرير عنه، وفي حال انطباق ذلك، أدائها المالي الذي تم التقرير عنه وتدفقاتها النقدية التي تم التقرير عنها.	لا	
Reconciliations	المطابقات		
142. A first-time adopter shall present in the notes to its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements: a. A reconciliation of its balance of net assets/equity reported in accordance with its previous basis of accounting to its opening balance of net assets/equity at the date of adoption of IPSASs; and	142. يجب أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة في إيضاحات أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو إيضاحات أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام: أ. مطابقة بين صافي الأصول/حقوق الملكية التي تم التقرير عنها وفقاً لأساس المحاسبة السابق، ورصيد الافتتاحي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. A reconciliation of its accumulated surplus or deficit in accordance with its previous basis of accounting to its accumulated surplus or deficit at the date of adoption of IPSASs. A first-time adopter that has applied a cash basis of accounting in its previous financial statements is not required to present such reconciliations.	لصافي الأصول/حقوق الملكية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام؛ و ب. مطابقة بين فائضها أو عجزها المتراكم وفقاً للأساس المحاسبة السابق، وفائضها أو عجزها المتراكم في تاريخ تطبيق المعايير المحاسبة للقطاع العام. لا يُطلب من الجهة المطبقة لأول مرة التي كانت تطبق الأساس النقدي المحاسبي في قوائمها المالية السابقة أن تقدم هذه المطابقات.		
143. The reconciliation presented in accordance with paragraph 142 shall provide sufficient detail, both quantitative and qualitative, to enable users to understand the material adjustments to the opening statement of financial position and, where applicable, the restated comparative statement of financial performance presented in accordance with accrual basis IPSAS. Where narrative explanations are included in other public documents issued in conjunction with the financial statements, a cross reference to those documents shall be included in the notes.	143. تقدم المطابقة المعروضة وفقاً للفقرة 142 تفاصيل كافية، كمية ونوعية، لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات ذات الأهمية النسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية و، في حال انطباق ذلك، قائمة المقارنة للأداء المالي المعدلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. في حالة إدراج توضيحات سرديّة في وثائق عامة أخرى تصدر بالاقتران مع القوائم المالية، تُضمّن إشارة مرجعية إلى تلك الوثائق في الإيضاحات.	لا	
144. If an entity becomes aware of errors made under its previous basis of accounting, the reconciliations required by paragraph 142 shall distinguish the correction of those errors from changes in accounting policies.	144. إذا علمت الجهة بأي أخطاء وقعت في ظل أساسها المحاسبي السابق، فيجب أن تميز المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة 142 بين تصحيح تلك الأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية.	لا	
145. If an entity did not present financial statements for previous periods, its transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements shall disclose that fact.	145. إذا لم تعرض الجهة قوائم مالية للفترات السابقة، فإن القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	لا	
146. Where a first-time adopter takes advantage of the exemptions in paragraph 36–43 which allow a three year transitional relief	146. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات الواردة في الفقرات 36-43 التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
period to not recognize and/or measure items, it shall present as part of the notes, a reconciliation of items that have been recognized and/or measured during the reporting period when these items were not included in the previous reported financial statements. The reconciliation shall be presented in each period when new items are recognized and/or measured in accordance with this IPSAS.	بعدم إثبات بنود و/أو قياسها، فإنها يجب أن تعرض كجزء من الإيضاحات مطابقة البنود التي أثبتت و/أو قيست خلال فترة القوائم المالية عند عدم تضمين هذه البنود في القوائم المالية السابقة. يجب عرض المطابقة في كل فترة تثبت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة وفقاً لهذا المعيار.		
147. The reconciliation presented in accordance with paragraph 146 provides sufficient detail to enable users to understand which items have been recognized and/or measured during the reporting period where the first-time adopter adopts one or more of the exemptions that provide a three year transitional relief period to not recognize and/or measure an item. The reconciliation explains the adjustments to the previously reported statement of financial position and, where applicable, the previously reported statement of financial performance in each period when new items are recognized and/ or measured in accordance with this IPSAS.	147. تقدم المطابقة المعروضة وفقاً للفقرة 146 تفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم ما هي البنود التي أثبتت و/أو قيست خلال فترة القوائم المالية حيث تطبق الجهة المطابقة لأول مرة واحد أو أكثر من الإعفاءات التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات البنود و/أو قياسها. توضح المطابقة التعديلات التي تتم على قائمة المركز المالي التي تم التقرير عنها سابقاً، وفي حال انطباق ذلك، قائمة الأداء المالي التي تم التقرير عنها سابقاً في كل فترة تثبت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة وفقاً لهذا المعيار.	لا	
Disclosures where Deemed Cost is Used for Inventory, Investment Property, Property, Plant, and Equipment, Intangible Assets, Financial Instruments or Service Concession Assets	الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للمخزون، أو العقارات الاستثمارية، أو العقارات والآلات والمعدات، أو الأصول غير الملموسة، أو الأدوات المالية، أو أصول امتياز تقديم الخدمات		
148. If a first-time adopter uses a current value measurement basis as deemed cost for inventory, investment property, property, plant, and equipment, intangible assets, right-of-use assets, financial instruments, or service concession assets, its financial statements shall disclose:	148. إذا استخدمت الجهة المطابقة لأول مرة أساس للقياس بالقيمة الجارية، على أنه تكلفة مفترضة للمخزون، أو للعقارات الاستثمارية، أو للعقارات والآلات والمعدات، أو للأصول غير الملموسة، أو لأصول حقوق الاستخدام، أو للأدوات المالية، أو لأصول امتياز تقديم الخدمات، فيجب أن تفصح قوائمها المالية عن:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. The aggregate of those current values that were considered in determining deemed cost; b. The aggregate adjustment to the carrying amounts recognized under the previous basis of accounting; and c. Whether the deemed cost was determined on the date of adoption of IPSASs or during the period of transition.	أ. المبلغ المجمع لتلك القيم الجارية التي أُخذت في الاعتبار عند تحديد التكلفة المفترضة؛ و ب. المبلغ المجمع للتعديلات على القيم الدفترية المثبتة وفق أساس المحاسبة السابق؛ و ج. ما إذا تم تحديد التكلفة المفترضة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو خلال فترة التحول.		
Disclosures Where Deemed Cost is Used for Investments in Controlled Entities, Joint Ventures or Associates	الإفصاحات عندما تستخدم التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها، أو المشاريع المشتركة أو الجهات الزميلة		
149. If a first-time adopter uses fair value as deemed cost in its opening statement of financial position for an investment in a controlled entity, joint venture or associate in its separate financial statements, its separate financial statements shall disclose: a. The aggregate deemed cost of those investments for which deemed cost is fair value; and b. The aggregate adjustment to the carrying amounts reported under the previous basis of accounting.	149. إذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة القيمة العادلة كتكلفة مفترضة في قائمة المركز المالي الافتتاحية للاستثمار في جهة مسيطر عليها أو مشروع مشترك أو جهة زميلة ضمن قوائمها المالية المنفصلة، فيجب أن تفصح قوائمها المالية المنفصلة عن: أ. المبلغ المجمع للتكاليف المفترضة لتلك الاستثمارات التي تعتبر فيها التكلفة المفترضة هي القيمة العادلة؛ و ب. المبلغ المجمع للتعديلات على القيم الدفترية التي تم التقرير عنها وفق أساس المحاسبة السابق.	لا	
150. The disclosure requirements required in paragraph 148 and 149 shall be disclosed in each period when new items are recognized and/or measured until the exemptions that provided the relief have expired and/or when the relevant assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	150. يجب الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الفقرتين 148 و149 في كل فترة تُثبت و/أو تُقاس فيها بنود جديدة إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس الأصول ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).	لا	
Exemptions from Disclosure Requirements in IPSASs During the Period of Transition	الإعفاء من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة للقطاع العام خلال فترة التحول		
151. To the extent that a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year relief period to not	151. إلى الحد الذي تستفيد فيه الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح ثلاث سنوات بعدم إثبات البنود	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
recognize and/or measure items, it is not required to apply any associated presentation and/or disclosure requirements related to such items as required in IPSAS 1, IPSAS 18 and/or the applicable IPSASs until such time as the exemptions that provided the relief have expired and/or when the relevant items have been recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	و/أو قياسها، لا يتطلب منها أن تطبق أي متطلبات خاصة بالعرض و/أو الإفصاح متعلقة بتلك البنود يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 1 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 18 و/أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق إلى أن يحين الوقت الذي ينقضي فيه أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس البنود ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).		
152. Notwithstanding the transitional provision in paragraph 151, a first-time adopter is encouraged to disclose the information required by IPSAS 1, IPSAS 18 and/or the applicable IPSAS as soon as possible.	152. على الرغم من الحكم الانتقالي الوارد في الفقرة 151، تشجّع الجهة المطبقة لأول مرة على أن تفصح عن المعلومات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 1 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 18 و/أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق في أقرب وقت ممكن.	لا	
Current Value Measurement	قياس القيمة الجارية		
152A. An entity shall disclose information that helps users of its financial statements assess the following: a. For assets or liabilities that are measured at current operational value or fair value on a non-recurring basis in the statement of financial position after initial recognition, the measurement techniques and inputs used to develop those measurements.	152أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي: أ. فيما يخص الأصول أو الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة على أساس غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات.	لا	
152B. To meet the objectives in paragraph 152A, an entity shall consider all the following: a. The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements; b. How much emphasis to place on each of the various requirements;	152ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار: أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. How much aggregation or disaggregation to undertake; and d. Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed. If the disclosures provided in accordance with this IPSAS and other IPSAS are insufficient to meet the objectives in paragraph 152A, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives.	د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها. وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.		
152C.To meet the objectives in paragraph 152A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of assets or liabilities measured at current operational value or fair value (including measurements based on current operational value or fair value within the scope of IPSAS 46) in the statement of financial position after initial recognition: a. For non-recurring current operational value or fair value measurements, the current operational value or fair value measurement at the end of the reporting period, and the reasons for the measurement. Non-recurring current operational value or fair value measurements of assets or liabilities are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position in particular circumstances. b. For non-recurring current operational value or fair value measurements, whether the current operational value or fair value measurements are estimated using observable or unobservable inputs, and the level of the	152ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 152أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأصول أو الالتزامات المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية، وأسباب القياس. قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة. ب. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة: ما إذا كانت قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة مُقدرة باستخدام مُدخلات يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها، والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه	نعم	حذفت العبارة (أو للقيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها) (or of the current operational value estimated using unobservable inputs) لعدم وجود تسلسل الهرمي للقيمة التشغيلية الجارية في معيار المحاسبة للقطاع العام 46.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
fair value hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3), or of the current operational value estimated using unobservable inputs. c. For non-recurring current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the current operational value or fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the current operational value or fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring current operational value or fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However, when providing this disclosure an entity	قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3). ج. فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة غير المتكررة المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة.		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the current operational value or fair value measurement and are reasonably available to the entity. d. For non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for non-recurring current operational value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in current operational value or fair value measurements from period to period).	د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية غير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة من فترة إلى أخرى).		
152D. An entity shall determine the appropriate disaggregation of assets or liabilities on the basis of the following: a. The nature, characteristics and risks of the assets or liabilities; and b. The level of the fair value hierarchy within which the fair value measurement is categorized, or whether the current operational value or fair value is observable or unobservable. The disaggregation may need to be greater for fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value measurements estimated using unobservable inputs, because those measurements have a greater degree of uncertainty and subjectivity. Determining the appropriate disaggregation of	152د. يجب على الجهة أن تحدد التفصيل المناسب لفئات الأصول أو الالتزامات على أساس ما يلي: أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات؛ و ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة، أو ما إذا كانت القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة يمكن رصدها أو لا يمكن رصدها. قد يلزم أن يكون التفصيل أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو لقياسات القيمة التشغيلية الجارية المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد التفصيل المناسب لفئات الأصول أو الالتزامات، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، ممارسة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
assets or liabilities for which disclosures about current operational value or fair value measurements should be provided requires judgment. Assets or liabilities will often require greater disaggregation than the line items presented in the statement of financial position. However, an entity shall provide information sufficient to permit reconciliation to the line items presented in the statement of financial position. If another IPSAS specifies the disaggregation for an asset or a liability, an entity may use that disaggregation in providing the disclosures required in this Standard if that disaggregation meets the requirements in this paragraph.	الحكم، وغالباً ما ستتطلب الأصول أو الالتزامات تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام التفصيل لأصل أو التزام، فيجوز للجهة أن تستخدم ذلك التفصيل عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كان ذلك التفصيل يستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.		
152E. For each class of assets or liabilities not measured at current operational value or fair value in the statement of financial position but for which the current operational value or fair value is disclosed, an entity shall disclose the information required by paragraph 152C(b), (c) and (d). However, an entity is not required to provide the quantitative disclosures about significant unobservable inputs used in fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for current operational value or fair value measurements estimated using unobservable inputs, required by paragraph 152C(c). For such assets or liabilities, an entity does not need to provide the other disclosures required by this Standard.	152هـ. فيما يخص كل فئة من فئات الأصول أو الالتزامات غير المقاسة بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 152ج(ب) و(ج) و(د). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطالبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 152ج(ج). وفيما يخص تلك الأصول أو الالتزامات، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.	لا	
152F. An entity shall present the quantitative disclosures required by this Standard in a tabular format unless another format is more appropriate.	152و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.	لا	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Transitional Provisions	أحكام انتقالية		
153. Where a first-time adopter has adopted the existing transitional provisions in other accrual basis IPSASs, it shall continue to apply those transitional provisions until they expire and/or the relevant items are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier). If the first-time adopter elects to adopt the transitional exemptions in this IPSAS, the relief period applied in adopting accrual basis IPSASs, may not be longer than the relief period provided in this IPSAS.	153. حينما تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الأحكام الانتقالية القائمة الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق، فإنه يجب عليها أن تستمر في تطبيق تلك الأحكام الانتقالية إلى أن ينقضي أجلها و/أو إلى أن تُثبت و/أو تُقاس البنود ذات الصلة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر). إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الإعفاءات الانتقالية الواردة في هذا المعيار، فإن فترة السماح المطبقة في تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لا يجب أن تكون أطول من فترة السماح المنصوص عليها في هذا المعيار.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
154. A first-time adopter shall apply this Standard if its first IPSAS financial statements are for a period beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted.	154. يجب أن تطبق الجهة المطبقة لأول مرة هذا المعيار إذا كانت أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي لفترة تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأبعد.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
154A.Paragraphs 7 and 8 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	154أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154B.Paragraphs 36, 102, 104and 105 were amended and paragraphs 106 and 107 were deleted by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply these	154ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.			أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154C.Paragraphs 86, 129, 130 and 132 were amended and paragraphs 62A–62C were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	154ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154D. Paragraphs 36, 64, 72, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122 and 124 were amended and paragraphs 114A, 119A, 119B, 119C, 119D, 122A, 122B, 122C, and 122D were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	154د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154E. Paragraphs 78, 79, 123 and 142 were amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted.	154هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
			المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154F. Paragraph 85A was added by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply the amendments to IPSAS 4 included in <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> at the same time.	154و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154G. Paragraph 36 was amended and paragraphs 134A and 134B were added by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 42 at the same time.	154ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154H. Paragraph 113 was amended, paragraph 113A was added and paragraph 114 was deleted by <i>Improvements to IPSAS, 2019</i> , issued in January 2020. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2023, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	154ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
154I. Paragraph 85B was added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for an earlier period, it shall disclose that fact.	154 ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 33].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
154J. Paragraphs 36, 46, 47, 64, 95, and 148, and the headings above paragraphs 46, 95, and 148 were amended, paragraph 96 was deleted, and paragraphs 96A, 96B, 96C, and 96D were added by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	154 ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 36 و46 و47 و64 و95 و148 والعناوين الواردة أعلى الفقرات 46 و95 و148، وحذف الفقرة 96، وأضاف الفقرات 96أ و96ب و96ج و96د. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق المبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
154K. Paragraph 131A and the associated heading were added by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	154 ك. أضاف معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 131أ والعنوان المرتبط بها. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق المبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
154L. Paragraphs 36, 48, 49, 64, 66, 67, 68, 69, and 129 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	154ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 36 و48 و49 و64 و66 و67 و68 و69 و129. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
154M.Paragraphs 9, 64–72, 96B, and 148 were amended and paragraphs 41A, 64A, and 152A–152F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	154م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 9 و64-72 و96ب و148، وأضاف الفقرات 41أ و64أ و152أ-152ف. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
	154م.م. أُضيفت الفقرة 43 بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025. يجب تطبيق هذا التعديل وفق التواريخ المحددة في الفقرة 43.	نعم	أضيف العنوان أعلى الفقرة 43أ، والفقرتين 43أ و154م بموجب قرار وزير المالية رقم 1321 الصادر في 27 شوال 1446هـ الموافق 25 إبريل 2025 المتضمن إجازة إعفاءات مؤقتة من المتطلبات ذات الصلة بمنهجية تطبيق السياسات المحاسبية في قائمة المركز المالي الافتتاحية والقوائم المالية الانتقالية للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2023 والقوائم المالية الانتقالية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
			للسنة المنتهية في 30 ديسمبر 2024، وذلك للحد من تأجيل إثبات البنود المحاسبية في ظل العمل بالإعفاءات الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 33.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 33، ولكنها لا تشكل جزءاً منه.
1. The purpose of this Implementation Guidance is to illustrate certain aspects of the requirements of IPSAS 33.	1. إن الغرض من إرشادات التطبيق هو توضيح بعض الجوانب في متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 33.
Date of Adoption of IPSASs	تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام
2. The date of adoption of IPSASs is the date an entity adopts accrual basis IPSAS for the first time in preparing its financial statements.	2. يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق للمرة الأولى في إعداد قوائمها المالية.
3. Prior to the adoption of this IPSAS, a first-time adopter shall have adequately prepared for its transition to accrual basis IPSASs. The guidance provided in Study 14, Transition to the Accrual Basis of Accounting: Guidance for Governments and Government Entities issued by the IPSASB, may assist a first-time adopter with planning the conversion to accrual basis IPSASs. The relief provided in this IPSAS shall therefore not be seen as a complete roadmap for the adoption of accrual basis IPSASs, but rather the end stage of the adoption process.	3. قبل تطبيق هذا المعيار، يجب أن تُحضّر الجهة المطبقة لأول مرة بشكل كافٍ لانتقالها إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. يمكن أن تساعد الإرشادات المقدمة في الدراسة 14 بعنوان، التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي: إرشادات للحكومات والجهات الحكومية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي للقطاع العام، الجهة المطبقة لأول مرة في التخطيط لتحويلها إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. لذلك لا يجب النظر إلى فترة السماح المقدمة في هذا المعيار بمثابة خارطة طريق كاملة لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، ولكنها المرحلة النهائية لعملية التطبيق.
4. A first-time adopters' date of adoption will therefore to be the start of the reporting period in which it elects to adopt accrual basis IPSASs for which it presents its transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements. For example, an entity elects to adopt accrual basis IPSASs from January 1, 20X1 for its reporting period ending December 31, 20X1. The date of adoption of IPSASs will be January 1, 20X1.	4. لذلك يكون تاريخ التطبيق بالنسبة للجهة المطبقة لأول مرة هو بداية فترة القوائم المالية التي تختار فيها تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق والتي تعرض عنها القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام. على سبيل المثال، تختار الجهة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بدءاً من 1 يناير 20×1 فيما يخص فترة القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 20×1. ويكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو 1 يناير 20×1.
Transitional IPSAS Financial Statements	القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام
5. On the date of adoption of IPSASs, a first-time adopter may elect to adopt one or more of the exemptions included in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> . Some of the exemptions included in IPSAS 33 affect the fair presentation of a first-time adopter's financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs (Appendix A lists the transitional exemptions and	5. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، يجوز أن تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق إعفاء واحد أو أكثر من الإعفاءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> . وتؤثر بعض الإعفاءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 على العرض العادل للقوائم المالية للجهة المطبقة لأول مرة وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

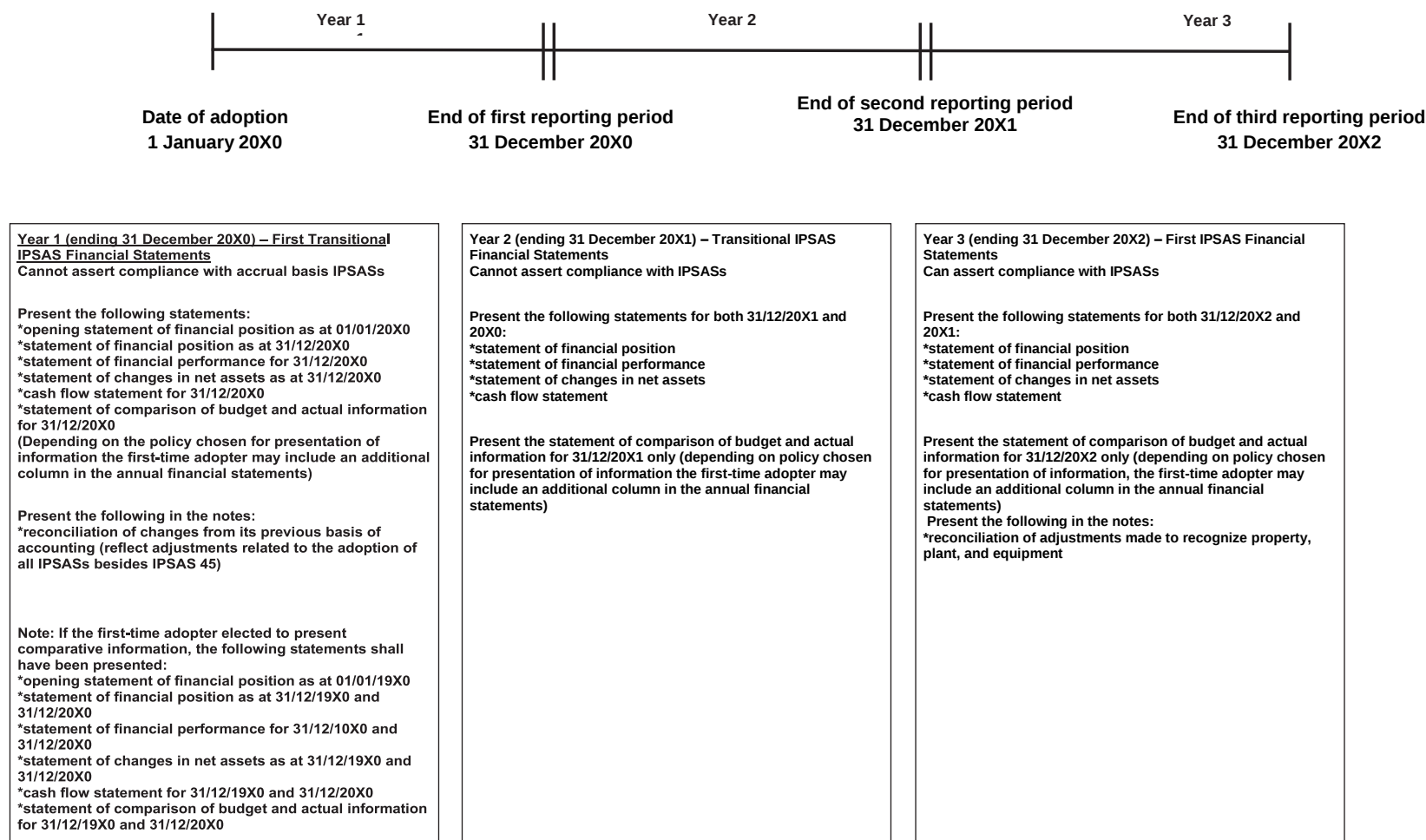
Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
provisions that a first-time adopter is required to apply and/or can elect to apply on adoption of accrual basis IPSASs and illustrates whether fair presentation and the first-time adopter's ability to assert compliance with accrual basis IPSASs will be affected).	على أساس الاستحقاق (يتضمن ملحق أ قوائم الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يتطلب من الجهة المطبقة لأول مرة تطبيقها و/أو أن تختار تطبيقها عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق ويوضح ما إذا كان سيتأثر العرض العادل وقدرة الجهة المطبقة لأول مرة على تأكيد التزامها بالمعايير المذكورة).
6. As a first-time adopter is not able to make an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs following the adoption of the exemptions provided in IPSAS 33, the financial statements presented for the first reporting period following the adoption of accrual basis IPSASs, will be referred to as the "transitional IPSAS financial statements".	6. حينما لا تكون الجهة المطبقة لأول مرة قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بعد تطبيق الإعفاءات الواردة عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، فيُشار إلى أن القوائم المالية المعروضة لفترة القوائم المالية الأولى بعد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق على أنها "القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام".
7. For example, if the first-time adopter adopts the transitional exemption that provides relief for the recognition of certain items of property, plant, and equipment when adopting accrual basis IPSASs on January 1, 20X1, it would not be able to make an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs at the end of its first reporting period, i.e. December 31, 20X1. The financial statements prepared for the first reporting period, will therefore be referred to as the "first transitional IPSAS financial statements".	7. على سبيل المثال، إذا طبقت الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الانتقالي الذي يتيح فترة سماح بعدم إثبات بنود محددة للعقارات والآلات والمعدات عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بتاريخ 1 يناير 20×1، فإنها لن تكون قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في نهاية فترة القوائم المالية الأولى، أي في 31 ديسمبر 20×1. لذلك يُشار إلى القوائم المالية المعدة عن فترة القوائم المالية الأولى على أنها "أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام".
8. The financial statements presented during the period of transition until the exemptions that provided the relief have expired, and/or when the relevant items are recognized and/or measured in the financial statements in accordance with the applicable IPSASs, will be referred to as the "transitional IPSAS financial statements".	8. يشار إلى القوائم المالية المعروضة خلال فترة التحول إلى أن تنقضي فترة السماح التي قدمت الإعفاء، و/أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق، على أنها "القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام".
<i>Basis of Preparation When Preparing Transitional IPSAS Financial Statements</i>	<i>أساس الإعداد عند إعداد القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام</i>
9. As stated in paragraph 27 of IPSAS 33, a first-time adopter that elects to adopt one or more of the exemptions included in IPSAS 33, may not be able to make an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs as required by IPSAS 1. During the period of transition, this fact shall be highlighted to the users of financial statements in presenting the "basis of preparation" in the financial statements.	9. كما ذكر في الفقرة 27 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، قد لا تكون الجهة المطبقة لأول مرة، والتي تختار تطبيق إعفاء واحد أو أكثر من الإعفاءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق كما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 1. يجب إظهار هذه الحقيقة خلال فترة التحول لمستخدمي القوائم المالية في عرض "أساس الإعداد" في القوائم المالية.
10. As an illustration, if a first-time adopter elected to adopt the transitional exemption that allows it three years in which to recognize and/or measure investment property, the following	10. توضيحاً لذلك، إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الإعفاء الانتقالي الذي يسمح لها بثلاث سنوات لإثبات العقارات الاستثمارية و/أو قياسها، فإنه يجوز تقديم الشرح التالي في

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
explanation may be provided in the "basis of preparation" paragraph in the financial statements during the period of transition:	فقرة "أساس الإعداد" في القوائم المالية خلال فترة التحول.
<i>Basis of preparation</i>	<i>أساس الإعداد</i>
The financial statements have been prepared in accordance with accrual basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs). IPSAS 33 allows a first-time adopter a period of up to three years to recognize and/or measure certain assets and/or liabilities. In its transition to accrual basis IPSASs, Public Sector Entity X took advantage of this transitional exemption for investment property. As a result, it is unable to make and explicit an unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs in preparing its transitional IPSAS financial statements for this reporting period. Public Sector Entity X intends to recognize and/or measure its investment property by 20X3.	أُعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة المطبقة لأول مرة بمدة تصل إلى ثلاث سنوات لإثبات و/أو قياس أصول معينة و/أو التزامات معينة. وقد استفادت جهة القطاع العام (س)، خلال فترة التحول إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، من هذا الإعفاء فيما يتعلق بالعقارات الاستثمارية. نتيجة لذلك، فإنها لم تكن قادرة على تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في إعداد القوائم المالية الانتقالية لها عن فترة القوائم المالية هذه. وتنوي جهة القطاع العام (س) إثبات عقاراتها الاستثمارية و/أو قياسها بحلول عام 20×3.
First IPSAS Financial Statements	أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام
11. A first-time adopter's first IPSAS financial statements will be the first set of financial statements that it presents in which it makes an explicit and unreserved statement of compliance with accrual basis IPSASs.	11. تكون أول قوائم مالية للجهة المطبقة لأول مرة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي أول مجموعة من القوائم المالية تعرضها وتقدم فيها نصاً صريح وغير متحفظ يفيد بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق.
12. A first-time adopter will not be able to prepare its first IPSAS financial statements until the exemptions in IPSAS 33 that provided relief which affected fair presentation and compliance with IPSAS, have expired, or when the relevant items are recognized, measured and/or the relevant information has been presented and/or disclosed in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	12. لن تكون الجهة المطبقة لأول مرة قادرة على إعداد أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام إلى أن تنقضي فترة السماح الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 التي قدمت الإعفاء والتي أثرت على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام، أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها، و/أو عند عرض المعلومات ذات الصلة و/أو الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).
13. Following from the example in IG5, the transitional exemptions that provided the relief for the recognition of certain items of property, plant, and equipment expire after three years, i.e. December 31, 20X3. If it is assumed that the entity has not adopted any other transitional exemptions in IPSAS 33 that affect fair presentation and compliance with IPSASs, and that it recognizes and/or measures the items of property, plant, and equipment during the transitional period, a first-time adopter will present its first IPSAS financial statements for the period ending December 31, 20X3.	13. بناءً على المثال الوارد في فقرة إرشاد التنفيذ 5، ينقضي أجل الإعفاءات الانتقالية التي أتاحت للجهة فترة سماح بعدم إثبات بنود معينة للعقارات والآلات والمعدات بعد ثلاث سنوات، أي في 31 ديسمبر 20×3. إذا افترضنا أن الجهة لم تطبق أي إعفاءات انتقالية أخرى من تلك الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 والتي تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام، وأنها تثبت و/أو تقيس بنود العقارات والآلات والمعدات خلال فترة التحول، فإن الجهة المطبقة لأول مرة سوف تعرض أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×3.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
14. If a first-time adopter has not adopted any of the exemptions in IPSAS 33 that affect fair presentation and its ability to claim compliance with accrual basis IPSASs, its first accrual financial statements will also be its first IPSAS financial statements. To illustrate: Timeline – First Time Adoption IPSAS (assuming that entity elects to apply the three year transitional relief for the recognition and/or measurement of certain assets) An entity adopts accrual basis IPSASs on 1 January 20X0 by applying IPSAS 33, <i>First Time Adoption of Accrual Basis IPSASs</i> The first-time adopter elects to apply the three year relief for the recognition of property, plant, and equipment. Assume that it does not adopt of any other relief periods. It also elects not to present comparative information. The first-time adopter recognizes all property, plant, and equipment by 31 December 20X2.	14. وإذا لم تطبق الجهة المطبقة لأول مرة أي من الإعفاءات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 التي تؤثر على العرض العادل وعلى قدرتها على الادعاء بالتزامها بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، فإن أول قوائم مالية لها على أساس الاستحقاق سوف تكون أيضًا هي أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام. لتوضيح ذلك: الجدول الزمني – تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى (على افتراض أن الجهة تختار تطبيق فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات بشأن إثبات بعض أصول معينة و/أو قياسها) تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بتاريخ 1 يناير 20×0. بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق للمرة الأولى</i>. تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق فترة السماح لثلاث سنوات لإثبات العقارات والآلات والمعدات. ولنفتقر أنها لا تطبق أي فترات سماح أخرى. وهي تختار أيضًا عدم عرض معلومات مقارنة. تثبت الجهة المطبقة لأول مرة جميع العقارات والآلات والمعدات في 31 ديسمبر 20×2.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعيار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
نهاية فترة القوائم المالية الأولى		نهاية فترة القوائم المالية الثانية		نهاية فترة القوائم المالية الثالثة	
1 يناير 20×0		31 ديسمبر 20×1		1 يناير 20×2	
تاريخ تطبيق المعايير		تاريخ تطبيق المعايير		تاريخ تطبيق المعايير	
1 يناير 20×0		31 ديسمبر 20×1		31 ديسمبر 20×2	
السنة الأولى (المنتهية في 31 ديسمبر 20×0) - أول قوائم مالية انتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام لا يمكن أن يؤكد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تعرض القوائم التالية: * قائمة المركز المالي الافتتاحية في 20×0/01/01 * قائمة المركز المالي في 20×0/12/31 * قائمة الأداء المالي عن السنة المنتهية في 20×0/12/31 * قائمة التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في 20×0/12/31 * قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 20×0/12/31 * قائمة المقارنة بين الموازنة والمعلومات الفعلية عن السنة المنهية في 20×0/12/31 (اعتمادا على السياسة التي تم اختيارها لعرض المعلومات، يمكن للجهة المطبقة لأول مرة أن تضمن عمودًا إضافيًا في القوائم المالية السنوية) يعرض ما يلي في الإيضاحات: * مطابقة التغيرات من أساس المحاسبة السابق (تعكس التعديلات المتصلة بتطبيق جميع المعايير المحاسبية للقطاع العام بالإضافة إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 45) ملاحظة: إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة عرض معلومات المقارنة، فإنه يجب عليها عرض القوائم المالية التالية: * قائمة المركز المالي الافتتاحية في 19×0/01/01 * قائمة المركز المالي في 19×0/12/31 و 20×0/12/31 * قائمة الأداء المالي عن السنة المنتهية في 19×0/12/31 و 20×0/12/31 * قائمة التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في 19×0/12/31 و 20×0/12/31 * قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 19×0/12/31 و 20×0/12/31 * قائمة المقارنة بين الموازنة والمعلومات الفعلية عن السنة المنتهية في 19×0/12/31 و 20×0/12/31		السنة الثانية (المنتهية في 31 ديسمبر 20×1) - القوائم المالية الانتقالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام لا يمكن أن يؤكد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تعرض القوائم المالية التالية لكل من 20×1/12/31 و 20×0: * قائمة المركز المالي * قائمة الأداء المالي * قائمة التغيرات في صافي الأصول * قائمة التدفقات النقدية تعرض قائمة المقارنة بين الموازنة والمعلومات الفعلية في 20×1/12/31 فقط (اعتمادًا على السياسة التي تم اختيارها لعرض المعلومات، يمكن للجهة المطبقة لأول مرة أن تضمن عمودًا إضافيًا في القوائم المالية السنوية)		السنة الثالثة (المنتهية في 31 ديسمبر 20×2) - أول قوائم مالية بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام يمكن أن يؤكد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تعرض القوائم المالية التالية لكل من 20×2/12/31 و 20×1: * قائمة المركز المالي * قائمة الأداء المالي * قائمة التغيرات في صافي الأصول * قائمة التدفقات النقدية تعرض قائمة المقارنة بين الموازنة والمعلومات الفعلية في 20×2/12/31 فقط (اعتمادًا على السياسة التي تم اختيارها لعرض المعلومات، يمكن للجهة المطبقة لأول مرة أن تضمن عمودًا إضافيًا في القوائم المالية السنوية) يعرض ما يلي في الإيضاحات: * مطابقة التعديلات التي أجريت لإثبات العقارات والآلات والمعدات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Estimates	التقديرات
15. Paragraph 23 of IPSAS 33 requires that a first-time adopter's estimates in accordance with IPSASs at the date of adoption of IPSASs shall be consistent with estimates made at the end of its comparative period in accordance with the previous basis of accounting (after adjustments to reflect any difference in accounting policies), unless there is objective evidence that those estimates were in error. An entity may receive information after the date of adoption of IPSASs about estimates that it had made under the previous basis of accounting. In accordance with paragraph 24, a first-time adopter shall treat the receipt of that information in the same way as non-adjusting events after the reporting period in accordance with IPSAS 14, Events after the Reporting Period.	15. تتطلب الفقرة 23 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 بأن تكون تقديرات الجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في تاريخ تطبيق تلك المعايير ويجب أن تتسق مع التقديرات التي تتم في نهاية فترتها المقارنة بموجب أساس المحاسبة السابق (بعد إجراء التعديلات لتعكس أي اختلافات في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي على خطأ هذه التقديرات. وقد تحصل الجهة على معلومات بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام عن التقديرات التي أجرتها وفق أساس المحاسبة السابق. ووفقاً للفقرة 24، فإنه يجب أن تعالج الجهة المطبقة لأول مرة الحصول على تلك المعلومات بنفس الطريقة التي تعالج بها الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 14، <i>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية</i> *. * عدل مصطلح "الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية" (events after the reporting period) وكذا مسمى معيار المحاسبة للقطاع 14 ليعكس مسماه الحالي "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" (events after the reporting date) كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام.
16. For example, assume that a first-time adopter's date of adoption of IPSASs is January 1, 20X4 and new information on July 15, 20X4 requires the revision of an estimate made in accordance with the previous basis of accounting at December 31, 20X3. The first-time adopter shall not reflect that new information in its opening statement of financial position (unless the estimates require adjustment for any differences in accounting policies or there is objective evidence that the estimates were in error). Instead, the first-time adopter shall reflect that new information in surplus or deficit for the year ended December 31, 20X4.	16. على سبيل المثال، افترض أن تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام من قبل الجهة المطبقة لأول مرة هو 1 يناير 20×4 وتتطلب المعلومات الجديدة التي ظهرت في 15 يوليو 20×4 تعديل في التقدير الذي وُضِعَ بموجب أساس المحاسبة السابق في 31 ديسمبر 20×3. لا يجوز أن تعكس الجهة المطبقة لأول مرة تلك المعلومات الجديدة في قائمة المركز المالي الافتتاحية (ما لم تتطلب التقديرات إجراء تعديل فيما يخص الاختلافات في السياسات المحاسبية أو ما لم يكن هناك دليل موضوعي بأن التقديرات كانت خاطئة). بدلاً من ذلك، يجب أن تعكس الجهة المطبقة لأول مرة تلك المعلومات الجديدة في الفائض أو العجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×4.
Transitional Exemptions that Provide Three Year Relief for the Recognition and/ or Measurement of Assets and/or Liabilities	الإعفاءات الانتقالية التي تتيح فترة سماح ثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها
17. IPSAS 33 provides a first-time adopter a period of up to three years' relief in which it is allowed to not recognize and/or measure certain assets and liabilities. Where a first-time adopter takes advantage of this exemption, it will have to consider and analyze title deeds, contracts and other similar arrangements in accounting for, and classifying these assets in accordance with the applicable IPSAS.	17. يقدم معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة المطبقة لأول مرة فترة سماح بحد أقصى ثلاث سنوات يتيح لها خلالها عدم إثبات و/أو قياس أصول والالتزامات معينة. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من هذا الإعفاء، فإنه يجب عليها الأخذ في الاعتبار وتحلل سندات الملكية والعقود والترتيبات المماثلة الأخرى عند المحاسبة عن وتصنيف هذه الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
18. For example, assume that a first-time adopter controls a wide range of property, plant, and equipment when it adopts accrual basis IPSASs on January 1, 20X1. If the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure the property, plant, and equipment, it may recognize and/or measure the property, plant, and equipment during the period of transition from January 1, 20X1 until December 31, 20X3. If the property, plant, and equipment is recognized for example, on April 1, 20X2, the first-time adopter shall adjust the opening accumulated surplus or deficit on January 1, 20X2. As required by paragraph 142 of IPSAS 33, the first-time adopter shall, as part of the notes to the financial statements, provide a reconciliation to the accumulated surplus or deficit as at December 31, 20X1 (i.e. the opening balance as at January 1, 20X2) for the property, plant, and equipment that was recognized on April 1, 20X2.	18. على سبيل المثال، افترض أن الجهة المطبقة لأول مرة تسيطر على مجموعة واسعة من العقارات والآلات والمعدات عند تطبيقها لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بتاريخ 1 يناير 20×1. إذا استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس العقارات والآلات والمعدات، فإنها قد تثبت و/أو تقيس العقارات والآلات والمعدات خلال فترة التحول من 1 يناير 20×1 حتى 31 ديسمبر 20×3. إذا أثبتت العقارات والآلات والمعدات على سبيل المثال، في 1 يناير 20×2، فيجب أن تعدل الجهة المطبقة لأول مرة الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في 1 يناير 20×2. وفقاً لمتطلبات الفقرة 142 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، فإنه يجب أن تقدم الجهة المطبقة لأول مرة، كجزء من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، مطابقة مع الفائض أو العجز المتراكم كما في 31 ديسمبر 20×1 (أي رصيد بداية الفترة في 1 يناير 20×2) للعقارات والآلات والمعدات التي أثبتت في 1 أبريل 20×2.
19. Where a first-time adopter has taken advantage of the three year relief period, it shall not derecognize any of the assets and/or liabilities that were recognized under its previous basis of accounting unless it is to comply with an IPSAS requirement. Any adjustments to the assets and/or liabilities recognized under its previous basis of accounting shall be adjusted during the period of transition against the opening accumulated surplus or deficit in the period in which the adjustment is made.	19. عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة الإعفاء لثلاث سنوات، فإنها لا يجوز أن تلغي إثبات أي من الأصول و/أو الالتزامات التي أثبتت وفق أساسها المحاسبي السابق ما لم يكن ذلك للالتزام بأحد متطلبات المعيار. يجب تسوية أي تعديلات على الأصول و/أو الالتزامات التي أثبتت وفق أساسها المحاسبي السابق خلال فترة التحول في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في الفترة التي يُجرى فيها التعديل.
<i>Accounting for Leases</i>	<i>المحاسبة عن عقود الإيجار</i>
20. Where a first-time adopter that is a lessee takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize its right-of-use assets, it will also not be able to comply with the recognition requirements relating to the lease liabilities, until the transitional exemptions related to the right-of-use assets have expired.	20. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً من فترة الإعفاء لمدة لثلاث سنوات، بعدم إثبات أصول حقوق الاستخدام الخاصة بها، فإنها لن تكون قادرة أيضاً على الالتزام بمتطلبات الإثبات المتعلقة بالتزامات عقود الإيجار إلى أن ينقضي أجل الإعفاءات المتعلقة بأصول حقوق الاستخدام.
21. For example, assume that a first-time adopter that is a lessee has a right-of-use asset as a result of a lease contract on the date of adoption of accrual basis IPSASs on January 1, 20X1. The first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize the right-of-use asset. The right-of-use asset is recognized on December 31, 20X3 when the exemption expires. IPSAS 33 requires the first-time adopter to only recognize the corresponding lease liability for the right-of-use asset on December 31, 20X3, i.e. on the date that the right-of-use asset is recognized.	21. على سبيل المثال، افترض أن الجهة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً لديها أصل حق استخدام نتيجة لعقد إيجار في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×1. تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات أصل حق الاستخدام. ويتم إثبات أصل حق الاستخدام في 31 ديسمبر 20×3 عند انتهاء الإعفاء. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 33 من الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت فقط التزام عقد الإيجار المقابل لأصل حق الاستخدام في 31 ديسمبر 20×3، أي في التاريخ الذي يتم فيه إثبات أصل حق الاستخدام.
<i>Recognition of Provisions Included in the Initial Cost of an Item of Property, Plant, and Equipment</i>	<i>إثبات الالتزامات المحتملة المتضمنة في التكلفة الأصلية لبند العقارات والآلات والمعدات</i>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
22. IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> recognizes that in some cases, the construction or commissioning of an item of property, plant, and equipment will result in an obligation for an entity to dismantle or remove the item of property, plant, and equipment and restore the site on which the asset is located. An entity is required to apply IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets in recognizing and measuring the resulting provision to be included in the initial cost of the item of property, plant, and equipment.	22. يعترف معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> بأنه في بعض الحالات، ينتج عن إنشاء أو اختبار الجاهزية لتشغيل أحد بنود العقارات والآلات والمعدات واجب على الجهة بتفكيك أو إزالة هذا البند وإعادة الموقع المقام عليه الأصل إلى ما كان عليه. يتطلب من الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> عند إثبات وقياس المخصص الذي يجب تضمينه في التكلفة الأصلية لبند العقارات والآلات والمعدات.
23. IPSAS 33 provides an exemption for the recognition of this liability. A first-time adopter is allowed to not recognize and/or measure the liability relating to the initial estimate of costs of dismantling and removing the item and restoring the site on which it is located, until such time as the exemption for IPSAS 45 expires and/or the relevant asset is recognized and/or measured and relevant information has been presented and/or disclosed in the financial statements in accordance with IPSAS 45 (whichever is earlier).	23. يقدم معيار المحاسبة للقطاع العام 33 إعفاءً بشأن إثبات هذا الالتزام. يسمح للجهة المطبقة لأول مرة بعدم إثبات و/أو قياس الالتزام المتعلق بالتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يقع عليه إلى حالته الأصلية، إلى أن يحين الوقت الذي ينقضي فيه الإعفاء الخاص بمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو تثبت الأصول ذات الصلة و/أو تُقاس، و/أو تُعرض المعلومات ذات الصلة و/أو يُفصح عنها في القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر).
24. For example, an entity adopts accrual basis IPSASs on January 1, 20X1 and takes advantage of the exemption in IPSAS 33 that provides a three year transitional relief period to not recognize a government owned nuclear power station. The first-time adopter determines a deemed cost for the asset on June 30, 20X3 and recognizes the asset on that date at CU1,000,000. The first-time adopter determines that it has a decommissioning obligation under IPSAS 19 of CU500,000 at the date of adoption of IPSASs. The obligation amounts to CU550,000 on June 30, 20X3 when the asset is recognized.	24. على سبيل المثال تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بتاريخ 1 يناير 20×1 وتستفيد من الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الذي يتيح فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات محطة طاقة نووية مملوكة للحكومة. تحدد الجهة تكلفة مفترضة للأصل في 30 يونيو 20×3 وتثبت الأصل في ذلك التاريخ بمقدار 1,000,000 ريال سعودي. تحدد الجهة بأنه يترتب عليها واجب بالإزالة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 19 بقيمة 500,000 ريال سعودي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. وتبلغ قيمة الواجب 550,000 ريال سعودي في 30 يونيو 20×3 عند إثبات الأصل.
25. IPSAS 33 requires the first-time adopter to only recognize and/or measure its obligation relating to the dismantling and restoring of the site on June 30, 20X3, i.e. the date on which the asset is recognized. The liability will be measured at CU550,000 which reflects the first-time adopter's obligation on the date that the asset is recognized. The first-time adopter shall, as part of the notes to the financial statements, provide a reconciliation to the accumulated surplus or deficit as at December 31, 20X2 (i.e. the opening balance as at January 1, 20X3) for the recognition of the obligation and the related asset that was recognized on June 30, 20X2.	25. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 33 من الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت و/أو تقيس فقط واجبها المتعلق بتفكيك وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية في 30 يونيو 20×3، أي التاريخ الذي يُثبت فيه الأصل. سيتم قياس الالتزام بمقدار 550,000 ريال سعودي وهو ما يعكس واجب الجهة المطبقة لأول مرة والذي يُثبت فيه الأصل. يجب أن تقدم الجهة كجزء من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، مطابقة للفائض أو العجز المتراكم في 31 ديسمبر 20×2 (أي الرصيد الافتتاحي في 1 يناير 20×3) لإثبات الواجب والأصل المتعلق به والذي أُثبت في 30 يونيو 20×2.
<i>Borrowing Costs Incurred on Qualifying Assets</i>	<i>تكاليف الاقتراض المتكبدة على الأصول المؤهلة</i>
26. Paragraph 90 of IPSAS 33 requires that, where a first-time adopter elects to account for borrowing costs in accordance with the allowed alternative treatment, it is required to apply	26. تتطلب الفقرة 90 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 أنه، حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً للمعالجة البديلة المسموح بها، فإنه يتطلب منها تطبيق المتطلبات في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> بأثر رجعي، فيما يخص

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
the requirements in IPSAS 5, Borrowing Costs retrospectively, for any borrowing costs incurred on qualifying assets before the date for adoption of IPSASs.	أي تكاليف اقتراض متكبّدة على الأصول المؤهلة قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.
27. Paragraph 44 of IPSAS 33 provides an exemption to this requirement by allowing a first-time adopter to commence capitalization of borrowings costs incurred on qualifying assets after the recognition of an asset where the first- time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period for the recognition of assets.	27. تقدم الفقرة 44 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 إعفاءً من هذا المتطلب من خلال السماح للجهة المطبقة لأول مرة بدء رسملة تكاليف القروض المتكبّدة على الأصول المؤهلة بعد إثبات أصل حيث تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يقدم فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات لإثبات الأصول.
28. For example, a first-time adopter adopts the allowed alternative treatment in accounting for borrowing costs incurred on qualifying assets. The date of adoption of IPSASs is January 1, 20X1. The first-time adopter determines that the borrowing cost incurred prior to the adoption of IPSASs on January 1, 20X1 amounts to CU500,000 and that borrowing costs incurred at the end following two reporting periods amounted to CU20,000 and CU30,000. In addition, the first-time adopter adopts the exemption that provides three year transitional relief from the recognition of property, plant, and equipment and as a result, recognizes the item of property, plant, and equipment at the end of the second reporting period at CU1,000,000. At the end of 20X2, the item of property, plant, and equipment recognized on the statement of financial position will be CU1,030,000 (CU1,000,000 + CU30,000. Borrowing costs incurred prior to the recognition of the item of property, plant, and equipment, i.e. CU500,000 and CU20,000 shall not be included as part of the cost of the qualifying asset)	28. على سبيل المثال، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة المعالجة البديلة المسموح بها في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض المتكبّدة على الأصول المؤهلة. ويكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو 1 يناير 20×1. تحدد الجهة المطبقة لأول مرة تكلفة الاقتراض المتكبّدة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في 1 يناير 20×1 بما مجموعه 500,000 ريال سعودي وأن تكاليف الاقتراض المتكبّدة في نهاية فترتي القوائم المالية تبلغ 20,000 ريال سعودي و30,000 ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، تطبق الجهة الإعفاء الذي يقدم فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات من إثبات العقارات والآلات والمعدات، ونتيجة لذلك، تثبت بند العقارات والآلات والمعدات في نهاية فترة القوائم المالية الثانية بقيمة 1,000,000 ريال سعودي. في نهاية عام 20×2 سيبلغ بند العقارات والآلات والمعدات المثبتة في قائمة المركز المالي ما قيمته 1,030,000 ريال سعودي (1,000,000 ريال سعودي + 30,000 ريال سعودي. ولا يجوز أن يتضمن تكاليف الاقتراض المتكبّدة قبل إثبات بند العقارات والآلات والمعدات، أي 500,000 ريال سعودي و20,000 ريال سعودي، كجزء من تكلفة الأصل المؤهل).
Presenting Comparative Information	عرض معلومات مقارنة
29. Paragraph 78 of IPSAS 33 encourages, but does not require an entity to present comparative information in its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements in accordance with this IPSAS. The decision to present comparative information affects not only the extent of the information presented, but also the date of adoption of IPSASs.	29. تشجع الفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 لكنها لا تتطلب من الجهة عرض المعلومات المقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام وفقاً لهذا المعيار. يؤثر قرار عرض المعلومات المقارنة ليس فقط على مدى المعلومات المعروضة، ولكن يؤثر أيضاً على تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.
Date of Adoption of IPSASs	تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام
30. To illustrate: The end of a first-time adopter's first accrual basis reporting period is December 31, 20X5. The first-time adopter decides to present comparative information in those financial statements for one year only (see paragraph 78 of IPSAS 33). Therefore, its date of adoption	30. للتوضيح: تكون نهاية أول فترة للقوائم المالية وفق أساس الاستحقاق للجهة المطبقة لأول مرة هو 31 ديسمبر 20×5. تقرر الجهة التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام لأول مرة عرض معلومات مقارنة في تلك القوائم المالية لسنة واحدة فقط (انظر الفقرة 78 من معيار

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
of IPSASs is the beginning of the comparative period i.e. January 1, 20X4 (or equivalently December 31, 20X3).	المحاسبة للقطاع العام 33). وبالتالي يكون تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام هو بداية الفترة المقارنة، أي 1 يناير 20×4 (أو 31 ديسمبر 20×3).
<i>Information Presented when a First-Time Adopter Elects to Prepare Comparative Information</i>	<i>المعلومات المعروضة عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة إعداد معلومات مقارنة</i>
31. Where the first-time adopter elects to prepare comparative information, it is required to apply the accrual basis IPSASs effective for periods ending on December 31, 20X5 in: a. Preparing and presenting its opening accrual basis statement of financial position at January 1, 20X4; and b. Preparing and presenting its: i. Statement of financial position for December 31, 20X5 (including comparative amounts for 20X4); ii. Statement of financial performance (including comparative amounts for 20X4); iii. Statement of changes in net assets/equity for December 31, 20X5 (including comparative amounts for 20X4); iv. Statement of cash flows for the year to December 31, 20X5 (including comparative amounts for 20X4); v. Disclosures (including comparative information for 20X4); vi. A comparison of budget and actual amounts for the year to December 31, 20X5; and vii. Reconciliations in accordance with paragraph 142.	31. حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة إعداد معلومات مقارنة، يتطلب تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق التي تكون سارية المفعول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5 في: أ. إعداد وعرض قائمة المركز المالي الافتتاحية على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×4؛ و ب. إعداد وعرض: (1) قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 20×5 (بما في ذلك المبالغ المقارنة لسنة 20×4)؛ و (2) قائمة الأداء المالي (بما في ذلك المبالغ المقارنة لسنة 20×4)؛ و (3) قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية في 31 ديسمبر 20×5 (بما في ذلك المبالغ المقارنة لسنة 20×4)؛ و (4) قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5 (بما في ذلك المبالغ المقارنة 20×4)؛ و (5) الإفصاحات (بما في ذلك المعلومات المقارنة لسنة 20×4)؛ و (6) مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5؛ و (7) المطابقات وفقاً للفقرة 142.
<i>First-Time Adopter Elects to Not Prepare Comparative Information</i>	<i>عندما تختار الجهة المطبقة لأول مرة عدم إعداد معلومات مقارنة</i>
32. Where a first-time adopter elects to not prepare comparative information, it is required to apply the accrual basis IPSAS effective for periods ending on December 31, 20X5: a. Preparing and presenting its opening accrual basis statement of financial position at 1 January 20X5; and b. Preparing and presenting its: i. Statement of financial position for December 31, 20X5; ii. Statement of financial performance for December 31, 20X5; iii. Statement of changes in net assets/equity for December 31, 20X5; iv. Statement of cash flows for the year to December 31, 20X5; v. Disclosures; vi. A comparison of budget and actual amounts for the year to December 31, 20X5; and	32. حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة عدم إعداد معلومات مقارنة، فإنه يتطلب منها تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق التي تكون سارية المفعول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5 في: أ. إعداد وعرض قائمة المركز المالي الافتتاحية على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×5؛ و ب. إعداد وعرض: (1) قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 20×5؛ و (2) قائمة الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5؛ و (3) قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5؛ و (4) قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5؛ و (5) الإفصاحات؛ و

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
vii. Reconciliations in accordance with paragraph 142.	(6) مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5؛ و (7) المطابقات وفقاً للفقرة 142.
<i>Adoption of Three Year Transitional Relief Period</i>	<i>تطبيق فترة السماح البالغة ثلاث سنوات</i>
33. Where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition and/or measurement of assets and/or liabilities, IPSAS 33 requires it to only adjust comparative information for reporting periods following the date of adoption of IPSASs to the extent that reliable and relevant information is available about the items that have been recognized and/or measured.	33. حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأصول و/أو الالتزامات و/أو قياسها، يتطلب منها معيار المحاسبة للقطاع العام 33 أن تعدل فقط المعلومات المقارنة لفترات القوائم المالية التي تلي تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام إلى الحد الذي تتوافر فيه معلومات موثوقة وملائمة عن البنود التي أثبتت و/أو قيسَت.
34. To illustrate: The end of a first-time adopter's first accrual basis reporting period is December 31, 20X2. The first-time adopter on the date of adoption of IPSASs on January 1, 20X2, adopts the transitional exemption providing a three year relief period for the recognition of investment property. At the end of 20X3 the first-time adopter has recognized the investment property, which is included in the statement of financial position as at December 31, 20X3. Only if reliable and relevant information is available about the value of the investment property recognized during 20X3, will the first-time adopter adjust the comparative information presented (i.e., for the period ending December 31, 20X2).	34. للتوضيح: تكون نهاية أول فترة قوائم مالية على أساس الاستحقاق للجهة المطبقة لأول مرة هو 31 ديسمبر 20×2. وتطبق الجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في 1 يناير 20×2 الإعفاء الانتقالي الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات الاستثمارية. في نهاية 20×3، أثبتت الجهة المطبقة لأول مرة العقارات الاستثمارية، والتي تدرج ضمن قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 20×3. فقط في حال توافر معلومات موثوقة وملائمة عن قيمة العقارات الاستثمارية المثبتة خلال عام 20×3، سوف تعدل الجهة المطبقة لأول مرة المعلومات المقارنة المعروضة (أي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2).
Presenting Reconciliations	عرض المطابقات
35. Paragraph 142 of IPSAS 33 requires a first-time adopter to present a reconciliation of its closing balances reported under its previous basis of accounting, to its net assets/equity in accordance with IPSASs for its first transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements. A reconciliation is also presented of its accumulated surplus or deficit in accordance with its previous basis of accounting to its accumulated surplus or deficit at the date of adoption of IPSASs.	35. تتطلب الفقرة 142 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 أن تعرض الجهة المطبقة لأول مرة مطابقة لأرصدها الختامية التي تم التقرير عنها وفقاً لأساس المحاسبة السابق لها، مع صافي أصولها/ حقوق ملكيتها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام لأول قوائم مالية انتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام. تُعرض - أيضاً - مطابقة لفائضها أو عجزها المتراكم وفقاً لأساس المحاسبة السابق لها مع فائضها أو عجز المتراكم في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.
36. For example, a first-time adopter, which previously applied a modified- accrual basis of accounting, adopts accrual basis IPSASs on January 1, 20X4 and elects to present comparative information as permitted in IPSAS 33. The first-time adopter shall, in accordance with paragraphs 142 and 143 of IPSAS 33, present a reconciliation in the notes to its transitional IPSAS financial statements that provides sufficient detail to enable users to understand the material adjustments to the opening statement of financial position as at January 1, 20X4, and the restated comparative statement of financial performance, where applicable.	36. فعلى سبيل المثال، جهة مطبقة لأول مرة كانت قد طبقت في السابق أساس المحاسبة على أساس الاستحقاق المعدل، وبدأت في تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×4 واختارت عرض معلومات مقارنة على النحو المسموح به في معيار المحاسبة للقطاع العام 33. يجب على الجهة التي تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام لأول مرة، وفقاً للفقرتين 142 و143 من معايير المحاسبة للقطاع العام 33، عرض مطابقة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام بما يوفر تفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات ذات الأهمية النسبية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	على قائمة المركز المالي الافتتاحية في 1 يناير 20×4، وقائمة الأداء المالي المقارنة المعدلة، في حال انطباق ذلك.
37. Paragraph 146 further requires a first-time adopter that takes advantage of the exemptions that provide a three year transitional relief period to not recognize and/or measure items, to present a reconciliation of items that have been recognized and/or measured during the reporting period which were not recognized and/or measured in the previous financial statements.	37. كما تتطلب الفقرة 146 أيضًا من الجهة المطبقة لأول مرة والتي تستفيد من الإعفاءات التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات البنود و/أو عدم قياسها، عرض مطابقة للبنود التي أُثبتت و/أو قيسَت خلال فترة القوائم المالية والتي لم تُثبت و/أو لم تُقاس في القوائم المالية السابقة.
38. Following from the example in IG34, a first-time adopter adopts the exemption in IPSAS 33 that allows it to not recognize investment property for a period of three years. The first-time adopter applies this exemption and only recognizes the investment property at the end of year three, i.e., December 31, 20X4. As an adjustment is made to the opening balance of accumulated surplus or deficit as on January 1, 20X4 in recognizing the investment property, paragraph 146 requires the first-time adopter to present a reconciliation in its notes to the financial statements for the year ending December 31, 20X4 to allow users to understand the adjustment that was made following the recognition of the investment property.	38. وبناءً على المثال الوارد في فقرة إرشاد التنفيذ 34، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الذي يتيح لها عدم إثبات العقارات الاستثمارية لثلاث سنوات. وتطبق الجهة هذا الإعفاء وتثبت فقط العقارات الاستثمارية في نهاية السنة الثالثة، أي في 31 ديسمبر 20×4. حيث يُجرى تعديل على الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم في 1 يناير 20×4 في إثبات العقارات الاستثمارية، تتطلب الفقرة 146 من الجهة المطبقة لأول مرة أن تعرض المطابقة في إيضاحاتها المرفقة بالقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×4 للسماح للمستخدمين بفهم التعديل الذي أُجري بعد إثبات العقارات الاستثمارية.
Deemed Cost	التكلفة المفترضة
39. IPSAS 33 allows a first-time adopter to determine a deemed cost as a substitute for acquisition cost or depreciated cost at the date of adoption of IPSASs, where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets and/or liabilities. A deemed cost may however only be determined if no cost information is available about the historical cost of the asset and/or liability. When a first-time adopter initially measures these assets and/or liabilities on the date of adoption of IPSASs, or when the transitional exemptions that provided the first-time adopter with a three year relief period to not recognize and/or measure certain assets and/or liabilities have expired, it recognizes the effect directly in accumulated surplus or deficit in the opening statement of financial position in the period in which the deemed cost is determined. To illustrate: Public Sector Entity X adopted accrual basis IPSAS on January 1, 20X4 and applied deemed cost to measure investment property. In applying deemed cost, investment property was	39. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة المطبقة لأول مرة بتحديد التكلفة المفترضة كبديل عن تكلفة الاكتناء أو التكلفة المستهلكة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، حيث تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول معينة و/أو التزامات معينة و/أو عدم قياسها. مع ذلك، يجوز تحديد التكلفة المفترضة فقط إذا لم تتوافر أية معلومات عن التكلفة التاريخية للأصل و/أو الالتزام. عندما تقيس الجهة المطبقة لأول مرة هذه الأصول و/أو الالتزامات بشكل أولي في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما ينقضي أجل الإعفاءات الانتقالية التي أناحت للجهة المطبقة لأول مرة فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول و/أو التزامات معينة و/أو عدم قياسها، فإنها يجب أن تثبت التأثير بشكل مباشر في الفائض أو العجز المتراكم في قائمة المركز المالي الافتتاحية في الفقرة التي يتم فيها تحديد التكلفة المفترضة. للتوضيح: طبقت جهة القطاع العام (س) معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق بتاريخ 1 يناير 20×4 وطبقت التكلفة المفترضة لقياس العقارات الاستثمارية. وعند تطبيق التكلفة المفترضة، تم تقييم العقارات الاستثمارية بمبلغ 1,800,000 ريال سعودي في تاريخ

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ			
valued at CU 1,800,000 on the date of adoption. Public Sector Entity X elected to not present comparative information.				تطبيق المعايير. واختارت جهة القطاع العام (س) عدم عرض المعلومات المقارنة.			
Statement of Changes in Net Assets/Equity for the Year ended December 31, 20X4				قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×4			
	Attributable to owners of the controlling entity		Total net assets/equity	مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية	منسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة		
	Accumulated surplus/deficit	Other Reserves			الفائض/ العجز	احتياطات أخرى	
	CU	CU	CU				
Opening balance as at January 1, 20X4	210,000	10,000	220,000	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير 20×4
				220,000	10,000	210,000	
Measurement of investment property at deemed cost in accordance with IPSAS 33 (see note 34)	1,500,000		1,500,000	1,500,000		1,500,000	قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة المفترضة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 33 (أنظر الإيضاح 34)
Restated opening balance as at January 1, 20X4	1,710,000	10,000	1,720,000	1,710,000	10,000	1,710,000	الرصيد الافتتاحي المعدل في 1 يناير 20×4
Surplus for the period	5,000		5,000	5,000		5,000	الفائض للفترة
Balance as at December 31, 20X4	1,715,000	10,000	1,725,000	1,725,000	10,000	1,715,000	الرصيد في 31 ديسمبر 20×4
Notes to the financial statements of Public Sector Entity X as at December 31, 20X4:				الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لجهة القطاع العام (س) في 31 ديسمبر 20×4:			
Note 34 – Investment Property				الإيضاح 34 – العقارات الاستثمارية			
	December 31, 20X4 CU			31 ديسمبر 20×4 ريال سعودي			
Opening balance of investment property recognized under previous basis of accounting	300,000			300,000	الرصيد الافتتاحي للعقارات الاستثمارية المثبتة وفق أساس المحاسبة السابق		
Investment property measured at deemed cost as provided in IPSAS 33 on January 1, 20X4	1,500,000			1,500,000	العقارات الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المفترضة وفقاً لأحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 33 في 1 يناير 20×4		
Restated opening balance of investment property at January 1, 20X4	1,800,000			1,800,000	الرصيد الافتتاحي المعدل للعقارات الاستثمارية في 1 يناير 20×4		
					الإضافات		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance		إرشادات التنفيذ	
Additions			
<i>Transitional exemptions adopted in IPSAS 33 on adoption of accrual basis IPSASs</i>		<i>الإعفاءات الانتقالية المطبقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق</i>	
Public Sector Entity X adopted accrual basis IPSAS on January 1, 20X4 and applied deemed cost in measuring investment property as reliable cost information about some investment properties was not available. As a result, Public Sector Entity X restated its opening balance of investment property with an additional value of CU1,500,000 on January 1, 20X4.		طبقت جهة القطاع العام (س) معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×4 وطبقت التكلفة المفترضة في قياس العقارات الاستثمارية إذ لم يكن تتوافر معلومات موثوقة عن تكلفة بعض العقارات الاستثمارية. ونتيجة لذلك، عدلت جهة القطاع العام (س) رصيدها الافتتاحي للعقارات الاستثمارية بقيمة إضافية قدرها 1,500,000 ريال سعودي في 1 يناير 20×4.	
<i>Note 54 – Reconciliation of net assets/equity and surplus or deficit on January 1, 20X4</i>		<i>الإيضاح 54 – مطابقة صافي الأصول/ حقوق الملكية والفائض أو العجز في 1 يناير 20×4</i>	
<i>Reconciliation of net assets/equity as on January 1, 20X4</i>		<i>مطابقة صافي الأصول/ حقوق الملكية كما في 1 يناير 20×4</i>	
	Net assets/equity as on January 1, 20X4	صافي الأصول/ حقوق الملكية	
	CU	في 1 يناير 20×4	
		ريال سعودي	
<i>Opening balance of net assets/equity as on January 1, 20X4 reported under previous basis of accounting</i>	220,000	220,000	الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/ حقوق الملكية في 1 يناير 20×4 الذي تم التقرير عنه وفق أساس المحاسبة السابق
<i>Recognition of investment property at deemed cost (see note 34)</i>	1,500,000	1,500,000	إثبات العقارات الاستثمارية بالتكلفة المفترضة (انظر الإيضاح 34)
<i>Restated opening balance of net assets/equity as on January 1, 20X4</i>	1,720,000	1,720,000	الرصيد الافتتاحي المعدل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في 1 يناير 20×4
<i>Reconciliation of accumulated surplus or deficit on January 1, 20X4</i>		<i>مطابقة الفائض أو العجز المتراكم في 1 يناير 20×4</i>	
	Surplus or deficit on January 1, 20X4	الفائض أو العجز في 1 يناير 20×4	
	CU	ريال سعودي	
<i>Accumulated surplus or deficit as at 31, December 20X3 as reported under previous basis of accounting</i>	210,000	210,000	الفائض أو العجز المتراكم في 31 ديسمبر 20×3 الذي تم التقرير عنه وفق أساس المحاسبة السابق
<i>Recognition of investment property at deemed cost (see note 34)</i>	1,500,000	1,500,000	إثبات العقارات الاستثمارية بالتكلفة المفترضة (انظر الإيضاح 34)
<i>Restated accumulated surplus or deficit as on January 1, 20X4</i>	1,710,000	1,710,000	الفائض أو العجز المتراكم المعدل في 1 يناير 20×4

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>Determining a Deemed Cost During the Period of Transition</i>	<i>تحديد التكلفة المفترضة خلال فترة التحول</i>
40. If a first-time adopter takes advantage of the exemption in IPSAS 33 that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure an asset, the IPSAS requires that it may determine a deemed cost for that asset during any point of time within the three year transitional relief period.	40. إذا استفادت الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو عدم قياسها، تتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام أنه يمكنها تحديد التكلفة المفترضة لذلك الأصل في أي وقت خلال فترة السماح الانتقالية البالغة ثلاث سنوات.
41. Subsequent depreciation and amortization, if applicable, is based on that deemed cost and starts from the date of adoption of IPSASs, or when the transitional exemptions that provided the relief have expired, or when the relevant items are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSASs (whichever is earlier).	41. يحسب الاستهلاك والاستنفاد لاحقاً، إن كان ذلك ينطبق على الأصل، على التكلفة المفترضة، ويبدأ حسابه من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عند انقضاء فترة السماح الانتقالية، أو عند إثبات البنود ذات الصلة و/أو قياسها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق (أيهما أبكر).
42. For example, a first-time adopter adopts IPSASs on January 1, 20X1 and adopts the exemption that provides a three-year transitional relief period for the recognition of an investment property. Because the first-time adopter does not have reliable cost information about the historical cost of the investment property on the date of adoption of IPSASs, it decides to determine a deemed cost for the investment property. The deemed cost for the investment property is determined during the second reporting period (i.e., 20X2) in which the first-time adopter applies the exemption. IPSAS 33 allows the first-time adopter to use the deemed cost determined during 20X2 in recognizing the investment property by adjusting the opening accumulated surplus and deficit on January 1, 20X2. The deemed cost as determined on January 1, 20X2 will be used in determining subsequent depreciation and in assessing impairment where the first-time adopter elects to apply the historical cost model as its subsequent measurement basis in applying IPSAS 16.	42. على سبيل المثال، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة معايير المحاسبة للقطاع العام في 1 يناير 20×1 وتطبق الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات العقارات الاستثمارية. لأن الجهة لا تمتلك معلومات موثوقة عن التكلفة التاريخية للعقارات الاستثمارية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، فإنها تقرر تحديد التكلفة المفترضة للعقارات الاستثمارية. وتُحدّد التكلفة المفترضة للعقارات الاستثمارية خلال فترة القوائم المالية الثانية (أي 20×2) التي تطبق فيها الجهة المطبقة لأول مرة الإعفاء. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة المطبقة لأول مرة بأن تستخدم التكلفة المفترضة المحددة خلال عام 20×2 في إثبات العقارات الاستثمارية من خلال تعديل الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في 1 يناير 20×2. سوف تستخدم التكلفة المفترضة المحددة في 1 يناير 20×2 في تحديد الاستهلاك اللاحق وفي تقويم هبوط القيمة حينما تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية على أنه أساسها للقياس اللاحق عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 16.
<i>IPSAS 5, Borrowing Costs</i>	<i>معايير المحاسبة للقطاع العام 5، تكاليف الاقتراض</i>
43. An entity adopts the accrual basis IPSASs on January 1, 20X3 and adopts the allowed alternative treatment in accounting for borrowing costs. Borrowing costs directly attributable to the acquisition of the asset amounts to CU525,000, of which CU500,000 was incurred prior to the adoption of accrual basis IPSASs, while CU25,000 was incurred in the first reporting period ending December 31, 20X3. Paragraph 90 of IPSAS 33 requires the first-time adopter to retrospectively recognize any borrowing costs incurred prior to the adoption of accrual basis IPSASs when it adopts the allowed alternative method. Therefore, CU500,000 shall be	43. تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×3 وتطبق المعالجة البديلة المسموح بها في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض. تبلغ تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل مبلغ 525,000 ريال سعودي، وقد تُكَبّد 500,000 ريال سعودي منها قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، في حين قد تُكَبّد 25,000 ريال سعودي في فترة القوائم المالية الأولى المنتهية في 31 ديسمبر 20×3. تتطلب الفقرة 90 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 من الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت بأثر رجعي بأي تكاليف اقتراض متكبدة قبل تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق عندما تطبق الطريقة البديلة المسموح بها. لذلك

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
capitalized to the cost of the asset recognized in the opening statement of financial position as at January 1, 20X3.	فإنه يجب رسملة 500,000 ريال سعودي ضمن تكلفة الأصل المثبتة في قائمة المركز المالي الافتتاحية كما في 1 يناير 20×3.
44. If the entity has elected to apply the benchmark treatment, paragraph 88 of IPSAS 33 encourages, but does not require, the first-time adopter to apply the accounting policy retrospectively. If the first-time adopter elects to apply its accounting policy prospectively, it will only expense CU25,000 in the statement of financial performance for the period ending December 31, 20X3.	44. إذا اختارت الجهة تطبيق المعالجة المرجعية، تشجع الفقرة 88 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الجهة المطبقة لأول مرة، لكنها لا تتطلب منها، على تطبيق السياسة المحاسبية بأثر رجعي. وإذا اختارت الجهة تطبيق سياستها المحاسبية بأثر مستقبلي، فإنها تسجل مبلغ 25,000 ريال سعودي فقط كمصروف في قائمة الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×3.
IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions	معايير المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية
45. If a first-time adopter has received amounts that do not yet qualify for recognition as revenue in accordance with IPSAS 9 (for example, the proceeds of a sale that does not qualify for recognition as revenue), the first-time adopter recognizes the amounts received as a liability in its opening statement of financial position and measures that liability at the amount received. It shall derecognize the liability and recognize the revenue in its statement of financial performance when the recognition criteria in IPSAS 9 are met.	45. إذا استلمت الجهة المطبقة لأول مرة مبالغاً غير مؤهلة لإثباتها كإيراد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9 (على سبيل المثال، المتحصلات من البيع التي لا تكون مؤهلة لإثباتها كإيراد)، فإن الجهة المطبقة لأول مرة تثبت المبلغ المستلم كالالتزام في قائمة المركز المالي الافتتاحية وتقيس ذلك الالتزام بالمبلغ المستلم. يجب أن تلغي إثبات الالتزام وأن تثبت الإيراد في قائمة الأداء المالي عند استيفاء ضوابط الاثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 9.
IPSAS 10, Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	معايير المحاسبة للقطاع العام 10، التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح
46. A first-time adopter complies with IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i> in determining its functional currency and presentation currency. When the first-time adopter prepares its opening statement of financial position, it applies IPSAS 10, <i>Hyperinflationary Economies</i> , to any periods during which the economy of the functional currency or presentation currency was hyperinflationary.	46. تلتزم الجهة المطبقة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i> في تحديد عملتها الوظيفية وعملة العرض الخاصة بها. عندما تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بإعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 10، <i>التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح</i> * على أي فترات يكون فيها اقتصاد العملة الوظيفية أو عملة العرض هو اقتصاد ذو تضخم جامح. * صُحِّح مسمى معيار المحاسبة للقطاع العام 10 ليعكس مسماه الحالي كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام (التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح Financial Reporting in Hyperinflationary Economies).
47. If the first-time adopter elects to use the exemptions in paragraphs 64 to 76 of IPSAS 33, it applies IPSAS 10 to periods after the date for which the revalued amount or fair value was determined.	47. إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة استخدام الإعفاءات الواردة في الفقرات 64-76 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، فإنها تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 10 على الفترات التي تلي التاريخ الذي تم فيه تحديد المبلغ المعاد تقييمه أو القيمة العادلة.
IPSAS 14, Events After the Reporting Date	معايير المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية
48. Except as described in paragraph IG49, a first-time adopter applies IPSAS 14, <i>Events After the Reporting Date</i> in determining whether: a. Its opening statement of financial position reflects an event that occurred after the date of transition; and	48. باستثناء ما هو موضح في فقرة "إرشادات التنفيذ 49"، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة معيار المحاسبة للقطاع العام 14، <i>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية</i> في تحديد ما إذا كانت: أ. قائمة المركز المالي الافتتاحية تعكس حدثاً وقع بعد تاريخ التحول؛ و

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
b. Comparative amounts in its transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements, where applicable, reflect an event that occurred after the end of that comparative period.	ب. المبالغ المقارنة في القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، في حال انطباق ذلك، تعكس حدثاً وقع بعد نهاية تلك الفترة المقارنة.
49. Paragraphs 23–26 of IPSAS 33 require some modifications to the principles in IPSAS 14 when a first-time adopter determines whether changes in estimates are adjusting or non-adjusting events at the date of adoption of IPSASs (or, when applicable, the end of the comparative period). Cases 1 and 2 below illustrate those modifications. In case 3 below, paragraphs 23–26 of IPSAS 33 do not require modifications to the principles in IPSAS 14. a. Case 1-If a first-time adopter's previous basis of accounting required estimates of similar items for the date of adoption of IPSASs, using an accounting policy that is consistent with IPSASs. In this case, the estimates in accordance with IPSASs need to be consistent with estimates made for that date in accordance with previous basis of accounting, unless there is objective evidence that those estimates were in error (see IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>). The first-time adopter reports later revisions to those estimates as events of the period in which it makes the revisions, rather than as adjusting events resulting from the receipt of further evidence about conditions that existed at the date of adoption of IPSASs. b. Case 2-Previous basis of accounting required estimates of similar items for the date of adoption of IPSASs, but the first-time adopter made those estimates using accounting policies that are not consistent with its accounting policies in accordance with IPSASs. In this case, the estimates in accordance with IPSASs need to be consistent with the estimates required in accordance with the previous basis of accounting for that date (unless there is objective evidence that those estimates were in error), after adjusting for the difference in accounting policies. The opening statement of financial position reflects those adjustments for the difference in accounting policies. As in case 1, the first-time adopter reports later revisions to those estimates as events of the period in which it makes the revisions. For example, the previous basis of accounting may have required a first-time adopter to recognize and measure provisions on a basis consistent with IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets, except that the previous basis of	49. تتطلب الفقرات 23-26 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 إجراء بعض التعديلات على المبادئ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 14 عندما تحدد الجهة المطبقة لأول مرة ما إذا كانت التغيرات في التقديرات هي أحداث موجبة للتعديل أو غير موجبة للتعديل في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (أو، عند انطباق ذلك، في نهاية الفترة المقارنة). توضح الحالتان 1 و2 أدناه تلك التعديلات. في الحالة 3 أدناه، لا تتطلب الفقرات 23-26 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 إجراء تعديلات على المبادئ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 14. أ. الحالة 1 - إذا كان أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة يتطلب تقديرات بنود مماثلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، وذلك باستخدام سياسة محاسبية تتسق مع معايير المحاسبة للقطاع العام، في هذه الحالة، يجب أن تكون التقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام متسقة مع التقديرات التي تتم في ذلك التاريخ بموجب أساس المحاسبة السابق، ما لم يكن هناك دليل موضوعي بأن تلك التقديرات خاطئة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>). تقوم الجهة بالتقرير عن التعديلات اللاحقة على تلك التقديرات كأحداث في الفترة التي تجري فيها التعديلات، وليست كأحداث معدلة ناتجة عن استلام المزيد من الأدلة عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. ب. الحالة 2 - تطلب أساس المحاسبة السابق إجراء تقديرات لبنود مماثلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، لكن الجهة المطبقة لأول مرة أجرت تلك التقديرات باستخدام سياسات محاسبية لا تتسق مع سياساتها المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. في هذه الحالة، يجب أن تكون التقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام متسقة مع التقديرات المطلوبة بموجب أساس المحاسبة السابق في ذلك التاريخ (ما لم يكن هناك دليل موضوعي أن تلك التقديرات كانت خاطئة)، بعد إجراء تعديل بخصوص الاختلاف في السياسات المحاسبية. تعكس قائمة المركز المالي الافتتاحية تلك التعديلات فيما يخص الاختلافات في السياسات المحاسبية. كما هو الوضع في الحالة 1، تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بالتقرير عن التعديلات اللاحقة على تلك التقديرات كأحداث في الفترة التي تجري فيها التعديلات.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
accounting's measurement was on an undiscounted basis. In this example, the first- time adopter uses the estimates in accordance with its previous basis of accounting as inputs in making the discounted measurement required by IPSAS 19. c. Case 3—Previous basis of accounting did not require estimates of similar items for the date of adoption of IPSASs. Estimates in accordance with IPSASs for that date reflect conditions existing at that date. In particular, estimates of market prices, interest rates or foreign exchange rates at the date of adoption of IPSASs reflect market conditions at that date. This is consistent with the distinction in IPSAS 14 between adjusting events after the reporting period and non-adjusting events after the reporting period.	على سبيل المثال، قد يتطلب أساس المحاسبة السابق من الجهة المطبقة لأول مرة أن تثبت وتقيس الالتزامات المحتملة وفق أساس يتسق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i>، إلا أن القياس وفق أساس المحاسبة السابق كان على أساس غير مخصص. في هذا المثال، تستخدم الجهة المطبقة لأول مرة التقديرات وفق أساسها المحاسبي السابق كمدخلات في إجراء القياس المخصص الذي يتطلبه معيار المحاسبة للقطاع العام 19. ج. الحالة 3 – لم يتطلب أساس المحاسبة السابق إجراء تقديرات لبنود مماثلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام. تعكس التقديرات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في ذلك التاريخ الأوضاع التي كانت قائمة في ذلك التاريخ. وتحديداً، تعكس تقديرات أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام لأوضاع السوق في ذلك التاريخ وهذا يتسق مع التمييز الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 14 بين الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية التي تتطلب تعديلات والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات*. * صُحِّح مصطلح "الأحداث اللاحقة" ليعكس مسماه الحالي "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" (events after the reporting date) كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام بدلاً من "الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية" (events after the reporting period).
50. To illustrate: Entity A's first transitional IPSAS financial statements are for the period ending December 31, 20X5 with the first-time adopter electing to present comparative information. In terms of its previous basis of accounting the following transactions and events are noted in entity A's financial statements for December 31, 20X3 and 20X4: a. Estimates of accrued expenses and provisions were made at those dates; b. The entity accounted on a cash basis for a defined benefit pension plan; and c. No provision was recognized for a court case arising from events that occurred in September 20X4. When the court case was concluded on June 30, 20X5, entity A was required to pay CU1000 and paid this on July 10, 20X5. In preparing its transitional IPSAS financial statements, entity A concludes that its estimates in accordance with its previous basis of accounting of accrued expenses and provisions at December 31, 20X3 and 20X4 were made on a basis consistent with its accounting policies in accordance with IPSASs. Although some of the accruals and provisions turned out to be	50. للتوضيح: أول قوائم مالية انتقالية للجهة "أ" بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام هي عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×5، وتختار الجهة المطبقة لأول مرة عرض معلومات مقارنة. وفقاً لأساسها المحاسبي السابق، يُشار إلى المعاملات والأحداث التالية في القوائم المالية للجهة "أ" في 31 ديسمبر 20×3 و20×4: أ. أُجريت تقديرات المصروفات والمخصصات المستحقة في تلك التواريخ؛ و ب. قامت الجهة بالمحاسبة عن برنامج منافع للتقاعد المحددة وفق الأساس النقدي؛ و ج. لم يُثبت أي مخصص لدعوى قضائية ناتجة عن أحداث وقعت في سبتمبر 20×4. وعند انتهاء الدعوى القضائية في 30 يونيو 20×5، كان يتطلب من الجهة "أ" أن تدفع 1,000 ريال سعودي وقد سدده في 10 يوليو 20×5. في إعداد القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام، قررت الجهة بأن تقديراتها بموجب أساس المحاسبة السابق للمصروفات والمخصصات المستحقة في 31 ديسمبر 20×3 و20×4 قد أُجريت وفق أساس يتفق مع سياساتها المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام، بالرغم من أن بعض المستحقات والمخصصات قد اتضح أنها عبارة عن

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
overestimates and others to be underestimates, entity A concludes that its estimates were reasonable and that, therefore, no error had occurred. As a result, accounting for those overestimates and underestimates involves the routine adjustment of estimates in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>.	تقديرات مبالغ بها واتضح أن البعض الآخر مقدّر بأقل من حقيقته، إلا أن الجهة رأت أن تقديراتها كانت معقولة، وأنه بالتالي لم يحدث أي خطأ. ونتيجة لذلك، تنطوي المحاسبة عن التقديرات المبالغ بها والتقديرات بأقل من القيمة الحقيقية على التعديل الروتيني للتقديرات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Application of Requirements In preparing its opening statement of financial position at January 1, 20X4 and in its comparative statement of financial position at December 31, 20X4, entity A: - Does not adjust the previous estimates for accrued expenses and provisions; and - Makes estimates (in the form of actuarial assumptions) necessary to account for the pension plan in accordance with IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>. Entity A's actuarial assumptions at January 1, 20X4 and December 31, 20X4 do not reflect conditions that arose after those dates. For example, entity A's: - Discount rates at January 1, 20X4 and December 31, 20X4 for the pension plan and for provisions reflect market conditions at those dates; and - Actuarial assumptions at January 1, 20X4 and December 31, 20X4 about future employee turnover rates do not reflect conditions that arose after those dates-such as a significant increase in estimated employee turnover rates as a result of a curtailment of the pension plan in 20X5. The treatment of the court case at December 31, 20X4 depends on the reason why entity A did not recognize a provision in accordance with its previous basis of accounting at that date.	تطبيق المتطلبات عند إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية في 1 يناير 20×4 وفي قائمة المركز المالي المقارنة في 31 ديسمبر 20×4، فإن الجهة "أ": - لا تعدل التقديرات السابقة للمصروفات المستحقة والمخصصات؛ و - تقوم بالتقديرات (على شكل افتراضات إكتوارية) الضرورية للمحاسبة عن برنامج التقاعد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>مناافع الموظفين</i>. لا تعكس الافتراضات الإكتوارية في الجهة "أ" في 1 يناير 20×4 و 31 ديسمبر 20×4 الأوضاع التي نشأت بعد تلك التواريخ. على سبيل المثال، الجهة (أ): (1) تعكس أسعار الخصم للجهة "أ" في 1 يناير 20×4 و 31 ديسمبر 20×4 فيما يخص برنامج التقاعد والمخصصات وأوضاع السوق في تلك التواريخ؛ و (2) لا تعكس الافتراضات الإكتوارية في 1 يناير 20×4 و 31 ديسمبر 20×4 بخصوص معدلات دوران الموظفين في المستقبل والأوضاع التي نشأت بعد تلك التواريخ، مثل الارتفاع الجوهري في معدلات دوران الموظفين المقدرة نتيجة لتقليص برنامج التقاعد في عام 20×5. تعتمد معالجة الدعوى القضائية المنظورة أمام المحكمة في 31 ديسمبر 20×4 على السبب وراء عدم إثبات الجهة لمخصص معين وفقاً لأساسها المحاسبي السابق في ذلك التاريخ.
Assumption 1 – The previous basis of accounting was consistent with IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i>. Entity A concluded that the recognition criteria were not met. In this case, entity A's assumptions in accordance with IPSASs are consistent with its assumptions in accordance with its previous basis of accounting. Therefore, entity A does not recognize a provision at December 31, 20X4.	الافتراض الأول – كان أساس المحاسبة السابق متسقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والأصول المحتملة، والالتزامات المحتملة</i>. استنتجت الجهة "أ" بأن ضوابط الإثبات لم تتحقق. في هذه الحالة، وتكون افتراضات الجهة "أ" وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام متسقة مع افتراضاتها بموجب أساس المحاسبة السابق، لذلك، لا تثبت الجهة مخصصاً في 31 ديسمبر 20×4.
Assumption 2 – Entity A's previous basis of accounting was not consistent with IPSAS 19. Therefore, entity A develops estimates in accordance with IPSAS 19. Under IPSAS 19, an entity determines whether an obligation exists at the end of the reporting period by taking account of all available evidence, including any additional evidence provided by events after the reporting period. Similarly, in accordance with IPSAS 14, <i>Events after the Reporting Period</i>, the resolution of a court case after the reporting period is an adjusting event after the reporting period if it confirms that the entity had a present	الافتراض الثاني – لم يكن أساس المحاسبة السابق للجهة "أ" متسقاً مع معيار المحاسبة للقطاع العام 19. لذلك، وضعت الجهة التقديرات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19. وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 19، تحدد الجهة ما إذا كان واجب موجوداً في نهاية فترة القوائم المالية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار جميع الأدلة المتاحة، بما في ذلك أي أدلة إضافية تتوافر من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية*. على نحو مماثل، ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 14، <i>الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية*</i>، يُعدُّ قرار البت في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة بعد فترة القوائم المالية هو حدث معدل بعد فترة القوائم المالية إذا أدى إلى التأكيد على أن الجهة كان عليها واجب حالي في

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
obligation at that date. In this instance, the resolution of the court case confirms that entity A had a liability in September 20X4 (when the events occurred that gave rise to the court case). Therefore, entity A recognizes a provision at December 31, 20X4. Entity A measures that provision by discounting the CU1 000 paid on July 10, 20X5 to its present value, using a discount rate that complies with IPSAS 19 and reflects market conditions at December 31, 20X4.	ذلك التاريخ. وفي هذه الحالة، يؤكد قرار المحكمة أنه يترتب على الجهة "أ" التزاماً في سبتمبر 20×4 (عندما تحققت الأحداث التي نتج عنها رفع الدعوى أمام المحكمة). لذلك تقوم الجهة "أ" بإثبات مخصص في 31 ديسمبر 20×4. وتقيس الجهة "أ" ذلك المخصص عن طريق خصم مبلغ 1,000 ريال سعودي يسدد في 10 يوليو 20×5 إلى قيمته الحالية، وذلك باستخدام سعر خصم يتوافق مع معيار المحاسبة للقطاع العام 19 ويعكس أوضاع السوق في 31 ديسمبر 20×4. * عُد مصطلح "الأحداث اللاحقة لفترة القوائم المالية" " (events after the reporting period) وكذا مسمى معيار المحاسبة للقطاع 14 ليعكس مسماه الحالي "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" (events after the reporting date) كما ورد في معايير المحاسبة للقطاع العام.
51. Paragraphs 23-26 of the IPSAS 33 do not override requirements in other IPSASs that base classifications or measurements on circumstances existing at a particular date. Examples include: a. The identification of a lease (see IPSAS 43, <i>Leases</i>); and b. The distinction between financial liabilities and equity instruments (see IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i>).	51. لا تلغى الفقرات 23-26 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى التي تبنى التصنيفات أو القياسات على أساس الظروف القائمة في تاريخ معين. تتضمن الأمثلة: أ. تحديد عقد الإيجار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>)؛ و ب. التمييز بين الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i>).
IPSAS 43, <i>Leases</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>
52. In accordance with paragraph 95 of IPSAS 33 and paragraph 70 of IPSAS 43, a lessor classifies leases as operating leases or finance leases on the basis of circumstances existing at the inception of the lease, on the date of adoption of accrual basis IPSASs. In some cases, the lessee and the lessor may agree to change the provisions of the lease, other than by renewing the lease, in a manner that would have resulted in a different classification for the lessor in accordance with IPSAS 43 had the changed terms been in effect at the inception of the lease. If so, the revised agreement is considered as a new contract over its term from the date of adoption of accrual basis IPSASs.	52. وفقاً للفقرة 95 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 والفقرة 70 من معيار المحاسبة للقطاع العام 43، يقوم المؤجر بتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو عقود إيجار تمويلي على أساس الظروف القائمة عند نشأة عقد الإيجار، وذلك في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. في بعض الحالات، قد يتفق المستأجر والمؤجر على تغيير أحكام عقد الإيجار، بخلاف تجديد عقد الإيجار، وبطريقة كانت سينتج عنها تصنيف مختلف للمؤجر وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43 فيما لو كانت الشروط المغيّرة سارية المفعول عند نشأة عقد الإيجار. في هذه الحالة، يُعتبر الاتفاق المعدل عقداً جديداً على مدى أجله من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.
IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>
53. If a first-time adopter's depreciation methods and rates in accordance with its previous basis of accounting are acceptable in accordance with IPSASs, it accounts for any change in estimated useful life or depreciation pattern prospectively from when it	53. إذا كانت طرق ومعدلات الاستهلاك للجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لأساسها المحاسبي السابق هي طرق ومعدلات مقبولة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام، تقوم الجهة بالمحاسبة عن أي تغيير في العمر الإنتاجي المقدر أو نمط الاستهلاك بأثر

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
makes that change in estimate (paragraphs 22 and 26 of IPSAS 33 and paragraph 57 of IPSAS 45). However, in some cases, a first-time adopter's depreciation methods and rates in accordance with its previous basis of accounting may differ from those that would be acceptable in accordance with IPSASs (for example, if they do not reflect a reasonable estimate of the asset's useful life). If those differences have a material effect on the financial statements, the entity adjusts accumulated depreciation in its opening statement of financial position retrospectively so that it complies with IPSASs.	مستقبلي من تاريخ إجراء ذلك التغيير في التقدير (الفقرتان 22 و 26 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 والفقرة 57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45). مع ذلك، في بعض الحالات قد تختلف طرق ومعدلات الاستهلاك للجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لأساسها المحاسبي السابق عن تلك الطرق والمعدلات التي تُعَدُّ مقبولة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام (على سبيل المثال، إذا كانت لا تعكس تقديرًا معقولاً للعمر الإنتاجي للأصل). إذا كان لتلك الاختلافات تأثير ذو أهمية نسبية على القوائم المالية، فإن على الجهة أن تعدل الاستهلاك المتراكم في قائمة المركز المالي الافتتاحية بأثر رجعي بحيث يتوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام.
54. A first-time adopter may elect to use one of the following amounts as the deemed cost of property, plant, and equipment: a. Current operational value or fair value at the date of adoption of IPSASs (paragraph 67 of IPSAS 33), in which case the first-time adopter provides the disclosures required by paragraph 148 of IPSAS 33 ; or b. A revaluation in accordance with its previous basis of accounting that meets the criteria in paragraph 67 of IPSAS 33.	54. يجوز أن تختار الجهة المطبقة لأول مرة استخدام أحد المبالغ التالية كتكلفة مفترضة للممتلكات والآلات والمعدات: أ. القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (الفقرة 67 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33)، وفي هذه الحالة تقدم الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاحات المطلوبة وفق الفقرة 148 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33؛ أو ب. إعادة التقييم وفقاً لأساسها المحاسبي السابق الذي يستوفي الضوابط الواردة في الفقرة 67 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33.
55. Subsequent depreciation is based on that deemed cost and starts from the date for which the first-time adopter determined the deemed cost, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize certain assets, when the exemptions providing the relief have expired, or the asset has been recognized in accordance with IPSAS 45 (whichever is earlier).	55. يُحَسَّب الاستهلاك اللاحق على أساس تلك التكلفة المفترضة، ويبدأ من التاريخ الذي حددت فيه الجهة المطبقة لأول مرة التكلفة المفترضة، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول معينة، عند انقضاء فترة السماح أو عند إثبات الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر).
56. If a first-time adopter chooses as its accounting policy the current value model in IPSAS 45 for some or all classes of property, plant, and equipment, it presents the cumulative revaluation surplus as a separate component of net assets/ equity. The revaluation surplus at the date of adoption of IPSASs is based on a comparison of the carrying amount of the asset at that date with its cost or deemed cost. If the deemed cost is the current operational value or fair value at the date of adoption of IPSASs or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets, when the	56. إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 كسياسة محاسبية لها لبعض أو جميع فئات العقارات والآلات والمعدات، فإنها تعرض فائض إعادة التقييم التراكمي كبند مكون منفصل في صافي الأصول/ حقوق الملكية. يقوم فائض إعادة التقييم في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام على مقارنة القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ مع تكلفته أو تكلفة المفترضة. إذا كانت التكلفة المفترضة هي القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول معينة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
exemptions providing the relief have expired, or the asset has been recognized and/or measured in accordance with IPSAS 45 (whichever is earlier), the first-time adopter provides the disclosures required by paragraph 148 of IPSAS 33.	و/أو عدم قياسها، عند انقضاء أجل الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح، أو عند إثبات الأصول و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 (أيهما أبكر)، فإن الجهة المطبقة لأول مرة تقدم الإفصاحات المطلوبة وفق الفقرة 148 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33.
57. If revaluations in accordance with the first-time adopter's previous basis of accounting did not satisfy the criteria in paragraphs 67 or 69 of IPSAS 33, the first-time adopter measures the revalued assets in its opening statement of financial position on one of the following bases: a. Historical cost (or deemed cost) less any accumulated depreciation and any accumulated impairment losses under the historical cost model in IPSAS 45; b. Deemed cost, being the current operational value or fair value or an alternative when market-based evidence of current operational value or fair value is not available, at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets, the date at which the asset is recognized and/or measured during the period of transition, or when the transitional exemptions expire (whichever is earlier); or c. A revalued amount, if the entity adopts the current value model in IPSAS 45 as its accounting policy in accordance with IPSASs for all items of property, plant, and equipment in the same class.	57. إذا لم تستوف عمليات إعادة التقويم وفقاً للأساس المحاسبي السابق للجهة المطبقة لأول مرة الضوابط الواردة في الفقرة 67 أو 69 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، فإنه على الجهة المطبقة لأول مرة أن تقيس الأصول المعاد تقييمها في قائمة المركز المالي الافتتاحية وفقاً لأحد الأسس التالية: أ. التكلفة التاريخية (أو التكلفة المفترضة) مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة بموجب نموذج التكلفة التاريخية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45؛ أو ب. التكلفة المفترضة، كونها القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة أو بديلها عند عدم توافر أدلة مبنية على السوق على القيمة التشغيلية الجارية أو القيمة العادلة، في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول معينة و/أو عدم قياسها، أو في التاريخ الذي يُثبت فيه إثبات أصول و/أو عدم قياسها، أو في التاريخ الذي تُثبت الأصول و/أو تُقاس فيه خلال فترة التحول، أو عند انقضاء أجل الإعفاءات الانتقالية (أيهما أبكر)؛ أو ج. المبلغ المعاد تقويمه، إذا طبقت الجهة نموذج القيمة الجارية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 كسياسة محاسبية لها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام لجميع بنود العقارات والآلات والمعدات في نفس الفئة.
58. IPSAS 45 requires each part of an item of property, plant, and equipment with a cost that is significant in relation to the total cost of the item to be depreciated separately. However, IPSAS 45 does not prescribe the unit of measurement for recognition of an asset, i.e. what constitutes an item of property, plant, and equipment. Thus, judgment is required in applying the recognition criteria to an entity's specific circumstances (see paragraphs 8 and 41).	58. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 استهلاك كل جزء من بند العقارات والآلات والمعدات، الذي تكون تكلفته مهمة نسبياً قياساً بمجموع التكلفة للبند، بشكل منفصل. مع ذلك، لم يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 45 وحدة القياس لإثبات أصل، أي ما يشكل بنداً من بنود العقارات والآلات والمعدات. وبالتالي، لابد من إصدار أحكام محددة في تطبيق ضوابط الإثبات على الظروف الخاصة بالجهة (انظر الفقرتين 8 و 41).
IPSAS 39, Employee Benefits	معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين
59. At the date of adoption of IPSASs, a first-time adopter applies IPSAS 39 in measuring defined benefits plans and other long-term employee benefits, and recognizes all	59. في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة، معيار المحاسبة للقطاع العام 39 منافع الموظفين في قياس برامج المنافع المحددة ومنافع

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
cumulative actuarial gains or losses from the inception of the plan until the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period from the recognition of defined benefit plans and other long- term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier).	الموظفين طويلة الأجل الأخرى، وتثبت جميع المكاسب أو الخسائر الإكتوارية المتراكمة م بدء البرنامج حتى تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو عندما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، أو التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو عندما تكون برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى قد أثبتت و/أو قيست وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر).
60. A first-time adopter's actuarial assumptions at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long- term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier), are consistent with actuarial assumptions made at the end of its comparative period (if the first-time adopter elects to present comparative information in accordance with paragraph 78 of IPSAS 33) in accordance with its previous basis of accounting (after adjustments to reflect any difference in accounting policies), unless there is objective evidence that those assumptions were in error (paragraph 23 of the IPSAS 33). Any later revisions to those assumptions are an actuarial gain or loss of the period in which the first-time adopter makes the revisions.	60. تعتبر الافتراضات الإكتوارية الخاصة بالجهة المطبقة لأول مرة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من فترة السماح التي تقدم إعفاء من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو يتم فيه إثبات و/أو قياس برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر)، تتسق مع الافتراضات الإكتوارية التي تتم في نهاية فترتها المقارنة (إذا اختارت الجهة عرض المعلومات المقارنة وفقاً للفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33) وفقاً لأساسها المحاسبي السابق (بعد التعديلات لتعكس أي اختلاف في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي يثبت أن تلك الافتراضات كانت خاطئة (الفقرة 23 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33). تعتبر أي تعديلات لاحقة على هذه الافتراضات هي مكسب أو خسارة إكتوارية للفترة التي تجري فيها الجهة المطبقة لأول مرة التعديلات.
61. A first-time adopter may need to make actuarial assumptions at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long-term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier), that were not necessary in accordance with its basis of accounting. Such actuarial assumptions do not reflect conditions that arose after the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long-term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier). In particular,	61. قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى وضع افتراضات إكتوارية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة السماح من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت و/أو تُقاس فيه برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر)، والتي لم تكن ضرورية وفقاً للأساس المحاسبي الذي تستخدمه الجهة. لا تعكس هذه الافتراضات الإكتوارية الأوضاع التي نشأت بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة السماح من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت فيه إثبات و/أو تُقاس فيه برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر). وتحديداً، تعكس أسعار الخصم والقيمة العادلة لأصول البرنامج

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
discount rates and the fair value of plan assets at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long-term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the liabilities are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier), reflect market conditions at that date. Similarly, the first-time adopter's actuarial assumptions at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long-term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier), about future employee turnover rates do not reflect a significant increase in estimated employee turnover rates as a result of a curtailment of the pension plan that occurred after the date of adoption of IPSASs.	في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت و/أو تُقاس فيه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر)، والتي تعكس ظروف السوق السائدة في ذلك التاريخ. وبالمثل، الافتراضات الاكتوارية للجهة المطبقة لأول مرة في تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تنطوي على فترة السماح من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت و/أو تُقاس فيه برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر)، فيما يتعلق بمعدلات دوران الموظفين في المستقبل التي لا تعكس زيادة مهمة في تقديرات معدلات دوران الموظفين كنتيجة لتقليص برنامج التقاعد الذي وقع بعد تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.
62. In many cases, a first-time adopter's transitional IPSAS financial statements or its first IPSAS financial statements will reflect measurements of employee benefit obligations at three dates (where a first-time adopter elects to present comparative information in accordance with paragraph 78 of IPSAS 33): the end of the first reporting period, the date of the comparative statement of financial position (where the first-time adopter elects to present comparative information) and the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantages of the exemptions that provide relief from the recognition of defined benefit plans and other long-term employee benefits, the date on which the exemptions expire or when the defined benefits plans and other long-term employee benefits are recognized and/or measured in accordance with IPSAS 39 (whichever is earlier). IPSAS 39 encourages the first-time adopter to involve a qualified actuary in the measurement of all material post-employment benefit obligations. To minimize costs, a first-time adopter may request a qualified actuary to carry out a detailed actuarial valuation at one or two of these dates and roll the valuation(s) forward or back to the other date(s). Any such roll forward or roll back reflects any material	62. في كثير من الحالات تعكس القوائم المالية الانتقالية للجهة المطبقة لأول مرة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام أو أول قوائم مالية للجهة المطبقة لأول مرة بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام القياسات الخاصة بالواجبات مقابل منافع الموظفين في ثلاثة تواريخ (حينما تختار الجهة عرض معلومات مقارنة وفقاً لفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33): نهاية فترة القوائم المالية الأولى، وتاريخ قائمة المركز المالي المقارنة (حيث تختار الجهة عرض المعلومات المقارنة) وتاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تسمح بإعفاء من إثبات برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت و/أو تُقاس فيه برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39 (أيهما أبكر). ويشجّع معيار المحاسبة للقطاع العام 39 للجهة المطبقة لأول مرة على إشراك خبير إكتواري مؤهل في قياس جميع واجبات المنافع ذات الأهمية النسبية لما بعد التوظيف. ولتخفيض التكاليف، قد تطلب الجهة المطبقة لأول مرة خبيراً إكتواريّاً مؤهلاً لإجراء تقييم إكتواري مفصل في واحد أو اثنين من هذه التواريخ وتقديم أو تأخير التقييم (التقييمات) إلى تاريخ آخر (تواريخ أخرى). يعكس هذا التقديم أو التأخير أي معاملات ذات أهمية نسبية وأحداث ذات أهمية نسبية أخرى (بما في ذلك التغيرات في أسعار السوق

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
transactions and other material events (including changes in market prices and interest rates) between those dates (paragraph 61 of IPSAS 39).	وأسعار الفائدة) بين تلك التواريخ (الفقرة 61 من معيار المحاسبة للقطاع العام 39).
IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> and IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i>	معايير المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد ومعايير المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد
63. Paragraph 98 and 108 of IPSAS 33 requires a first-time adopter to apply the requirements in IPSAS 21 and IPSAS 26 prospectively from the date of adoption of accrual basis IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemptions that provide a three year transitional relief period to not recognize and/or measure an asset, the date when the exemptions that provided the relief expire and/or the asset is recognized and/or measured. For example, if an entity adopts accrual basis IPSASs on January 1, 20X1 and takes advantage of the three year transitional relief period to not recognize and/or measure an item or property, plant, and equipment, it would not be required to assess the item of property, plant, and equipment for impairment until (a) December 31, 20X3 (i.e. the date on which the transitional exemption expire) or (b) the date following the recognition of the item of property, plant, and equipment if it was recognized and/or measured during the period of transition (whichever is earlier).	63. تتطلب الفقرتان 98 و108 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 من الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعايير المحاسبة للقطاع العام 26 بأثر مستقبلي من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات الأصول و/أو عدم قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات التي أتاحت فترة السماح و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأصول. على سبيل المثال، إذا طبقت الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×1 وكانت تستفيد من فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات و/أو قياس بند العقارات والآلات والمعدات، فإنه لا يتطلب منها تقويم بند العقارات والآلات والمعدات فيما يخص هبوط القيمة حتى (أ) 31 ديسمبر 20×3 (أي التاريخ الذي ينقضي فيه أجل الإعفاء الانتقالي) أو (ب) التاريخ الذي يلي إثبات بند العقارات والآلات والمعدات إذا أُثبت و/أو قيس خلال فترة التحول (أيهما أبكر).
64. The estimates used to determine whether a first-time adopter recognizes an impairment loss (and to measure any such impairment loss) at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of assets, the date on which the exemptions expire or when the assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier) are consistent with estimates made for at the end of its comparative period (if the first-time adopter elects to present comparative information in accordance with paragraph 78 of IPSAS 33) the first-time adopter's previous basis of accounting (after adjustments to reflect any difference in accounting policies), unless there is objective evidence that those estimates were in error (paragraphs 23 and 24 of IPSAS 33). The first-time adopter reports any later revisions to those estimates as an event of the period in which it makes the revisions.	64. تعتبر التقديرات المستخدمة لتحديد ما إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة تثبت خسارة هبوط القيمة (وتقيس مثل هذه الخسارة لهبوط القيمة) في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاء الذي يتيح فترة سماح بعدم إثبات الأصول، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، متسقة مع التقديرات التي تتم في نهاية فترتها المقارنة (إذا اختارت الجهة المطبقة لأول مرة عرض معلومات مقارنة وفقاً للفقرة 78 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33) بموجب أساس المحاسبة السابق للجهة المطبقة لأول مرة (بعد التعديلات لتعكس أي اختلاف في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي بأن تلك التقديرات كانت خاطئة (الفقرتان 23 و 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33). تقوم الجهة المطبقة لأول مرة بالتقرير عن أي تعديلات لاحقة على تلك التقديرات على أنها أحداث في الفترة التي تجري فيها التعديلات.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
65. In assessing whether it needs to recognize an impairment loss (and in measuring any such impairment loss) at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of assets, the date on which the exemptions expire or when the assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier), the first-time adopter may need to make estimates for that date that were not necessary in accordance with its previous basis of accounting. Such estimates and assumptions do not reflect conditions that arose after the date of transition, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of assets, the date on which the exemptions expire or when the assets are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier) (paragraph 25 of IPSAS 33).	65. في تقويم ما إذا كانت تحتاج إلى إثبات خسارة هبوط القيمة (وفي قياس أي خسارة لهبوط القيمة) في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأصول، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، قد تحتاج الجهة المطبقة لأول مرة إلى إجراء تقديرات في ذلك التاريخ لم تكن ضرورية وفقاً لأساسها المحاسبي السابق. لا تعكس هذه التقديرات والافتراضات الأوضاع التي نشأت بعد تاريخ التحول، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة السماح من إثبات الأصول، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر) (الفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33).
IPSAS 28, Financial Instruments: Presentation	معيار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض
66. In its opening statement of financial position, a first-time adopter applies the criteria in IPSAS 28 to classify financial instruments issued (or components of compound instruments issued) as either financial liabilities or net asset/ equity instruments in accordance with the substance of the contractual arrangement when the instrument first satisfied the recognition criteria in IPSAS 28 (paragraphs 13 and 35), without considering events after that date (other than changes to the terms of the instruments).	66. في قائمة المركز المالي الافتتاحية، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الضوابط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 لتصنيف الأدوات المالية المصدرة (أو مكونات الأدوات المركبة المصدرة) إما كالتزامات مالية أو كأدوات صافي أصول/ حقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيب التعاقدي عندما استوفت الأداة ضوابط الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 (الفقرتان 13 و35)، دون الأخذ في الاعتبار الأحداث التي تقع بعد ذلك التاريخ (بخلاف التغيرات في الشروط التي تتضمنها الأدوات).
IPSAS 41, Financial Instruments	معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية
Recognition	الإثبات
67. A first-time adopter recognizes all financial assets and financial liabilities (including all derivatives) that qualify for recognition in accordance with IPSAS 41 and have not yet qualified for derecognition in accordance with IPSAS 41, except non-derivative financial assets and non-derivative financial liabilities derecognized in accordance with its previous basis of accounting before the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS	67. تثبت الجهة المطبقة لأول مرة جميع الأصول والالتزامات المالية (بما في ذلك جميع المشتقات) المؤهلة للإثبات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 والتي لم تصبح مؤهلة بعد لإلغاء إثباتها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 - باستثناء الأصول المالية غير المشتقة والالتزامات المالية غير المشتقة التي تم إلغاؤها وإثباتها وفقاً للأساس المحاسبي السابق قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام - أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو عندما يتم فيه إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، والتي لا تختار الجهة المطبقة لأول مرة تطبيق الفقرة 116 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(whichever is earlier), to which the first-time adopter does not choose to apply paragraph 116 of IPSAS 33 (see paragraphs 115 and 116 of IPSAS 33).	عليها (انظر الفقرتين 115 و 116 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33).
68. For example, a first-time adopter that does not apply paragraph 116 of IPSAS 33 does not recognize assets transferred in a securitization, transfer or other derecognition transaction that occurred before the date of adoption of IPSASs if those transactions qualified for derecognition in accordance with its previous basis of accounting. However, if the first-time adopter uses the same securitization arrangement or other derecognition arrangement for further transfers after the date of transition to IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier), those further transfers qualify for derecognition only if they meet the derecognition criteria of IPSAS 41.	68. على سبيل المثال، لا تثبت الجهة المطبقة لأول مرة والتي لا تطبق الفقرة 116 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الأصول المحولة في عملية التوريق أو التحويل أو غيرها من معاملات إلغاء الإثبات التي وقعت قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام إذا كانت تلك المعاملات مؤهلة لإلغاء الإثبات وفقاً لأساسها المحاسبي السابق. مع ذلك، إذا استخدمت الجهة المطبقة لأول مرة نفس ترتيب التوريق أو ترتيب آخر لإلغاء الإثبات في عمليات التحويل الأخرى بعد تاريخ التحول إلى معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تسمح بالإعفاء من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، وتكون عمليات التحويل الأخرى هذه مؤهلة لإلغاء الإثبات فقط إذا كانت مستوفية لضوابط إلغاء الإثبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
<i>Embedded Derivatives</i>	<i>المشتقات المدمجة</i>
69. When IPSAS 41 requires a first-time adopter to separate an embedded derivative from a host contract, the initial carrying amounts of the components at the date when the instrument first satisfies the recognition criteria in IPSAS 41 reflect circumstances at that date (IPSAS 41 paragraph 49). If the first-time adopter cannot determine the initial carrying amounts of the embedded derivative and host contract reliably, it measures the entire combined contract as at fair value through surplus or deficit (IPSAS 41 paragraph 52).	69. عندما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من الجهة المطبقة لأول مرة فصل مشتقة مدمجة عن العقد الأساسي، تعكس القيم الدفترية الأصلية للمكونات في التاريخ الذي تستوفى فيه الأداة للمرة الأولى ضوابط الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 الظروف السائدة في ذلك التاريخ (معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الفقرة 49). وإذا لم تتمكن الجهة المطبقة لأول مرة من تحديد القيمة الدفترية الأصلية للمشتقة المدمجة والعقد الأساسي بموثوقية، فإنها تقيس العقد بمجمله بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الفقرة 52).
<i>Measurement</i>	<i>القياس</i>
70. In preparing its opening statement of financial position, a first-time adopter applies the criteria in IPSAS 41 to identify those financial assets and financial liabilities that are measured at fair value and those that are measured at amortized cost.	70. عند إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية، تطبق الجهة المطبقة لأول مرة الضوابط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لتحديد تلك الأصول المالية والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة وتلك التي تقاس بالتكلفة المستنفذة.
<i>Adjusting the Carrying Amount of Financial Instruments on the Date of Adoption of Accrual Basis IPSASs or During the Period of Transition</i>	<i>تعديل القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق أو خلال فترة التحول</i>
71. A first-time adopter shall treat an adjustment to the carrying amount of a financial asset or financial liability as an adjustment to be recognized in the opening balance of	71. يجب أن تعالج الجهة التعديل على القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي كتعديل يجب إثباته في الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم في تاريخ تطبيق

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
accumulated surplus or deficit at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier), only to the extent that it results from adopting IPSAS 41. Because all derivatives, other than those that are financial guarantee contracts or are designated and effective hedging instruments, are classified as held for trading, the differences between the previous carrying amount (which may have been zero) and the fair value of the derivatives are recognized as an adjustment of the balance of accumulated surplus or deficit at the beginning of the financial year in which IPSAS 41 is initially applied, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier).	معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات المسموح بها و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، فقط إلى الحد الذي ينتج عن تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ولأن جميع المشتقات، باستثناء تلك التي هي عقود ضمان مالي أو أدوات تحوط مصنفة وفعالة، يتم تعيينها على أنها محتفظ بها للمتاجرة، يتم إثبات الفروق بين القيمة الدفترية السابقة (التي قد تكون بقيمة صفر) والقيمة العادلة للمشتقات كتعديل على رصيد الفائض أو العجز المتراكم في بداية السنة المالية التي طبق خلالها معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لأول مرة، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية و وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر).
Hedge Accounting	محاسبة التحوط
72. Paragraphs 117 to 119 of IPSAS 33 deal with hedge accounting. The designation and documentation of a hedge relationship must be completed on or before the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier) if the hedge relationship is to qualify for hedge accounting from that date. Hedge accounting can be applied prospectively only from the date that the hedge relationship is fully designated and documented.	72. تتناول الفقرات 117-119 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 المحاسبة عن التحوط. يجب إكمال التعيين وتوثيق علاقة التحوط في أو قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر) إذا كانت علاقة التحوط مؤهلة للمحاسبة عن التحوط بدءاً من ذلك التاريخ. يمكن تطبيق المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي فقط من التاريخ الذي تصنف فيه وتوثق علاقة التحوط بشكل كامل.
73. A first-time adopter may, in accordance with its previous basis of accounting, have deferred or not recognized gains and losses on a fair value hedge of a hedged item that is not measured at fair value. For such a fair value hedge, a first-time adopter adjusts the carrying amount of the hedged item at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the	73. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة، ووفقاً لأساسها المحاسبي السابق، أن تؤجل أو لا تثبت المكاسب والخسائر من تحوط القيمة العادلة للبند المتحوط له الذي لا يقاس بالقيمة العادلة. بالنسبة لمثل هذا التحوط للقيمة العادلة، تعدل الجهة المطبقة لأول مرة القيمة الدفترية للبند المتحوط له في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تسمح بإعفاء من إثبات

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
recognition of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier). The adjustment is the lower of: a. That portion of the cumulative change in the fair value of the hedged item that reflects the designated hedged risk and was not recognized in accordance with its previous basis of accounting; and b. That portion of the cumulative change in the fair value of the hedging instrument that reflects the designated hedged risk and, in accordance with its previous basis of accounting, was either (i) not recognized or (ii) deferred in the statement of financial position as an asset or liability.	الأدوات المالية، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو يتم فيه إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر). يكون التعديل بالمبلغ الأقل من بين ما يلي: أ. ذلك الجزء من التغير المتراكم في القيمة العادلة للبند المتحوط له الذي يعكس المخاطر المتحوط لها التي تم تعيينها والذي لم يتم إثباته وفقاً للأساس المحاسبي السابق للجهة؛ و ب. ذلك الجزء من التغير المتراكم في القيمة العادلة لأداة التحوط الذي يعكس المخاطر المتحوط لها المصنفة وفقاً للأساس المحاسبي السابق للجهة، والذي إما أنه (1) لم يُثبت أو (2) يُؤجل في قائمة المركز المالي كأصل أو التزام.
74. A first-time adopter may, in accordance with its previous basis of accounting, have deferred gains and losses on a cash flow hedge of a forecast transaction. If, at the date of adoption of IPSAS, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/ or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier), the hedged forecast transaction is not highly probable, but is expected to occur, the entire deferred gain or loss is recognized in net assets/equity. Any net cumulative gain or loss that has been reclassified to net assets/equity on initial application of IPSAS 41 or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier) remains in net assets/equity until (a) the forecast transaction subsequently results in the recognition of a non-financial asset or non-financial liability, (b) the forecast transaction affects surplus or deficit or (c) subsequently circumstances change and the forecast transaction is no longer expected to occur, in which case any related net cumulative gain or loss is reclassified from net assets/equity to surplus or deficit. If the hedging instrument is still held, but the hedge does not qualify as a cash flow hedge in accordance with IPSAS 41, hedge accounting is no longer appropriate starting from the	74. يجوز للجهة المطبقة لأول مرة، وفقاً لأساسها المحاسبي السابق، أن تؤجل المكاسب والخسائر المؤجلة في تحوط التدفق النقدي لمعاملة متوقعة، وإذا استفادت الجهة، في تاريخ تطبيق هذا المعيار، أو حينما تستفيد الجهة من الإعفاء الذي يقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو يتم فيه إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، فإنه لا تكون المعاملة المتوقعة المتحوط لها محتملة بدرجة كبيرة، لكنها من المتوقع أن تحدث، وتُثبت المكاسب أو الخسائر المؤجلة بالكامل في صافي الأصول/ حقوق الملكية. تبقى أي مكاسب أو خسائر صافية متراكمة أعيد تصنيفها في صافي الأصول/ حقوق الملكية عند التطبيق الأول لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، أو حيث تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تسمح بإعفاء من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر)، تبقى في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى أن (أ) تؤدي المعاملة المتوقعة لاحقاً إلى إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو (ب) تؤثر المعاملة المتوقعة على الفائض أو العجز، أو (ج) تتغير الظروف لاحقاً ويكون من غير المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، وفي هذه الحالة يُعاد تصنيف أي صافي مكاسب أو خسائر تراكمية ذات علاقة من صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز. وإذا كانت أداة التحوط مازال مُحْتَقَظاً بها، ولكن كان التحوط غير مؤهل كتحوط للتدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن المحاسبة عن التحوط لا تعد مناسبة بدءاً من تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition and/ or measurement of financial instruments, the date on which the exemptions expire or when the financial instruments are recognized and/or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier).	الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأدوات المالية و/أو قياسها، من التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو عندما تُثبت و/أو تُقاس فيه الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام الذي ينطبق (أيهما أبكر).
IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i>	معيار المحاسبة للقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة
75. A first-time adopter's opening statement of financial position excludes all intangible assets and other intangible items that do not meet the criteria for recognition in accordance with IPSAS 31 at the date of adoption of IPSAS, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of intangible assets, the date on which the exemptions expire and/or when the intangible assets are recognized and/ or measured in accordance with the applicable IPSAS (whichever is earlier) and includes all intangible assets that meet the recognition criteria in IPSAS 31 at that date.	75. تستبعد قائمة المركز المالي الافتتاحية للجهة المطبقة لأول مرة جميع الأصول غير الملموسة والبنود غير الملموسة الأخرى التي لا تستوفي ضوابط الإثبات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تسمح بالإعفاء من إثبات الأصول غير الملموسة، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات المسموح بها و/أو يتم فيه إثبات الأصول غير الملموسة و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العامة التي تنطبق (أيها أبكر)، وتتضمن جميع الأصول غير الملموسة التي تستوفي ضوابط الإثبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 في ذلك التاريخ.
76. The criteria in IPSAS 31 require an entity to recognize an intangible asset if, and only if: a. It is probable that the future economic benefits that are attributable to the asset will flow to the entity; and b. The cost of the asset can be measured reliably. IPSAS 31 supplements these two criteria with further, more specific, criteria for internally generated intangible assets.	76. تتطلب الضوابط المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 31 من الجهة أن تثبت أصلاً غير ملموس فقط إذا: أ. كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تنسب للأصل إلى الجهة؛ و ب. كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية. ويضيف معيار المحاسبة للقطاع العام 31 إلى هذين الضابطين ضوابط إضافية أكثر تحديداً بالنسبة للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً.
77. In accordance with paragraphs 63 and 66 of IPSAS 31, an entity capitalizes the costs of internally generated intangible assets prospectively from the date when the recognition criteria are met. IPSAS 33 allows an entity to recognize previously expensed intangible assets to the extent that the item meets the definition of an intangible asset, and the recognition criteria in IPSAS 31. Thus, if an internally generated intangible asset qualifies for recognition at the date of adoption of IPSASs, or where the first-time adopter takes advantage of the exemption that provides relief from the recognition of intangible assets, the date on which the exemptions expire and/or when the intangible assets are recognized and/or measured in accordance with the IPSAS 31 (whichever is	77. وفقاً للفقرتين 63 و66 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31، تقوم الجهة برسملة تكاليف الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً بأثر مستقبلي من تاريخ استيفاء ضوابط الإثبات. ويسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة بإثبات الأصول غير الملموسة التي قيّدت مسبقاً كمصروفات إلى الحد الذي يستوفي فيه البند تعريف الأصل غير الملموس، وضوابط الإثبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 31. لذلك، إذا كان الأصل غير الملموس المولد داخلياً مؤهلاً للإثبات في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تقدم فترة سماح من إثبات الأصول غير الملموسة، في التاريخ الذي تنقضي فيه الإعفاءات و/أو عند إثبات الأصول غير الملموسة و/أو قياسها وفقاً لمعيار المحاسبة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
earlier) the first-time adopter recognizes and/or measures the asset in its opening statement of financial position even if it had recognized the related expenditure as an expense in accordance with its previous basis of accounting.	للقطاع العام 31 (أيهما أبكر)، تثبت الجهة المطبقة لأول مرة و/أو تقيس الأصل في قائمة المركز المالي الافتتاحية حتى وإن كانت قد أثبتت النفقات ذات العلاقة كمصروفات وفقاً لأساسها المحاسبي السابق.
78. If the asset does not qualify for recognition in accordance with IPSAS 31 until a later date, its cost is the sum of the expenditure incurred from that later date.	78. إذا لم يكن الأصل مؤهلاً للإثبات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 31 حتى تاريخ لاحق، تكون تكلفته هي مجموع النفقات المتكبدة بدءاً من ذلك التاريخ اللاحق.
79. The criteria in paragraph IG76 also apply to intangible assets acquired separately. In many cases, contemporaneous documentation prepared to support the decision to acquire the asset will contain an assessment of the future economic benefits or service potential. Furthermore, as explained in paragraph 33 of IPSAS 31, the cost of a separately acquired intangible asset can usually be measured reliably.	79. تطبق أيضاً الضوابط الواردة في فقرة "إرشادات التنفيذ 76" على الأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بشكل منفصل. وفي كثير من الحالات، تحتوي على الوثائق المتزامنة المعدة لدعم قرار اقتناء الأصل تقويماً للمنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة. وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح في الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31، يمكن عادة قياس تكلفة الأصل غير الملموس المُقتنى بشكل منفصل بموثوقية.
80. A first-time adopter may elect to use one of the following amounts as the deemed cost of intangible assets (except for internally generated intangible assets): a. Fair value at the date of adoption of IPSASs, or where a first-time adopter takes advantage of the exemption that provides a three year transitional relief period to not recognize and/or measure certain assets, the date at which the asset is recognized and/ or measured during the period of transition, or the date on which the exemptions expire (whichever is earlier) (paragraph 67 of IPSAS 33), in which case the entity gives the disclosures required by paragraph 148 of IPSAS 33; or b. A revaluation in accordance with its previous basis of accounting that meets the criteria in paragraph 67 of IPSAS 33.	80. يجوز أن تختار الجهة المطبقة لأول مرة استخدام أحد المبالغ التالية كتكلفة مفترضة للأصول غير الملموسة (باستثناء الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً): أ. القيمة العادلة في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، أو حينما تستفيد الجهة المطبقة لأول مرة من الإعفاءات التي تتيح فترة سماح انتقالية لثلاث سنوات بعدم إثبات أصول معينة و/أو عدم قياسها، في التاريخ الذي يُثبت و/أو يُقاس فيه الأصل خلال فترة التحول أو تنقضي فيه الإعفاءات (أيهما أبكر) (الفقرة 67 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33)، وفي هذه الحالة تقدم الجهة الإفصاحات المطلوبة وفق الفقرة 148 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33؛ أو ب. إعادة التقويم وفقاً لأساسها المحاسبي السابق والذي يستوفي الضوابط الواردة في الفقرة 67 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33.
81. If a first-time adopter's amortization methods and rates in accordance with its previous basis of accounting are acceptable in accordance with IPSASs, it accounts for any change in estimated useful life or amortization pattern prospectively from when it makes that change in estimate (paragraphs 23 and 24 of IPSAS 33 and paragraph 103 of IPSAS 31). However, in some cases, the first-time adopter's amortization methods and rates in accordance with its previous basis of accounting may differ from those that would be acceptable in accordance with IPSASs (for example, if they do not reflect a reasonable estimate of the asset's useful life). If those differences have a material effect on the financial statements, the first-time adopter adjusts accumulated amortization on	81. إذا كانت طرق ومعدلات الاستنفاد للجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لأساسها المحاسبي السابق هي طرق ومعدلات مقبولة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام، تقوم الجهة بالمحاسبة عن أي تغيير في العمر الإنتاجي المقدر أو نمط الاستنفاد بأثر مستقبلي من تاريخ إجرائها لذلك التغيير في التقدير (الفقرتان 23 و 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 والفقرة 103 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31). مع ذلك، في بعض الحالات، قد تختلف طرق ومعدلات الاستنفاد للجهة المطبقة لأول مرة وفقاً لأساسها المحاسبي السابق عن تلك الطرق والمعدلات التي تعتبر مقبولة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام (على سبيل المثال، إذا كانت لا تعكس تقديراً معقولاً للعمر الإنتاجي للأصل). إذا كان لتلك الاختلافات تأثير ذو أهمية نسبية على القوائم المالية، تعدل الجهة

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
in its opening statement of financial position retrospectively so that it complies with IPSASs.	الاستنفاد المتراكم في قائمة المركز المالي الافتتاحية بأثر رجعي بحيث تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.
IPSAS 35, Consolidated Financial Statements	معايير المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة
82. If a first-time adopter did not consolidate a controlled entity in accordance with its previous basis of accounting, then, in its consolidated financial statements, the first-time adopter measures the controlled entity's assets and liabilities at the same carrying amounts as in the accrual basis financial statements of the controlled entity following its adoption of IPSASs, after adjusting for consolidation procedures and for the effects of the public sector combination in which it acquired the controlled entity (paragraph 130 of IPSAS 33). If the controlled entity has not adopted accrual basis IPSASs in its financial statements, the carrying amounts described in the previous sentence are those that IPSASs would require in those financial statements.	82. إذا لم توحيد الجهة المطبقة لأول مرة جهة مسيطر عليها وفقاً لأساسها المحاسبي السابق، فإنها تقيس ضمن قوائمها المالية الموحدة أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها بنفس القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية على أساس الاستحقاق الخاصة بالجهة المسيطر عليها بعد تطبيقها لمعايير المحاسبة للقطاع العام، وبعد التعديل لأغراض إجراءات التوحيد وبأثر تجميع العمليات في القطاع العام الذي استحوذت فيه على الجهة المسيطر عليها (الفقرة 130 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33). إذا لم تطبق الجهة المسيطر عليها معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في قوائمها المالية، فإن القيمة الدفترية الموضحة في الجملة السابقة هي تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة للقطاع العام في تلك القوائم المالية.
<i>Controlling Entity Adopts Accrual Basis IPSASs Before the Controlled Entity</i>	<i>الجهة المسيطرة تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق قبل الجهة المسيطر عليها</i>
Background	خلفية
83. Controlling entity A presents its (consolidated) first IPSAS financial statements in 20X5. Its controlled entity B, wholly owned by controlling entity A since formation, prepares information in accordance with accrual basis IPSASs for internal consolidation purposes from that date, but controlled entity B does not present its first IPSAS financial statements until 20X7.	83. تعرض الجهة المسيطرة أول قوائم مالية (موحدة) لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام 20×5 وتقوم الجهة المسيطر عليها "ب"، المملوكة بالكامل للجهة المسيطرة منذ تأسيسها، بإعداد المعلومات وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأغراض التوحيد الداخلي بدءاً من ذلك التاريخ، لكن الجهة المسيطر عليها "ب" لا تعرض أول قوائم مالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام حتى عام 20×7.
Application of Requirements	تطبيق المتطلبات
84. If controlled entity B applies paragraph 129(a) of IPSAS 33, the carrying amounts of its assets and liabilities are the same in both its opening IPSAS statement of financial position at January 1, 20X6 and controlling entity's A consolidated statement of financial position (except for adjustments for consolidation procedures) and are based on controlled entity B's date of adoption of IPSASs.	84. إذا طبقت الجهة المسيطر عليها "ب" الفقرة 129 (أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تكون القيم الدفترية لأصولها والتزاماتها هي نفس المبالغ الواردة في كل من قائمة المركز المالي الافتتاحية في 1 يناير 20×6 وقائمة المركز المالي الموحد للجهة المسيطرة "أ" (باستثناء التعديلات بخصوص إجراءات التوحيد) وتقوم على أساس تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام من قبل الجهة المسيطر عليها "ب".
85. Alternatively, controlled entity B, in accordance with paragraph 129(b) of IPSAS 33, measure all its assets or liabilities based on its own date of adoption of IPSASs (January	85. وكخيار بديل، تقيس الجهة المسيطر عليها "ب"، وفقاً للفقرة 129 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، قياس جميع أصولها أو التزاماتها بناءً على تاريخ تطبيقها

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
20X6). However, the fact that controlled entity B becomes a first-time adopter in 20X7 does not change the carrying amounts of its assets and liabilities in controlling entity A's consolidated financial statements.	لمعايير المحاسبة للقطاع العام (يناير 20×6). مع ذلك، فإن حقيقة أن الجهة المسيطر عليها "ب" قد أصبحت جهة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى في عام 20×7 لا تغير من القيم الدفترية لأصولها والتزاماتها في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة "أ".
<i>Controlled Entity Adopts Accrual Basis IPSASs Before the Controlling Entity</i>	<i>الجهة المسيطر عليها تطبق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق قبل الجهة المسيطرة</i>
Background	خلفية
86. Controlling entity C presents its (consolidated) transitional IPSAS financial statements IPSASs in 20X7. Its controlled entity D, wholly owned by controlling entity C since formation, presented its transitional IPSAS financial statements in 20X5. Until 20X7, controlled entity D prepared information for internal consolidation purposes in accordance with controlling entity's C previous basis of accounting.	86. تعرض الجهة المسيطرة "ج" القوائم المالية الانتقالية (الموحدة) لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام في عام 20×7. وتقوم الجهة المسيطر عليها "د"، المملوكة بالكامل للجهة المسيطرة "ج" منذ تأسيسها، بعرض القوائم المالية الانتقالية لها بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام في عام 20×5. وحتى عام 20×7، قامت الجهة المسيطر عليها "د" بإعداد المعلومات لأغراض التوحيد الداخلي وفقاً للأساس المحاسبي السابق للجهة المسيطرة "ج".
<i>Application of Requirements</i>	<i>تطبيق المتطلبات</i>
87. The carrying amounts of controlled entity D's assets and liabilities at January 1, 20X6 are the same in both controlling entity's C (consolidated) opening accrual basis statement of financial position and controlled entity D's financial statements (except for adjustments for consolidation procedures) and are based on controlled entity D's date of adoption of IPSASs. The fact that controlling entity C becomes a first-time adopter in 20X7 does not change those carrying amounts (paragraph 129 of IPSAS 33).	87. تكون القيم الدفترية لأصول والتزامات الجهة المسيطر عليها "د" في 1 يناير 20×6 هي نفس المبالغ الواردة في كل من قائمة المركز المالي الافتتاحية (الموحدة) وفق أساس الاستحقاق للجهة المسيطرة "ج" والقوائم المالية للجهة المسيطر عليها "د" (باستثناء التعديلات بخصوص إجراءات التوحيد) وتقوم على أساس تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام من قبل الجهة المسيطر عليها "د". ولا تغير حقيقة أن الجهة المسيطرة "ج" قد أصبحت جهة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى في عام 20×7 من تلك القيم الدفترية (الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33).
88. Paragraphs 129 and 130 of IPSAS 33 do not override the following requirements: a. The rest of IPSAS 33 in measuring all assets and liabilities for which paragraphs 129 and 130 of IPSAS 33 are not relevant. b. To give all disclosures required by this IPSAS as of the first-time adopter's own date of transition to IPSASs.	88. الفقرتان 129 و130 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 لا تبطلان المتطلبات التالية: أ. بقية معيار المحاسبة للقطاع العام 33 فيما يتعلق بقياس جميع الأصول والالتزامات التي لا تتعلق بها الفقرتان 129 و130 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33. ب. تقديم جميع الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار اعتباراً من تاريخ تحول الجهة المطبقة لأول مرة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام.
89. Paragraph 129 of IPSAS33 applies if a controlled entity becomes a first-time adopter later than its controlling entity, for example if the controlling entity previously prepared a reporting package in accordance with accrual basis IPSASs for consolidation	89. تطبق الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 إذا أصبحت الجهة المسيطر عليها هي جهة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام للمرة الأولى بعد الجهة المسيطرة، على سبيل المثال إذا أعدت الجهة المسيطرة سابقاً مجموعة تقارير وفقاً لمعايير

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
purposes but did not present a full set of financial statements in accordance with IPSASs. This may be relevant not only when a controlling entity reporting package complies fully with the recognition and measurement requirements of IPSASs, but also when it is adjusted centrally for matters such as review of events after the reporting date and central allocation of pension costs. However, paragraph 129 of IPSAS 33 does not permit a controlled entity to ignore misstatements that are immaterial to the consolidated financial statements of its controlling entity but material to its own financial statements	المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأغراض التوحيد لكنها لم تعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام. قد يكون هذا مناسباً ليس فقط عندما تلتزم مجموعة التقارير للجهة المسيطرة بشكل كامل بمتطلبات الإثبات والقياس الواردة في معايير المحاسبة للقطاع العام، ولكن أيضاً عندما يتم تعديلها بشكل مركزي بخصوص أمور معينة مثل مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والتخصيص المركزي لتكاليف التقاعد. مع ذلك، لا تسمح الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33 للجهة المسيطر عليها بتجاهل الأخطاء التي لا تُعد ذات أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، لكن تعتبر ذات أهمية نسبية بالنسبة لقوائمها المالية.
Presentation and Disclosure	العرض والإفصاح
90. Paragraphs 135 to 140 in IPSAS 33 require a first-time adopter to disclose certain information when it has taken advantage of the transitional exemptions and provisions in its adoption of accrual basis IPSASs. To illustrate: Notes to the financial statements for the year ending December 31, 20X2 Note 48 – Adoption of transitional exemptions and provisions in IPSAS 33 Public Sector Entity X adopted accrual basis IPSAS on January 1, 20X1 and elected to adopt the transitional exemption in IPSAS 33 that allows it to apply a deemed cost and a period of up to three years in which to measure land and buildings and investment property. Public Sector Entity X took advantage of these exemptions in determining a deemed cost, and to measure its land and buildings and investment property. As a result of adopting these transitional exemptions and provisions the entity is not able to make an explicit and unreserved statement about its compliance with accrual basis IPSASs, as the adoption of these transitional exemptions. Affect the fair presentation of Public Sector Entity X's financial statements and its ability to assert compliance with accrual basis IPSASs. No other transitional exemptions that affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSASs during the period of transition were adopted or applied to any other assets and/or liabilities.	90. تتطلب الفقرات 135-140 في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 من الجهة المطبقة لأول مرة الإفصاح عن معلومات معينة عندما تستفيد من الإعفاءات والأحكام الانتقالية في تطبيقها لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. للتوضيح: الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20×2 الإيضاح 48 – تطبيق الإعفاءات والأحكام الانتقالية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 طبقت جهة القطاع العام (س) معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في 1 يناير 20×1، واختارت تطبيق الإعفاء الانتقالي في معيار المحاسبة للقطاع العام 33 الذي يسمح لها بتطبيق التكلفة المفترضة وبفترة تصل إلى ثلاث سنوات لقياس الأراضي والمباني والعقارات الاستثمارية. استفادت جهة القطاع العام (س) من هذه الإعفاءات في تحديد التكلفة المفترضة، وفي قياس الأراضي والمباني والعقارات الاستثمارية. نتيجة لتطبيق هذه الإعفاءات والأحكام الانتقالية، لا تستطيع الجهة تقديم نص صريح وغير متحفظ يفيد بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حيث يؤثر تطبيق هذه الإعفاءات الانتقالية على العرض العادل للقوائم المالية لجهة القطاع العام (س) وعلى قدرتها على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق. لم تُطبق أي إعفاءات انتقالية أخرى تؤثر على العرض العادل وعلى والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق خلال فترة التحول على أي

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
During the period under review, Public Sector Entity X restated its opening balance of investment property with an additional value of CU 1,200,000 after determining the deemed cost on June 30, 20X2 for the investment property under its control. As at year end, Public Sector Entity X has not yet determined a deemed cost for land and buildings and has not yet measured these assets in its financial statements. Land and buildings reflect a closing balance of CU 2,500,000 as at December 31, 20X2. This value was determined under Public Sector Entity X's previous basis of accounting. Public Sector Entity X plans to apply a three year transitional exemption for measuring its land and buildings and in determining a deemed cost for these asset. Public Sector Entity X has appointed an appraiser to value the land and has developed a model for the measurement of buildings. The progress in determining the valuations for land and buildings is in accordance with its implementation plan.	أصول و/أو التزامات أخرى. خلال الفترة قيد المراجعة، عدلت جهة القطاع العام (س) رصيدها الافتتاحي للعقارات الاستثمارية بقيمة إضافية قدرها 1,200,000 ريال سعودي بعد تحديد التكلفة المفترضة في 30 يونيو 20×2 للعقارات الاستثمارية الخاضعة لسيطرتها. وفي نهاية السنة، لم تحدد جهة القطاع العام (س) بعد التكلفة المفترضة للأراضي والمباني ولم تقس بعد هذه الأصول في قوائمها المالية. وتعكس الأراضي والمباني رصيد إقفال قيمته 2,500,000 ريال سعودي في 31 ديسمبر 20×2. قد حُدِّدَت هذه القيمة وفق أساس المحاسبة السابق لجهة القطاع العام (س). تخطط جهة القطاع العام (س) لتطبيق إعفاء انتقالي مدته ثلاث سنوات لقياس أراضيها ومبانيها وفي تحديد التكلفة المفترضة لهذه الأصول. عينت جهة القطاع العام (س) مقيماً لتقييم الأرض وطورت نموذجاً لقياس المباني. ويتوافق التقدم المحرز في تحديد تقييمات الأراضي والمباني مع خطة تنفيذها.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Summary of Transitional Exemptions and Provisions Included in IPSAS 33 First-time Adoption of Accrual Basis IPSASs

ملخص للإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يتضمنها المعيار 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"

91. The diagram below summarizes the transitional exemptions and provisions included in other accrual basis IPSASs.

91. يلخص الجدول الوارد أدناه الأحكام والإعفاءات الانتقالية التي تتضمنها معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

Implementation Guidance									إرشادات التنفيذ							
IPSAS	Transitional exemption provided								هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام
	NO	YES							نعم							لا
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة	
IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i>						✓ To extent that 3 year relief period was adopted		•Presenting comparative info encouraged								
IPSAS 2, <i>Cash Flow Statements</i>	✓								• يشجع على تقديم معلومات مقارنة		✓ إلى الحد الذي طبقت فيه فترة السماح البالغة 3 سنوات					معايير المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"
IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>	✓															معايير المحاسبة للقطاع العام 2 "قائمة التدفقات النقدية"
IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i>								•Exemption to comply with requirements for cumulative translation •Not required to apply Appendix A to items initially recognized before the date of	• إعفاء مؤقت من أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير							معايير المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

								adoption of IPSASs	المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبنود المتماثلة ومن فترة للأخرى								المحاسبية، والأخطاء
IPSAS 5, Borrowing Costs			✓ When allowed alternative is elected as accounting policy					•Encouraged to apply benchmark treatment retrospectively •Allowed alternative must be applied retrospectively									معايير المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
									•الإعفاء من الالتزام بمتطلبات الترجمة التراكمية •لا يُطلب تطبيق الملحق أ على البنود التي تم إثباتها أولاً قبل تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام								معايير المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض"
									•يشجع على تطبيق المعالجة الأساسية بأثر رجعي •يجب أن تطبق المعالجة البديلة المسموح بها بأثر رجعي					✓ عندما يتم اختيار المعالجة البديلة المسموح بها على أنها السياسة المحاسبية			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS	Transitional exemption provided								هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و/أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 9, <i>Revenue from Ex- change Transactions</i>	✓	✓			✓ To extent that 3 year relief period was adopted for assets and/or li- abilities		✓									✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيراد من المعاملات التبادلية"
IPSAS 10, <i>Financial Reporting In Hyperinflationary Economies</i>								•Provisions around severe hyperinflation		✓		إلى الحد الذي طبقت فيه فترة السماح البالغة 3 سنوات للوصول و/أو التزامات			✓		معايير المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"
IPSAS 11, <i>Construction Con- tracts</i>	✓																
IPSAS 12, <i>Inventories</i>		✓	✓ Inventory not recognized under previous basis of accounting	✓ Inventory recognized under previous basis of accounting													
IPSAS 43, <i>Leases</i>			✓ Leased assets and/or liabilities not recognized under previous	✓ Leased assets and/or liabilities recognized under previous basis of Accounting												✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

[illegible]

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS	Transitional exemption provided								هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و / أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 14, Events After the Reporting Date	✓																
IPSAS, 16 Investment Property		✓	✓	✓												✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
			Investment property not recognized under previous basis of accounting	Investment property recognized under previous basis of accounting													معايير المحاسبة للقطاع العام 16 "العقارات الاستثمارية"
IPSAS 45, Property, Plant, and Equipment		✓	✓	✓									✓	✓	✓		معايير المحاسبة للقطاع العام 16 "العقارات الاستثمارية"
			Property, plant, and equipment not recognized under previous basis of accounting	Property, plant, and equipment recognized under previous basis of accounting									العقارات الاستثمارية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	العقارات الاستثمارية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق			معايير المحاسبة للقطاع العام 45 "العقارات والآلات والمعدات"
IPSAS 18, Segment Reporting	✓												✓	✓	✓		معايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"
	No segment report to the extent that 3 year relief period was adopted															✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 18 "التقارير القطاعية"

								قطاعي إلى الحد الذي طبقت فيه فترة السماح البالغة 3 سنوات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version										
هل يوجد إعفاء انتقالي																		معيّار المحاسبة للقطاع العام	
نعم																		لا	
أخرى		استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات		3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح		3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و/أو القياس		3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس		3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات		التكلفة المفترضة							
IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets				✓ Only liabilities related to assets not recognized under previous basis of accounting to be included initial estimate of cost of dismantling/ removing item/ restoring site		✓ Only liabilities related to assets recognized under previous basis of accounting to be included initial estimate of cost of dismantling/ removing item/ restoring site										معيّار المحاسبة للقطاع العام 19 "المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة"			
IPSAS 20, Related Party Disclosures								✓											
IPSAS 21, Impairment of Non-Cash-Generating Assets																•Prospective application			
IPSAS 22, Disclosure of Information About the		✓														معيّار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

General Government Sector										التطبيق بأثر مستقبلي	معايير المحاسبة للقطاع العام 21 "الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد"
										✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 22 "الإفصاح عن معلومات مالية عن قطاع الحكومة العامة"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS	Transitional exemption provided								هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و /أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 23, Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers)			✓ All non-exchange revenue not recognized under previous basis of accounting	✓ All non-exchange revenue recognized under previous basis of accounting	✓ To extent that 3 year relief period was adopted for assets and/or liabilities							✓ إلى الحد الذي طبقت فيه فترة السماح البالغة 3 سنوات لأصول و/أو التزامات	✓ جميع الإيرادات من المعاملات غير التبادلية التي تم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ جميع الإيرادات من المعاملات غير التبادلية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق			معايير المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)"
IPSAS 24, Presentation of Budget Information in Financial Statements	✓																
IPSAS 26, Impairment of Cash-Generating Assets			✓					•Prospective application									معايير المحاسبة للقطاع العام 24 "عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية"
									•التطبيق مستقبلي					✓			معايير المحاسبة للقطاع العام 26 "الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS	Transitional exemption provided								هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و /أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 27, <i>Agriculture</i>			✓ Biological and agricultural activities not recognized Under previous basis of accounting	✓ Biological and agricultural activities recognized under previous basis of accounting									✓ الأنشطة البيولوجية والزراعية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ الأنشطة البيولوجية والزراعية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق			معايير المحاسبة للقطاع العام 27 "الزراعة"
IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i>								• Provisions not to separate liability and net asset/ equity component under specific circumstances									معايير المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض"
IPSAS 30, <i>Financial Instruments: Disclosures</i>								• No comparative info about nature and extent of risks	• أحكام بعدم فصل مكون الالتزام وصافي الأصول / حقوق الملكية في ظروف محددة								معايير المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
								• عدم الإفصاح عن معلومات مقارنة حول طبيعة ومدى المخاطر									

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS		Transitional exemption provided							الإعفاء الانتقالي المقدم							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i>			✓ Intangible assets other than internally generated I/A	✓ Intangible assets not recognized under previous basis of accounting	✓ Intangible assets recognized under previous basis of accounting			●Provision to recognize previously expensed internally generated intangible assets	●حكم يتطلب إثبات الأصول غير الملموسة المولدة داخليًا التي أثبتت تكلفتها سابقًا على أنها مصروف				✓ الأصول غير الملموسة التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ الأصول غير الملموسة التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ الأصول غير الملموسة بخلاف الأصول غير الملموسة المولدة داخليًا	معايير المحاسبة للقطاع العام 31 غير الملموسة	
IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i>			✓ Service concession asset	✓ Service concession asset and related liability not recognized under previous basis of accounting	✓ Service concession asset and related liability recognized under previous basis of accounting			●Provision on how to recognize related liability	●أحكام بشأن كيفية الالتزام العلاقة				✓ أصل امتياز تقديم الخدمات والالتزام ذو العلاقة اللذان لم يتم إثباتهما بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ أصل امتياز تقديم الخدمات والالتزام ذو العلاقة اللذان لم يتم إثباتهما بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ أصل امتياز تقديم الخدمات	معايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS		Transitional exemption provided							هل يوجد إعفاء انتقالي							معيّار المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و /أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 35, Consolidated Financial Statements		✓			✓ To appropriately classify and identify interests in other entities		✓	•Provisions when controlling and/or controlled entity adopts IPSAS at different time •Exemption to not prepare financial statements as consolidated financial statements •Assess if investment entity on date of adoption and measure at fair value at that date)	•الأحكام المنطبقة عندما تطبق الجهة المسيطرة و/أو الجهة المسيطر عليها معايير المحاسبة للقطاع العام في أوقات مختلفة	✓		✓			✓	معيّار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة"	
IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures		✓			✓ To appropriately classify and identify interests in other entities		✓	•Provisions when controlling entity and associate adopts IPSAS at different time. •Exemption to not include investment in associate in consolidated financial statements	• تقويم ما إذا كانت الجهة استثمارية في تاريخ التطبيق والقياس بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ							• إعفاء مؤقت من أن يتم عند تطبيق السياسات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متنسق للبيود المتماثلة ومن فترة لأخرى • إعفاء مؤقت من أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات)							
• الأكام المنطبقة عندما تطبق الجهة المسيطرة والجهة الزميلة معايير المحاسبة للقطاع العام في أوقات مختلفة • إعفاء من عدم تضمين الاستثمار في الجهة الزميلة في القوائم المالية الموحدة • إعفاء مؤقت من أن يتم عند	✓		✓			✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"

	تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبيود المتماثلة ومن فترة لأخرى								
	• إعفاء مؤقت من أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية لجهة المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات)								

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

IPSAS	Transitional exemption provided							هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام
	NO	YES						نعم						لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات و /أو القياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة	
IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>		✓			✓ To appropriately classify and identify interests in other entities		✓	- Provisions when controlling entity and associate and jointly controlled entities adopt IPSAS at different time - Exemption to not include interests in joint venture in consolidated financial statements	✓		✓			✓	معيار المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i>								Provision on how to measure investment in joint venture previously accounted for using proportionate consolidation	✓						• الأحكام المنطبقة عندما تطبق الجهة المسيطرة والجهة الزميلة والجهات المسيطر عليها بشكل مشترك معايير المحاسبة للقطاع العام في أوقات مختلفة • إعفاء من عدم تضمين الحصص في المشروع المشترك في القوائم المالية الموحدة • إعفاء مؤقت من

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

	أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبنود المتماثلة ومن فترة لأخرى • إعفاء مؤقت من أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات)								
	• أحكام بشأن كيفية قياس								معايير المحاسبة للقطاع العام 37

	"الترتيبات المشتركة"							
	الاستثمار في المشروع المشترك الذي تمت المحاسبة عنه سابقاً باستخدام التوحيد التناسبي							

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

English Version									Arabic Version								
IPSAS		Transitional exemption provided							هل يوجد إعفاء انتقالي							معايير المحاسبة للقطاع العام	
	NO	YES							نعم							لا	
		Deemed cost	3 year transitional relief for recognition	3 year transitional relief for measurement	3 year transitional relief for recognition and/ or measurement	3 year transitional relief for disclosure	Elimination of transactions, balances, revenue and expenses	Other	أخرى	استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإفصاح	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للقياس	3 سنوات فترة سماح انتقالية للإثبات	التكلفة المفترضة		
IPSAS 39, Employee Benefits			✓ Defined benefit plans and other long term employee benefits not recognized under previous basis of accounting	✓ For defined benefit and other long-term employee benefits recognized under previous basis of accounting				•Provisions on how to determine initial liability •Provision to not separate cumulative actuarial gains and losses	• حكم بشأن كيفية تحديد الالتزام الأولي • حكم بعدم فصل المكاسب والخسائر الاكتوارية التراكمية				✓ للمنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي تم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ برامج المنافع المحددة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق		معايير المحاسبة للقطاع العام 39 "منافع الموظفين"	
IPSAS 41, Financial Instruments		✓	✓ For financial instruments not recognized under previous basis of accounting	✓ For financial instruments recognized under previous basis of accounting				•Provisions around designation/ derecognition/ hedge accounting • Apply impairment principles prospectively	• أحكام التعيين/ إلغاء الإثبات/ المحاسبة عن التحوط				✓ للأدوات المالية التي تم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓ للأدوات المالية التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	✓	معايير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"	
IPSAS 42, Social Benefits			✓ liabilities for social benefits not recognized under previous basis of accounting	✓ liabilities for social benefits recognized under previous basis of accounting					• تطبيق مبادئ الهبوط في القيمة بأثر مستقبلي				✓ الالتزامات عن المنافع الاجتماعية التي تم	✓ الالتزامات عن المنافع الاجتماعية		معايير المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية"	

					إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق	التي لم يتم إثباتها بموجب أساس المحاسبة السابق		

6. ملحق

Appendix

Differentiation between transitional exemptions and provisions that a first-time adopter is required to apply and/or can elect to apply on adoption of accrual basis IPSASs

This Appendix summarizes how the transitional exemptions and provisions that a first-time adopter is required to apply in terms of this IPSAS, and those that a first-time adopter may elect to apply on adoption of accrual basis IPSASs.

As the transitional exemptions and provisions that may be elected can also affect the fair presentation and the first-time adopter's ability to assert compliance with accrual basis IPSASs as explained in paragraphs 27 to 32 of IPSAS 33, the Appendix makes a distinction between those transitional exemptions and provisions that affect fair presentation and the ability to assert compliance with accrual basis IPSASs, and those that do not.

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 1 • Present comparative information		√	
IPSAS 4 • Cumulative transitional differences at the date of adoption • Not required to apply Appendix A to items initially recognized before the date of adoption of IPSASs		√ √	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 5 - Allowed alternative treatment and has taken advantage of relief period - Adopt allowed alternative treatment on date of adoption – retrospective application - Adopt bench mark treatment on the date of adoption – retrospective application of costs incurred before and after date of adoption	√	√	√
IPSAS 9 Relief for recognition and/or measurement of revenue related to adoption of three year relief period for recognition and/or measurement of financial instruments			√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 10 • Determine if hyperinflationary economy is subject to severe hyperinflation at the date of adoption • Measure assets and liabilities if date of adoption is on or after normalisation date	√ √		
IPSAS 12 • Three year relief for recognition and/or measurement of assets and changing the accounting policy to measure assets			√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 43 - Where a first-time adopter is a lessee, no recognition and/or measurement of lease liability and right-of-use asset if relief period for recognition and/or measurement of assets is adopted - Identification of a lease based on circumstances at adoption of accrual basis IPSAS	√		√
IPSAS 16 Three year relief for recognition and/or measurement of assets and changing the accounting policy to measure assets			√
IPSAS 45 Three year relief for recognition and/or measurement of assets and changing the accounting policy to measure assets			√

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 18 • No preparation of segment report within three years of adoption		√	
IPSAS 19 • No recognition and measurement of liability relating to initial estimate of costs of dismantling and removing item if relief for recognition and/or measurement of assets are adopted			√
IPSAS 20 • No disclosure of related party relationships, related party transactions and information about key management personnel			√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 21 • Apply impairment provisions prospectively on date of adoption or when assets are recognised when relief period was applied	√		
IPSAS 26 • Apply impairment provisions prospectively on date of adoption or when assets are recognised when relief period was applied	√		
IPSAS 27 • Three year relief for recognition and/or measurement of assets and changing the accounting policy to measure assets			√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 28			
• Determine if financial instrument has liability and net asset/equity component on date of adoption	√		
• Do not separate compound financial instrument if no liability exists on date of adoption	√		
IPSAS 30			
• No disclosure of information about nature and extent of risks		√	
IPSAS 31			
• Three year relief for recognition and/or measurement of assets and changing the accounting policy to measure assets			√
• Recognize all internally generated intangible assets	√		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 32 - Three year relief for recognition and/or measurement of assets and/or liabilities and changing the accounting policy to measure assets and/or liabilities - Measure liability either under financial liability model or grant of a right to the operator model on date of adoption or when asset is recognised if relief period is adopted	√		√
Applying deemed cost to assets and/or liabilities		√	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
		Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
Applying deemed cost to assets acquired in a non-exchange transaction		√	
Using deemed cost for investments in controlled entities, jointly controlled entities and associates		√	
Preparing reconciliations during transitional period	√		
IPSAS 35 - Relief to recognize and/or measure interests in controlled entity - Elect to not eliminate inter-entity balances, transactions, revenue and expenses - Controlled entity becomes first-time adopter later or earlier than its controlling entity	√		√ √

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
- Not present financial statements as consolidated financial statements if three year relief for recognition and/or measurement and/or elimination option was adopted <i>Assess if investment entity on date of adoption and determine fair value at that date</i>	√		√

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 36 • Relief to recognize and/or measure interest in associate • Elect to not eliminate share in associate's surplus and deficit • Associate becomes first-time adopter later or earlier than its controlling entity • Not present investment in associates in consolidated financial statements if three year relief for recognition and/or measurement and/or elimination option was adopted	√		√ √ √
IPSAS 37 • <i>Measure investment in joint venture previously accounted for using proportionate consolidation</i>	√		

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 39 • Three year relief for recognition and/or measurement of assets and/or liabilities and changing the accounting policy to measure assets and/or liabilities • Determine initial liability for defined benefit and other long-term employee benefit plans on date of adoption or when relief period expired • Recognize increase/decrease on date of adoption or when relief period expires in opening accumulated surplus/deficit	√ √		√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
IPSAS 41 - Three-year relief for recognition and/or measurement of assets and/or liabilities and changing the accounting policy to measure assets and/or liabilities <i>Designation</i> - Designate financial asset or liability at fair value through surplus or deficit on date of adoption <i>Impairment</i> - Apply impairment provisions prospectively on date of adoption	√ √		√

Transitional exemption or provision	Transitional exemptions or provisions that have to be applied	Transitional exemptions or provisions that may be applied or elected	
	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Do not affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS	Affect fair presentation and compliance with accrual basis IPSAS
<i>Derecognition</i> • Apply derecognition provisions prospectively on date of adoption • Apply derecognition provisions retrospectively if information is available as at the date of initial accounting <i>Hedge accounting</i> • Measure derivatives at fair value • Eliminate all deferred losses and gains • Only reflect hedges that qualify for hedge accounting on date of adoption • Discontinue hedge transaction if conditions of hedge accounting on date of adoption are not met	√ √ √ √	√	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

التمييز بين الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيقها و/أو يمكن لها أن تختار تطبيقها عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق

يلخص هذا الملحق الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يجب على الجهة المطبقة لأول مرة تطبيقها فيما يتعلق بهذا المعيار، وتلك التي يجوز للجهة المطبقة لأول مرة أن تختار تطبيقها عند تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق.

بما أن الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي يجوز اختيارها يمكن أن تؤثر أيضًا على العرض العادل وقدرة الجهة المطبقة لأول مرة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق كما هو موضح في الفقرات من 27 إلى 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 33، يميز هذا الملحق بين الإعفاءات والأحكام الانتقالية التي تؤثر على العرض العادل والقدرة على تأكيد الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، وتلك التي لا تؤثر.

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
معيار المحاسبة للقطاع العام 1		✓
معيار المحاسبة للقطاع العام 3		✓
معيار المحاسبة للقطاع العام 4		✓ ✓
معيار المحاسبة للقطاع العام 5		✓
معيار المحاسبة للقطاع العام 9		✓

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الإيراد المتعلق بتطبيق فترة سماح بعدم إثبات و/أو قياس الأذونات المالية		
معايير المحاسبة للقطاع العام 10 - تحديد ما إذا كان الاقتصاد ذو التضخم الجامع خاضع لتضخم جامح بشكل حاد في تاريخ التطبيق - قياس الأصول والالتزامات إذا كان تاريخ التطبيق هو تاريخ العودة إلى الوضع الطبيعي أو بعده	✓	✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 12 فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول		✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 43 - إذا كانت الجهة المطبقة لأول مرة مستأجراً، عدم إثبات و/أو قياس التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام إذا طُبِّقت فترة السماح بعدم إثبات و/أو قياس الأصول - تحديد عقد الإيجار استناداً إلى الظروف في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	✓	✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 16 فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول		✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 45 فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول		✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 18 عدم إعداد تقرير قطاعي خلال ثلاث سنوات من التطبيق	✓	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
معيّار المحاسبة للقطاع العام 19 عدم إثبات و/أو قياس الالتزام المتعلق بالتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند إذا طبقت فترة سماح بعدم إثبات و/أو قياس الأصول		✓
معيّار المحاسبة للقطاع العام 20 عدم الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمعلومات حول كبار موظفي الإدارة		✓
معيّار المحاسبة للقطاع العام 21 تطبيق أحكام الهبوط في القيمة بأثر مستقبلي في تاريخ التطبيق أو عندما يتم إثبات الأصول إذا طبقت فترة سماح	✓	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 26 تطبيق أحكام الهبوط في القيمة بأثر مستقبلي في تاريخ التطبيق أو عندما يتم إثبات الأصول إذا طبقت فترة سماح	✓	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 27 فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول		✓
معيّار المحاسبة للقطاع العام 28 - تحديد ما إذا كان للأداة المالية مكون التزام وصافي أصول/حقوق الملكية في تاريخ التطبيق - عدم فصل الأداة المالية المركبة إذا لم يكن التزام موجوداً في تاريخ التطبيق	✓ ✓	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 30 عدم الإفصاح عن المعلومات حول طبيعة ومدى المخاطر		✓

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
معايير المحاسبة للقطاع العام 31 • فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول • إثبات جميع الأصول غير الملموسة المولدة داخليا	✓	✓
معايير المحاسبة للقطاع العام 32 • فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول و/أو الالتزامات • قياس الالتزام إما بموجب نموذج الالتزام المالي أو نموذج منح الحق للمشغل في تاريخ التطبيق أو عندما يتم إثبات الأصل إذا طُبِّقَت فترة سماح	✓	✓
تطبيق التكلفة المفترضة على أصول و/أو التزامات	✓	
تطبيق التكلفة المفترضة على أصول مقتناه من خلال معاملة غير تبادلية	✓	
استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في الجهات المسيطر عليها والمشاريع المشتركة والجهات الزميلة	✓	
إعداد المطابقات خلال الفترة الانتقالية	✓	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي		الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها		الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها	
		لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق		تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 35 • فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الحصة في الجهة المسيطر عليها • خيار عدم استبعاد الأرصدة، والمعاملات، والإيرادات، والمصروفات، البيئية • تصبح الجهة المسيطر عليها جهة مطبقة لأول مرة بعد أو قبل الجهة المسيطرة • عدم عرض قوائم مالية على أنها قوائم مالية موحدة إذا طبقت فترة السماح بعدم إثبات و/أو قياس الحصة و/أو طبق خيار عدم الاستبعاد • تقويم ما إذا كانت الجهة استثمارية في تاريخ التطبيق وتحديد القيمة العادلة في ذلك التاريخ • إعفاء مؤقت من أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبند المتماثلة ومن فترة لأخرى • إعفاء مؤقت من أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة الاقتصادية (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات)				✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 36 • فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الحصة في الجهة الزميلة • خيار عدم استبعاد النصيب في فائض أو عجز للجهة الزميلة				✓ ✓	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعيّار المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
 إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
- تصبح الجهة الزميلة جهة مطبقة لأول مرة بعد أو قبل الجهة المسيطرة - عدم عرض الاستثمار في الجهة الزميلة في القوائم المالية الموحدة إذا طُبقت فترة السماح بعدم إثبات و/أو قياس الحصة و/أو طبق خيار عدم الاستبعاد - إعفاء مؤقت من أن يتم عند تطبيق السياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق تطبيقها بأثر رجعي وبشكل متسق للبيود المتماثلة ومن فترة لأخرى - إعفاء مؤقت من أن يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية للجهة المستثمرة (بما في ذلك إجراء التعديلات اللازمة لتوحيد السياسات المحاسبية في حال وجود اختلافات)	✓	✓ ✓ ✓
معيّار المحاسبة للقطاع العام 37 قياس الاستثمار في المشروع المشترك الذي تمت المحاسبة عنه سابقا باستخدام التوحيد التناسبي	✓	
معيّار المحاسبة للقطاع العام 39 - فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول و/أو الالتزامات - تحديد الالتزام الأولي عن برامج المنافع المحددة وبرامج منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى في تاريخ التطبيق أو عندما تنقضي فترة السماح - إثبات الزيادة/النقص في تاريخ التطبيق أو عندما تنقضي فترة السماح ضمن الفائض/العجز المتراكم الافتتاحي	✓ ✓	✓

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 33 "تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة"
إصدار 2024م

الإعفاء أو الحكم الانتقالي	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجب تطبيقها	الإعفاءات أو الأحكام الانتقالية التي يجوز تطبيقها أو اختيار تطبيقها
لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	لا تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق	تؤثر على العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
• معيار المحاسبة للقطاع العام 41 • فترة سماح مدتها 3 سنوات بعدم إثبات و/أو قياس الأصول و/أو الالتزامات وتغيير السياسة المحاسبية لقياس الأصول و/أو الالتزامات • <i>التعيين</i> • تعيين أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في تاريخ التطبيق • <i>الهبوط في القيمة</i> • تطبيق أحكام الهبوط في القيمة بأثر مستقبلي في تاريخ التطبيق • <i>إلغاء الإثبات</i> • تطبيق أحكام إلغاء الإثبات بأثر مستقبلي في تاريخ التطبيق • تطبيق أحكام إلغاء الإثبات بأثر رجعي إذا كانت المعلومات متاحة كما في تاريخ المحاسبة الأولية • <i>المحاسبة عن التحوط</i> • قياس المشتقات بالقيمة العادلة • استبعاد جميع الخسائر والمكاسب المؤجلة • عكس - فقط - التحوط الذي يكون مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط في تاريخ التطبيق • عدم الاستمرار في المحاسبة عن معاملة التحوط إذا كانت شروط المحاسبة عن التحوط في تاريخ التطبيق غير مستوفاة	✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓	✓ ✓